جـامعة عبد الحـميد بن باديـس / مستغانـم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم الاقتصادية

نظام ل.م.د في علوم الاقتصاد

تخصص: تقنيات كمية مطبقة

أطروحـة مقدمـة ضمن متطلبات نيـل شهـادة الـدكتوراه

بعنوان:

إستراتيجية الدول النامية المصدرة للبترول في مواجهة تقلبات الأسعار في السوق وأثرها على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 2000-2017

من إعـداد الطالـبة:
بوديـة سعـاد

تحت إشـراف:
د. دواح بلقاسم
د. بوشرف جيلالي

لجنة المناقشة:

د/براينيس عبد لقادر	أستاذ التعليم عالي	جامعة مستغانم	رئيسا
د/دواح بلقاسم	أستاذ محاضر .أ.	جامعة مستغانم	مشرفا
د/ غريسي العربي	أستاذ محاضر.أ.	جامعة معسكر	مناقشا
د/أيت مختار عمر	أستاذ محاضر.أ.	جامعة شلف	مناقشا
د/ولد حمدمحمدعيسى	أستاذ محاضر.أ.	جامعة مستغانم	مناقشا
د/رمضاني محمد	أستاذ محضر.أ.	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

كلمة الشكر والتقدير

نحمد الله حبا وشكرا وطاعة، نحمد الله دائما و أبدا، فسبحانك يا من إليه المرجع والمآب، سبحانك يا رب لا تقال لغيرك سبحان، وأنت عظيم البرهان فضلك لا يحصى بعدٍ أو علم نثني عليك الخير كله على نعمة العلم وتعلمه والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

كما قال رسولنا الكريم صلى الله عليه و سلم "من لم يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بالشكر والتقدير إلى:

- أستاذي ومشرفي الكريم الدكتور: دواح بلقاسم أقدم امتناني الكبير على تشجيعه ومساندته واهتمامه الشديد لإتمام هذا العمل،...
- الأستاذ المحترم الدكتور: بوشرف جيلالي على حرصه على مراقبة وإتمام هذا العمل.
- الأستاذة الفاضلة الدكتورة :ملاحي مليكة على مساعدتها و دعمها الكبير لي.
- الأستاذة الفاضلة الدكتورة :مواعي بحرية على توجهاتها و مساندتها لي.
- الأستاذة الفاضلة الدكتورة :بن حراث حياة على توجيهاتها و آرائها القيمة.
- الأستاذة المحترمة البروفيسور: زرواط فاطمة الزهراء على حرصها على إتمام هذا العمل.
- مسؤول المكتبة السيد : بن خطاب محمد المهدي على دعمه ومساندته.
- أخص بالشكر إلى السيد بن طاطة محمد و الآنسة زبير حليمة و السيدة حمو وحيدة وكدا كافة عمال المكتبة.

وإلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو لفتة طيبة فلهم منا أفضل و أسمى ما يعبر به المحسن إليه للمحسنين والمتفضل عليه للمتفضل.

إهـــــداء

إلى روح "أبـــــــي" الغالية تغمده الله بالرحمة و أسكنه فسيح الجنان و غفر الله له

إلى روح "أمـــــي" الغالية رحمها الله و غفر لها

إلى رفيق دربي الذي منحني فرصة اتمام هذا العمل

إلى فلذة كبدي أبنائي "دعـــاء" و"محمد مـــؤمن"

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الأسعار المستقبلية لسعر الخام قياسا إلى أسعار سنة الأساس	25
2-1	احتياطي البترول المؤكد مليار برميل خلال الفترة الممتدة (2006-2017)	33
3-1	أهم أكبر الدول المنتجة للبترول خلال الفترة الممتدة (2006 - 2017) (مليون برميل/يوم)	35
4-1	أهم أكبر الدول المصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة(2010-2017) (ألف برميل).	37
5 -1	أهم الدول المستهلكة للبترول الخام خلال الفترة (2010-2017)	39
6 -1	أهم الدول المستوردة للبترول خلال الفترة الممتدة (2010-2017) (ألف برميل/يوم)	41
7-1	علاقة الناتج الداخلي الخام باستهلاك البترول	59
8-1	علاقة تطور استهلاك الطاقة مع حجم السكان العالمية	60
1-2	توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي 2013-2016 (%)	68
2-2	تقلبات أسعار البترول لسلة الأوبك تبعا لتقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو للمدة بين 2014-2017	77
3-2	مكاسب و خسائر مستهلكي و منتجي البترول نتيجة انخفاض أسعاره	60
4-2	تطور الاحتياطي المؤكد من البترول للجزائر خلال الفترة (2000 - 2017)	92
5-2	تطور إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000 - 2017) (مليار برميل)	93
6-2	تطور في إنتاج الجزائر من البترول بعد اتفاق الخفض (مليون برميل/يوم)	95
7-2	كميات البترول المصدرة في الجزائر (مليون طن)	95
8-2	قيمة صادرات البترول للجزائر (2013-2017) (مليون دولار)	96
9-2	وضعية الموازنة العامة للجزائر للفترة (2000-2016) (ملايير الدينارات)	100
1-3	إجمالي التكاليف السنوية للتكيف لكل القطاعات، حسب المنطقة كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2010-2050	114
2-3	إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب الإقليم	115
3-3	أهم مراكز توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر	117
4-3	البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية 2030/2011	119
5-3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القطاع الفترة 2016/2009	121
6-3	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب النشاط السداسي الأول من سنة 2016	122
7-3	تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإقليم السداسي الأول 2016	124
8-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة 2012 - 2015	125
9-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال العمل 2010- 2016	126

10-3	أداء الجزائر في المجموعات الثلاث خلال الفترة 2013 - 2016	127
11-3	تراجع عدد الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر 2006- 2015	128
12-3	أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بالمقارنة مع الدول العربية والمتوسط العالمي	129
13-3	أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بالمقارنة مع تونس والمغرب	130
14-3	المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال في الجزائر سنة 2016 بالمقارنة مع مجموعة من الدول العربية	131
15-3	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي لمختلف الدول لسنتي 2000 و2015	135
16-3	التطور الحاصل في الانتاج الفلاحي لمختلف المنتوجات للفترة من 2009 إلى 2014 .	136
17-3	واردات الجزائر لبعض المنتجات الغذائية لسنتي 2016 - 2017.	139
18-3	صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية لسنتي 2016 - 2017.	140
19-3	الإنتاج الفلاحي المتوقع سنة 2019	142
20-3	توزيع مشاريع المخطط التوجيهي للهيئة السياحية(أفاق 2025)	149
21-3	المشاريع الفندقية في طور الانجاز	150
22-3	مجموع القرى السياحية وطاقات الإيواء الخاصة بكل قطب سياحي	151
23-3	أداء الجزائر ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة	153
1-4	تطور أهم المنتجات المستوردة للفترة 2005-2017 (ملايين الدولارات)	167
2 -4	التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة	192
3 -4	نتائج اختبارات ADF-LLC لدراسة استقرارية معطيات Panel	193
4-4	تقدير النموذج الإجمالي	194
5-4	تقدير حسب (Cochrane-Orcutt)	195
6-4	تقدير النموذج باستعمال المتغيرات الأدواتية (LSDV)	196
7-4	معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام نماذج ذي الأثر الثابت والأثر العشوائي.	198
8-4	نتائج اختبار Hausman	199
9-4	نموذج ذو الأثر الثابت في حالة وجود مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء	200
10-4	نموذج ذو الأثر الثابت الفردي-الزمني	204

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	معدل سعر الفائدة الأمثل	19
2-1	المسار الأمثل للاستخراج	23
3-1	تأثير الزيادة المتوقعة في الأسعار المستقبلية	24
4-1	فرضية التكلفة لهوتلينك لمعدل الإستخراج الأمثل	26
5-1	ذروة هيوبرت لـــ 1956	29
6-1	منحنى العام لذروة هيوبرت.	29
7-1	منحنى العرض والطلب بشكله المألوف	49
8-1	منحنى العرض والطلب في الدالة العكسية	53
9-1	سعر البترولالمطلوب لتحقيق التوازن في الميزانيات الحكومية	57
1-2	تغير إنتاج الأوبك للبترولللمدة الممتدة 2006–2017	71
2-2	أسعارالبترولعندأعلىمستوياتهامنذأكتوبر2014 إلى غاية أكتوبر 2018	82
3-2	النمو الاقتصادي (نسبة مئوية /سنويا) للفترة الممتدة (1985 – 2015)	83
4-2	العلاقة العكسية بين السعر البترولو فائض العرض	84
5-2	علاقة أسعار البترولبالناتج المحلي الاجمالي بأسعاره الثابتة (بالدولار)	97
6-2	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة 2012-2016.	98
7-2	أهداف الصندوق والتعديلات التي عرفها	104
8-2	ترتيب الصناديق السيادية للدول العالم حسب مؤشر الشفافية للربع الأخير من 2014	106
1-3	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات	123
2-3	إجمالي تدفقات استثمارات دول OECD في الدول العربية للفترة الممتدة 2003 –2014 بالمليون دولار	132
3-3	تطور القيمة المضافة للقطاع ألفلاحي في الجزائر للفترة الممتدة (2000 – 2017)	137
4-3	تطور القيمةالمضافة لليدالعاملة الفلاحية بالقيمةالثابتة (المليون الدولار)	138
5-3	مساهمة السياحة في الناتج المحلي لإجمالي	145
6-3	مساهمة السياحة في التشغيل	146
7-3	الاستثمار السياحي في الجزائر	147
8-3	الأهداف الخمسة للأقطاب السياحية	148

1-4	توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية للفترة الممتدة 2001–2018	159
2-4	نمو قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري	161
3-4	مساهمة قطاع "الزراعة والغابات والصيد البحري" في نمو إجمالي الناتج المحلي	162
4-4	نمو قطاع الصناعة	163
5-4	مساهمة قطاع "الصناعة" في نمو إجمالي الناتج الداخلي	164
6-4	مساهمة قطاع "الخدمات" في نمو إجمالي الناتج المحلي	165
7-4	هيكل الصادرات من غير المحروقات للفترة 2017	166
8-4	القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالقيمة الحالية للدولار بالنسبة للدول الامارات العربية المتحدة، ايران، نرويج، مصر، الجزائر	168
9-4	القيمة المضافة لقطاع الزراعة بالدولار بأسعارها الثابتة (الدول الامارات العربية المتحدة، ايران، نرويج، المغرب، الجزائر)	170
10-4	القيمة المضافة لقطاع الخدمات بالدولار بقيمته الحقيقية(الدول الامارات العربية المتحدة، ايران، نرويج، المغرب، الجزائر)	172
11-4	مؤشرات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للبترول	174

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	جدول توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب كل قطاع	216
2	نتائج اختبار استقرارية المتغيرة (نسبة ايرادات في الناتج المحلي الاجمالي) **ROIL**	217
3	نتائج اختبار الاستقرارية للفرق الأول وجدر الوحدة للمتغيرة **ROIL**	217
4	نتائج اختبار إستقرارية معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي **CROIS**	218
5	نتائج اختبار إستقرارية معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة **AGRECLT**	219
6	نتائج اختبار إستقرارية معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الصناعة **INDSTR**	220
7	نتائج اختبار إستقرارية معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات **SERVC**	220
8	نتائج تقدير نموذج الانحدار الإجمالي	221
9	نتائج التقدير في حالة وجـــــود ارتباط الأخطاء : (Cochrane-Orcutt)	222
10	نتائج تقدير نموذج انحدار الأثر الثابت	223
11	نتائج اختبار معامل التحديد	224
12	التقدير نموذج الانحدار الأثر الثابت في حالة وجود ارتباط الاخطاء:(Cochrane-Orcutt)	225
13	نتائج تقدير نموذج انحدار الأثر الزمني	226
14	نتائج تقدير نموذج انحدار الأثر الثابتوالأثر الزمني	227
15	النتائج تقدير نموذج انحدار الأثر العشوائي	228
16	نتائج اختبار هوسان	229

مقدمـة عامـة

في ضوء التداعيات الحالية، يكمن القلق المتزايد بشأن الأزمات البترولية في تحولها إلى اضطراب يطرأ على التوازن الاقتصادي العالمي والحاجة إلى معرفة الآليات الجديدة لتوازن سوق البترول بعد الأزمة المالية العالمية في هدا المجال، حيث يعد البترول سلعة إستراتيجية لها أثرها الواضح بالنسبة للدول المستهلكة والمنتجة للبترول لاسيما في مجال التمويل ، دلك أن ارتفاع عوائد البترول توفر فرصة فريدة ولكن وقتية وعابرة لتحقيق العديد من الأهداف الرئيسية كالتنويع الاقتصادي والتنمية الحقيقية وغيرها من الأهداف .

المتتبع لسوق البترول يمكنه ملاحظة أن أسعار هده السلعة الإستراتيجية قد شهد وبالتحديد في جوان 2014 انخفضا حادا، هدا ما شد اهتمام كل دول العالم واقتصادياتها سواء كانوا منتجين أو مستهلكين وخاصة بعد أن شهدت الأسعار اتجاه متصاعد أعقاب الأزمة العالمية الاقتصادية في سبتمبر 2008 وما بعدها حتى أواخر 2010، بل وبداية 2011 حيث وصل سعر البرميل من البترول في عنف الأزمة إلى 150 دولار للبرميل، واستقر عند 105 دولار للبرميل، الذي كان من المفترض أن تقوم الدول المصدرة والمتضررة من الوضع غير المستقر في السوق البترولية بالعمل على استغلال هده الفرص لصالحها بهدف تحقيق مصالحها والحد من الآثار السلبية المترتبة من عدم استقرار أسعار الطاقة .

في أواخر عام 2014، شهد للسوق البترول هبوطا دراماتيكيا في أسعاره من 115 دولار للبرميل إلى أقل من 45 دولار للبرميل في جانفي 2015 ليفقد أكثر من 60% من قيمته، ما أثر بالدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول التي تعتبر مداخل المحروقات من أهم مواردها، خاصة تلك التي تعتمد بصفة شبه كلية على الجباية البترولية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

استخدمت بعض الدول النامية المصدرة للبترول إستراتيجية وقائية على المدى المتوسط للحد من أثر تراجع أسعار البترول، بالاستغلال الأمثل لإيراداتها البترولية التي تمثل دافعا للنمو غير البترولي، من خلال تقليل الاعتماد على تصدير المورد الواحد وتوجيه الاهتمام نحو التطور التقني، الصناعي، ألخداماتي والفلاحي لتنويع مصادر دخلها.

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج المحلي الإجمالي مرهونا بتقلبات أسعار البترول الدولية، ما أدى

إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي تمركز هيكل الصادرات فيها على عدد محدود من السلع الأولية و المواد الخام، إذ شكل البترول معظم الحجم التجاري لصادرات الجزائر بنسبة بلغت حوالي 98%، مع بداية الألفية الثالثة قد أثر انهيار أسعار البترول تأثير كبيرا على تمويل مختلف المشاريع التنموية والاقتصادية المسطرة التي انتهت للتجميد أو الإبطال، من خلال ما سبق من المرجح على الجزائر الخوض في إستراتيجية تنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن إيرادات البترول من خلال تبني سياسات مصادر دخل جديدة.

اعتمادا على تجارب التنموية الناجحة لبعض الدول النامية المنتجة والمصدرة له، تحسبا من التحديات الناجمة عن وفرة الموارد وعدم اليقين، خاصة منها التي تمتلك لمقومات التنوع الاقتصادي في القدرة على التخلص من التحديات الاقتصادية الناجمة عن التبعية البترولية، يستدعي من الجزائر مراجعة وإعادة صياغة السياسات الاقتصادية المنتهجة وتبني استراتيجيات ملائمة تعمل على تطوير قاعدة اقتصادية جديدة مستدامة، من خلال الوقوف على أهم التجارب التنموية لبعض الدول البترولية في البحث عن مصادر متجددة، لمواجهة مخاطر صدمات أسعار البترول الحاكمة لها الظروف الاقتصادية الخارجية والأكثر منها الجيوسياسية، لأجل رفع القدرات الإنتاجية في جميع القطاعات وبالأخص القطاع الأكثر ريادة وأولوية لجعل الاقتصاد الوطني أكثر فعالية ونجاعة وبالتالي تجاوز الأزمات، في ظل الفرص والإمكانيات الداخلية تحت قيد الالتزامات الخارجية، لرفع مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يساهم من التخلص التدريجي بالاعتماد المطلق على مورد ما تجوب به باطن الأرض.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع مهم في مجال اقتصاديات الطاقة المتسم بالضبابية، نعلم أن كميات إنتاج وأسعار البترول لها الأثر الأكبر على الأنشطة الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية للعديد من الدول بشكل عام وعلى دول المصدرة للبترول بشكل خاص، وكذا على إستراتجيات تنوع مصادر الإيرادات البديلة وبناء على

ذلك، ونحن في بحثنا هذا، نحاول وضع إطار علمي، مستخدمين في ذلك المفاهيم العلمية الهامة، حيث نتجاوز الأساليب والنماذج التقليدية المستخدمة في مجال التنبؤ عن حركة إيرادات البترول ومعدلات القيمة المضافة لكل القطاعات بالاعتماد على النماذج الرياضية والإحصائية، التي تعتمد على المصادر التاريخية كأداة أساسية في التقدير والتنبؤ وبناء النماذج والربط بين هذه القيم الفعلية للسنوات السابقة وبين ما سوف تؤول إليه،

كل هذا، جعلنا نعيد النظر في هيكلية الدراسات السابقة، وحاولنا في دراستنا هذه عرض أفكار لمخاطر أسعار البترول، لما لها من تأثير سالب على الاقتصاد العالمي، حيث نجد أن التطور المتسارع لإنتاج واستهلاك البترول والتغير الشديد في الظروف والمتغيرات الدولية، يتطلب منا اهتماما مضاعفا لمثل هذه الدراسات لتحديد أبعاد وأفاق تأرجح الأسعار والحد من تذبذباتها، وبالتحكم في إيجاد التوازن الاقتصادي من خلال التنوع الاقتصادي والإستراتيجي داخل وخارج الدول المصدرة للبترول، إذ أن أي انخفاض في أسعار البترول وبصورة مفاجئة ينعكس سلبا على التطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي للدول المعتمدة على اقتصاديات البترول كمورد رئيسي أو وحيد لدخلها القومي.

في ظل هده الظروف عمدنا على أخد عينة لتجارب بعض الدول التي عرفت كيف تتخلص من التبعية البترولية، على هدا الأساس سيتم استخدام نماذج بانيل الذي من المرجح أن يوضح لنا أثر كل دولة .

كما يمكن تلخيصها في النقط التالية:

- تشخيص أهم عوامل سوق البترول وأثرها على الأسعار؛
- تحديد أليات الخروج من الأزمة البترولية تبعا لبدائل الإقتصادية في الجزائر؛
- تحديد أثر الايرادات البترولية في دفع أولوية القطاع البديل الرائد لدعم الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى إظهار أهمية السياسات والاستراتيجيات التي يمكن تتبعها في الوقت الراهن والتي يمكن إجمالها في النقط التالية :

- الكشف عن إمكانيات الهائلة لمصادر المتجددة غير البترولية بالجزائر مقابل إمكانيات بعض الدول العربية ومدى استغلالها لها؛
- الوقوف على أهم التجارب التنموية للدول البترولية في البحث عن مصادر غير البترولية لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار البترول؛
- تحديد منظومة السياسات الجديدة المرتبطة بتطبيق إستراتيجية تفعيل المصادر غير البترولية في ظل الفرص والإمكانيات الداخلية تحت قيد الالتزامات الخارجية؛
- إبراز العلاقة السببية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي .

الاشكالية:

تعالج هده الدراسة إشكالية مفادها، **ما هي استراتيجيات التعامل مع مدى تأثير تقلبات أسعار السوق العالمية للبترول على النمو الاقتصادي للدول المصدرة له؟**

الأسئلة الفرعية:

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مكانة الدول النامية المصدرة للبترول في السوق العالمية، وما أهدافها؟
2. ما مدى اعتماد (تبعية) الدول المصدرة لبترول على إيرادات البترولية في تمويل ؟
3. ما هي إستراتيجية معالجة انخفاض الأسعار على النمو الاقتصادي ؟

الفرضيات:

1. يخضع تحديد أسعار البترول في السوق العالمية إلى عوامل اقتصادية و جيوسياسية .
2. التنويع الاقتصادي القطاعي أهم آلية لتقليل من أثر تقلبات أسعار البترول.
3. إمكانيات الجزائر المعتبرة تجعلها دولة تنافس الدول الرائدة في كل القطاعات.

دوافع اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الدوافع الذاتية والمبررات لاختيار هذا الموضوع أهمها :

- الرغبة في معرفة السياسة بترولية الملائمة لتطوير القطاع البترولي في الجزائر في ظل تطورات الأسواق؛
- كون الجزائر من الدول التي يشكل البترول معظم الحجم التجاري للصادرات الجزائرية ما يعزى بنا معرفة مستقبل الاقتصاد الوطني في ظل صدمات الأسعار البترولية الدورية؛
- محاولة تسليط الضوء على عوامل تشخيص سوق البترول العالمي؛
- الرغبة في الكشف عن القطاعات البديلة الرائدة لدعم الاقتصاد الجزائر؛

الدراسات السابقة:

1- من الدراسات الرائدة في مجال تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الطاقة في دول الخليج الدراسة التي قام بها (Al-Irian, 2005) حيث استعرض العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الطاقة في دول الخليج الستة. حيث أظهرت دراسته وجود علاقة ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى استهلاك الطاقة، كما أوضحت الدلائل والنتائج التي حصل عليها انه لا وجود للافتراضات التي تؤيد أن استهلاك الطاقة هو مصدر النمو في الإنتاج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي وهكذا استنتج أن قوانين حفظ الطاقة يمكن أن تطبق دون تأثير على اقتصاد دول الخليج .

2- في دراسة (Lee, 2005) والتي استخدمت إحصاءات لـ 18 دوله نامية للفترة من(1975-2001) لدراسة العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مستخدما معادلات الانحدار والتكامل المشترك، وكان من أهم النتائج التي

توصل إليها إن هناك علاقة قصيرة المدى وطويلة المدى ذات اتجاه واحد بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي بمعنى أن زيادة استهلاك الطاقة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وليس العكس.

3- وقام (Soytas and Sari, 2003) بدراسة العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (1950- 1992) لعدد 16 دوله من بينها الدول الصناعية السبعة والأسواق الناشئة. وقد أظهرت السلاسل الزمنية لمتغيرات هذه الدول عدم الاستقرار عند المستوى، ويتحقق إستقرار المتغيرات عند الفرق الأول. وأوضحت النتائج إلى وجود علاقة سببيه ذات اتجاهين في الأرجنتين وهناك دول تكون فيها العلاقة ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى استهلاك الطاقة في ايطاليا وكوريا. وعلى العكس في تركيا وفرنسا وألمانيا واليابان فاتجاه العلاقة يكون من استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصل الباحث إلى إن حفظ الطاقة قد يبطيء من النمو الاقتصادي في هذه الدول الاخيره.

4- وفي دراسة للعلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول السبعة (G7) قام بها (Kumar, 2007) خلال الفترة من (1972-2002) مستخدما اختبارات جذر الوحده والتكامل المشترك، حيث توصل الباحث إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات حيث أنزيادة 1% في استهلاك الطاقة يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها 0.12-0.39% في هذه الدول. وفي دراسة أخرى لـ (Wankeun, 2003) حول العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي لكوريا خلال الفتره (1970-1999) وجد الباحث ان هناك علاقة تبادلية الاتجاه بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي لكوريا خلال الفتره نفسها في المدى الطويل. اما في المدى القصير فهناك علاقة ذات اتجاه واحد من استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما اوصى الباحث إلى دراسة البيانات بشكل شهري أو ربع سنوي للحصول على نتائج اكثر دقة.

تحديد إطار الدراسة :

فيما يخص الإطار الزمني والاطار المكاني للدراسة، فهي تتعامل مع بيانات مقطعية وسلاسل الزمنية لذلك فإن:

الاطار الزمني : إن تحليلنا لموضوع بحثنا هذا يتزامن مع التطورات العالمية الراهنة اذ اعتمدنا في هذا البحث خاصة في الدراسة القياسية على الفترة الممتدة من سنة 2000، أي مابعد إنشاء الصناديق السيادية للجزائر إلى غاية 2017 لكل دولة موضوع الدراسة.

الإطار المكاني:إذ تشمل الدراسة عينة مكونة من 8 دول (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، النرويج، إيران، كوريا الجنوبية، قطر و الجزائر.).

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع، تم استعمال المنهج الوصفي، المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي عن طريق عرض وتحليل نماذج أسواق البترول وصدمات الأسعار فيه، والمنهج الاستقرائي الذي تم استخدامه في الدراسة القياسية بالاعتماد على برنامج Eviews استنادا على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية(بانيل) بهدف تحليل النتائج وبالتالي الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات للوصول إلى الأهداف المسطرة، اعتمادا على الخطة المكونة من أربعة فصول.

تقديم خطة البحث :

لمعالجة الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المقدمة المتعلقة بموضوع بحثنا هذا –اعتمدنا على خطة مكونة من أربعة فصول، ثلاثة فصول في الجانب النظري وفصل واحد في الجانب التطبيقي

الجانب النظري

فمن خلال الفصل الأول، تم التطرق للأسس النظرية والتطبيقية التي ارتكزت عليها الأسواق البترولية، بدراستنا لنماذج تحديد آليات سوق البترول، التي تطرقت فيها على إشكال النضوب.

أما في الفصل الثاني، فقد خصص لتشخيص العوامل المتعلقة بجوانب عرض وطلب البترول وأثرها على الأسعار.

كما تطرقنا في الفصل الثالث إلى الوقوف على أهم آليات الخروج من الأزمة البترولية " وفقا " للبدائل الاقتصادية في الجزائر.

الجانب التطبيقي:

أما فقد تضمن دراسة تحليلية لواقع النشاط الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات بالنظر في دراسة قطاعات الإنتاج الاقتصادي للجزائر ومقارنتها ببعض الدول الرائدة، كما تضمن دراسة قياسية لمجموعة من الدول النامية ذات تجارب ناجحة بالاعتماد على نماذج بانيل والتي انتهت بنتائج أساسها اختبار الفرضيات.

الفصل الأول

السـوق العالمـي للبترول

لقد شهد العالم منذ لقاء مالطة 1979 والذي أسماه البعض "العام المعجزة"، عملية إعادة صياغة النظام العالمي، فلقد شهد الاتحاد السوفياتي تغييرات جذرية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، كما تم الاعتراف باليابان كأهم قوة مالية في العالم، بناء على ذلك، تغير موضوع الصراع والمواجهة في العالم من السيطرة إلى التنافس العالمي على الأموال والأسواق[1]. إن أهمية وحساسية التطورات التي حصلت في دول العالم في عقد التسعينيات، حاملا معه بوادر نظام بترولي عالمي جديد، شهد ثورة بترولية معتمدة على عاملين أساسيين، هما التكنولوجيا الحديثة والسياسات التي اتبعتها الشركات العالمية للبترول، إن الاعتماد العالمي الشديد على هذا المورد الطبيعي الناضب الذي يستخدم في كافة المجالات، جعل السوق العالمية للبترول أكثر الأسواق تقلبا وتغيرا.يعد البترول سلعة إستراتيجية دولية تحكمها ظروف العرض والطلب، كما استجدت فيه عوامل أخرى جيوسياسية، جعلت دول العالم تعيش مزيدا من التشابك والاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية مع عوامل سياسية.

لعل تزايد الأهمية النسبية للبترول تطويرها،أي أن زيادة استهلاك البترول تفوق الزيادة في استهلاك مصادر الطاقة الأخرى، جعل هيكل استهلاك الموارد غير المتجددة في العالم يعاني من تغيرات أساسية[2]، إذ أن إنتاجه واستهلاكه في المدة الحالية يؤثر في الإنتاج والاستهلاك في المدة المستقبلية، ومن تم، فإن أسواق البترول يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار الانخفاض في الاحتياطي وحساب القيمة العادلة، لهذا المورد، كما قال هيوجويل دي سيرفانتس المؤلف الاسباني الشهير الذي كتب في القرن 16 رواية دون كيشوت لا مانشا: "إن نعمة الثروة لا تتمثل في مجرد تملكها أو تبذيرها في الإنفاق ولكن في استخدامها بطريقة حكيمة".[3]لأن الاستخدام المتسارع للبترول يؤثر في الرصيد المتبقي منها الذي يكون متاحا لاستخدام الأجيال المقبلة بما يحفظ مستوى مقبولا للمعيشة والرفاه[4]، ومن تم وعلى هذا الأساس سيتم دراسة نماذج تحديد آليات سوق البترول.

---

[1]: مركز البحوث والدراسات، **العربية النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات**، القاهرة، مصر، 1993، ص: 19.

[2]: محمد زاهر السمّاك، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، مطبوعة جامعية، جامعة الموصل، الجمهورية العراقية، 1980-1981 ،ص: 29.

[3]: يحي حمود حسن البوعلي، **سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص فلسفة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة البصرة، 2010، ص:8 .

[4]: صبرينة يونسي، **النفط وإشكالية التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017، ص:229.

المبحث الأول: نماذج تحديد آليات سوق البترول

إن الحدّ الفاصل بين سوق البترول وسوق السلع المصنعة، هو أن اقتصاديات الموارد الناضبة لها نظرياتها ولا ينطبق عليها مبادئ علم الاقتصاد العام،فشروط توازن أسواقها والأهداف التي يسعى إليها مالك المواد الناضبة (غير المتجددة) لتعظيمها تختلف عن شروط وأهداف السلع التي ينتجها الإنسان، بالنسبة للبترولفإن كل برميل يستهلكه الإنسان الآن سيفقده إلى الأبد وكلما زاد استهلاك هذا الجيل للبترول ستحرم الأجيال القادمة من نصيبها من المورد الذي خلقه الله بكميات محدودة لذا يجب توزيعها توزيعا رشيدا ليستفيد منها الأجيال.[1]

من هنا سيتم التطرق إلى النظرية الاقتصادية لأسواق المورد الناضب (غير الهيكلي)،التي تفسر كيفية عمل السوق البترولي لتحديد توجهات الأسعار المستقبلية للبترول، وحالات عدم اليقين.

المطلب الأول: نظرية النضوب وفقا لأفكار "لويس سسيل جراي"

إن أولى المهتمين بمفهوم"النضوب" الباحث جراي في بحثه تحت عنوان "الريع تحت فرضية النضوب" في عام 1914، ابتدأ في مقالته بفكرة تناقص الإنتاجية التي جاء بها ديفيد ريكاردو والمتمثلة بنقصان إنتاجية الأرض بزادة العنصر الإنتاجي المتغير، وطبقا لمفهوم ريكاردو للريع كان قد قدم بافتراض أن الريع هو مدفوعات للكميات الأصلية والكميات الراسخة غير قابلة للتدمير من التربة، أي يقول أن الشخص الذي يدفع ما يسمى بالريع يدفعه على اقتراض، إن الخشب هو سلعة قابلة للتقييم من أساس وجودها على الأرض.[2]

1-1 أسس نظرية "لويس سسيل جراي":

لقد استهل جراي فكرة النضوب بإعطائه أمثلة لمحتويات المنجم من الفحم وأوضح بأنه من السهل إعادة تخزين الفحم في مكان ما، لكن من الصعب عمليا إعادة تكوينه اقتصاديا فمن وجهة نظره أن النضوب يكون عند تغير المكان أو تغير الشكل، لقد أعطى أمثلة افتراضية عن النضوب عندما حدد حجما افتراضيا لمحتويات المنجم من الفحم واضعا في ذلك الأسس

---

[1]: للاطلاع أكثر يرجى مراجعة الموقع الالكتروني التالي :http://www.alarabiya.net

[2]: أحمد حسين علي الهيتي، عمار محمد سلو أحمد العبادي، " أسعار الفائدة وفكرة النضوب وتوجهات، أسعار النفط الخام"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 5، العدد 15، 2009، ص: 146.

والركائز الأولى لنظرية نضوب الموارد الاقتصادية، لكنه لم يتطرق إلى حال الأسواق والتي كانت هناك إشارات ضمنية إلى أن السوق في حال المنافسة التامة[1]،كما بين أن نضوب المنجم يكمن عند مستوى إنتاج 400 طن من الفحم ومن اهتمامات مالك المنجم الحصول على عوائد صافية موجبة فإنه سيتوقف الاستخراج عند مستوى 700 طن، لكن عندما تزداد أسعار الفحم، صاحب المنجم سوف يستمر بالإنتاج عند مستوى أعلى من 700 طن.

تؤدي الأسعار المرتفعة إلى استنزاف المنجم أسرع مما هو عليه الحال مع الأسعار المنخفضة، ولقد أعطى جراي الأسس والركائز الأولى لنظرية نضوب الموارد التي لم تمس حال السوق، ثاني أفكاره اهتم بنظرية نضوب الموارد في تحديد الأسعار في السوق.

المطلب الثاني: نظرية النضوب عند "هوتلنك"

وضع الاقتصادي الأمريكي هارولد هوتلنك سنة 1931 في بحثه اقتصاد الموارد الناضبة[2] نموذجا رائدا يتم من خلاله التوزيع الزمني الكفء لاستغلال الموارد القابلة للنفاذ، أما النماذج الأخرى التي وضعت بعده تعد تطويرا في النظرية الأم لـهوتلنك وبذلك يعتبر هذا النموذج اللبنة الأساسية في اقتصاديات الموارد الناضبة[3]، حيث وضع في بحثه أساس نظرية الموارد الناضبة التي مفادها أن سعر الموارد الناضبة يجب أن ينمو بمعدل مساو لمعدل سعر الفائدة، لأن احتياطاته تنخفض بشكل ثابت بمرور الزمن.

إن الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، يجب أن يكون سعره في كل فترة لغرض زيادة ربح المنتج، عن طريق تحديد قرارات الإنتاج المثلى للحفاظ عليه من دون أن يؤثر سلبا في مستوى النمو الاقتصادي[4] والذي ارتبط موضوع تحديد أسعار الطاقة بالمتغير التكنولوجي، إلا

---

[1]: أحمد حسين علي الهيتي، عمار محمد سلو أحمد العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

[2]: بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة،" الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة البترول في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، 2012، ص: 10.

[3]: مرجع و موضوع نفسهما.

[4]: يحي حمو حسن البوعلي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

أن أكثر النظريات التي اعتمدت لتحديد الأسعار المثلى للطاقة هي نظرية الموارد الناضبة لهوتلنك[1].

1.1 معدل سعر الفائدة الأمثل:

اعتبر هوتلنك، أن مسألة نضوب الموارد هي الأساس الجوهري، لهذا اقترح في نموذجه بوصفه محددا لأسعار المورد وكمية الإنتاج، إذ يقوم منتج البترولالخام بجدولة إنتاجه زمنيا، بحيث تصبح القيمة الحالية للبرميل الواحد المستخرج في الوقت الحاضر متساوية عما يستخرج في كل الحقب الزمنية في المستقبل، أي أن قيمة البرميل في كل المراحل الزمنية متساوية لابد أن ينمو سعر برميل البترول بنفس معدل نمو سعر الفائدة.[2]

الشكل التالي يوضح سعر الموارد الناضبة للوقت الحاضر مساو لقيمته في المستقبل أي أنه ينمو بمعدل مساو لمعدل سعر الفائدة الأمثل.

الشكل (1-1): معدل سعر الفائدة الأمثل

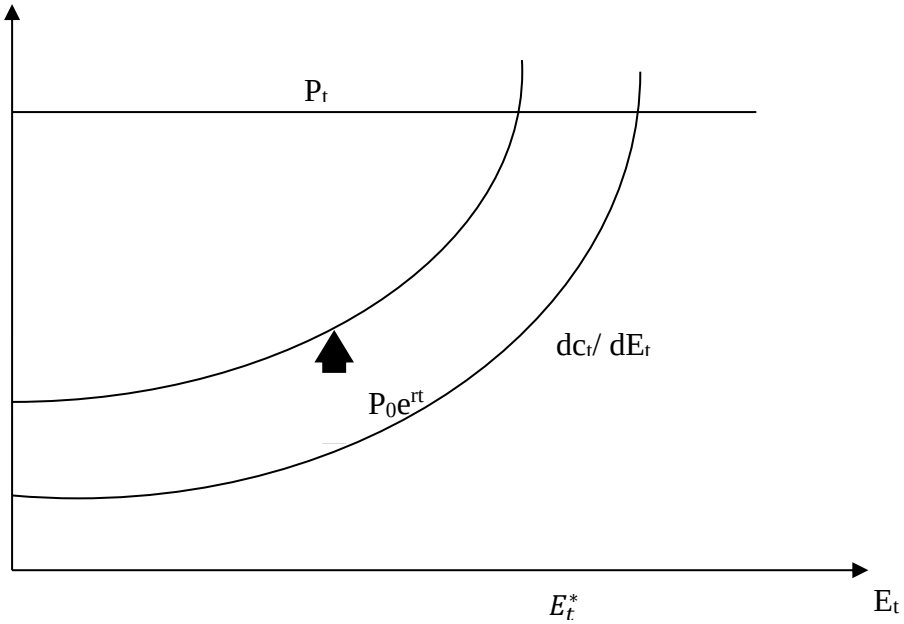

Source : James L. SWEENEY: Economic theory of depletable resources, an introduction, Stanford university, To Appear as Chapter 17 in Handbook of Natural Resource and Energy Economics, Volume 3, 1992, p: 19.

[1]: حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول مينا، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص: 66.

[2]: يحي حمور حسن البوعلي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

إذ يمثل سعر الفائدة من الناحية النظرية، العامل الأساس لتوزيع الموارد الاقتصادية الناضبة بشكل أمثل بين الفترات الزمنية المختلفة، من خلال خلق سعر مستقبلي للاستهلاك مقارنة بالاستهلاك الحالي.[1]

وقد تناول **هوتلنك** في مقالته، أن هناك اختلاف في حال سوق الموارد الناضبة عن حال سوق الموارد الأولية الأخرى، حيث أن المنتج المنافس ليس له القدرة على التحكم بالسوق من خلال آلية الأسعار السائدة التي ستؤدي إلى استنزاف قاعدة المورد خلال مدة زمنية محددة، فالمنتج المنافس سيبيع إنتاجه بالسعر المعطى في السوق[2]، ولا يمكن التحكم فيه وهذا حال سوق المنافسة، بينما السوق الاستراتيجي المعبر عنها بالتكتلات وتجمع القلة الهادفة إلى تحديد الإنتاج الكلي، بسعر أولي مرتفعا نسبيا ويزداد تدريجيا بمعدل يفوق سعر الفائدة الحقيقي التي ينضب الموارد فيها في وقت متأخر، وذلك بسبب سيطرة المحتكر على الموارد والتحكم بالكمية والسعر، إذ يقوم بطرح كمية أقل وبسعر أعلى مقارنة بسوق المنافسة التامة ومن ثم يمارس النضوب ضغطا على الأسعار.[3]

2.1- فرضيات "هوتلنك":

من خلال قراءة ما جاء عن هوتلنك ، يتبن لنا أن هذا المؤلف وضع فرضيات تتعلق بسوق البترول وإشكال نضوب هذا المورد، يمكن توضيحها فيما يلي من النقاط :

- ارتفاع السعر الفعلي للبترول يؤدي إلى زيادة استخراج المورد الناضب ومن تم انخفاض كمية الاحتياطات الذي يؤثر على تقصير عمر المورد.
- شرط توازن سوق المورد الناضب يختلف تماما عن شرط توازن سوق السلع الأخرى، فشرط توازن سوق السلع هو تساوي السعر مع التكلفة الحدية بينما شرط توازن معدل إرتفاع سعر البترول تحت الأرض مع معدل إيجاد المصدر.[4]

---

[1]: يحي حمو حسن البوعلي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2]: أحمد حسين علي الهيتي، عمار محمد سلو أحمد العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

[3]: يحي حمو حسن البوعلي، مرجع نفسه، ص: 11.

[4]: أنور أبو العلا، درس للمبتدئين في اقتصاديات البترول، قناة العربية، الأحد 28 ديسمبر 2014 على الموقع الالكتروني http://www.alarabiya.,et/ar/aswaq/oiland gaz.الاطلاع يوم 2017/01/23 ، ص:2.

- معدل الفائدة لا يقصد بها سعر الخصم المستخدم لحساب القيمة الحالية، بينماما هو صحيح أن سعر الخصم للمورد الناضب هو معدل إيجاد البديل للمورد.[1]
- ارتفاع سعر الفائدة* يؤدي إلى زيادة معدل استخراج المورد الناضب وبالتالي الإسراع بنضوبه.
- اختلاف حال سوق الموارد الناضبة عن حال سوق الموارد الأولية الأخرى، حيث أن في حال أولها، يحدد سعرها من خلال تكتل مجموعاتها، بالتالي مدة الاستنزاف تكون بطيئة، أما حال سوق المنافسة للموارد النافذة، تحديد أسعارها لا يمكن التحكم فيه وبالتالي مدة الاستنزاف تكون قريبة.

3.1- صيغة نموذج "هوتلينك":

أوضح هوتلنك في مقالته ضرورة نمو سعر البترول الخام بمقدار سعر الفائدة، الذي اعتبره على أنه السعر الصافي المستلّم بعد دفع كلفة الاستخراج للمورد ونقله إلى السوق[2]كما أوضح في مقالته عام 1931، أن المنافسة ستؤدي إلى استنزاف المورد من خلال اعتماده على الآلية الرياضية التالية [3]:

$$P_t = P_0 * e^{rt}$$

حيث:

P_t: السعر خلال سنة المقارنة؛

P_0: السعر خلال سنة الأساس؛

e:أساس اللوغاريتم الطبيعي؛

t: الزمن ممثل بعدد السنوات؛

r: سعر الفائدة؛

---

[1]: أنور أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

*:سعر الفائدة: نعني به سعر الخصم الذييجب أن تستخدمه الحكومات المالكة للموارد الناضبة، هو معدل رأس المال الحقيقي اللازم والقادر على إنتاج البديل الذي يعد دخلا صافيا يساوي أو يعوض عن دخل المورد الناضب.

[2]: أحمد حسين علي الهيتي، عمار محمد سلو أحمد العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

[3]: مرجع وموضوع نفسهما.

ولقد افترض هوتلينك معدل نمو سعر الفائدة يكون بنسبة ثابتة[1] ؛ كما أوضح هوتلينك أن سوق المنافسة تؤدي إلى زيادة معدل الاستخراج وبالتالي الإسراع بنضوب المورد في مدة زمنية توضح الافتراض التالي:[2]

$$q = f(P,t) = a$$

(q): العرض الكلي للمورد الناضب خلال المدة (t) والسعر (P)

حيث أن مدة نضوب المورد محصورة ما بين (0, T).

وبالتالي يكون التكامل المحدد بالمدة (0, T) للطرفين كالتالي:

عند الوصول إلى (T) الى $\int_0^T q.dt = \int_0^T f(P_0 e^{rt}, t).dt = a$ ناضب a=0.[3]

قد فسر سوق الاحتكار، أن مدة نضوب المورد فيها محددة بين (0، ∞)، إذ تناول النظرية الاعتيادية لأسعار الاحتكار التي تحدث عنها هوتلنك نقطة الحد الأعلى لمنحنى الدخل، (Y= P . q) وعند اختيار الكمية بوصفها دالة للزمن تأخذ الصيغة التالية :[4]

$$\int_0^{\infty} q.dt = a$$

كما أوضح في مقالته عام 1931 أن المنافسة ستؤدي إلى استنزاف المورد من خلال اعتماده على آلية رياضية التالية:[5]

$$P_t = P_0 e^{rt}$$

[1]: يحي حمود حسن البوعلي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]: أحمد حسين علي الهيتي، عمار محمد سلو أحمد العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[3]: مرجع نفسه، ص 150.

[4]: مرجع نفسه، ص 151.

[5]: مرجع نفسه، ص 150.

كما يمكن التوضيح أكثر في الشكل التالي:

الشكل رقم (1 - 2): المسار الأمثل للاستخراج

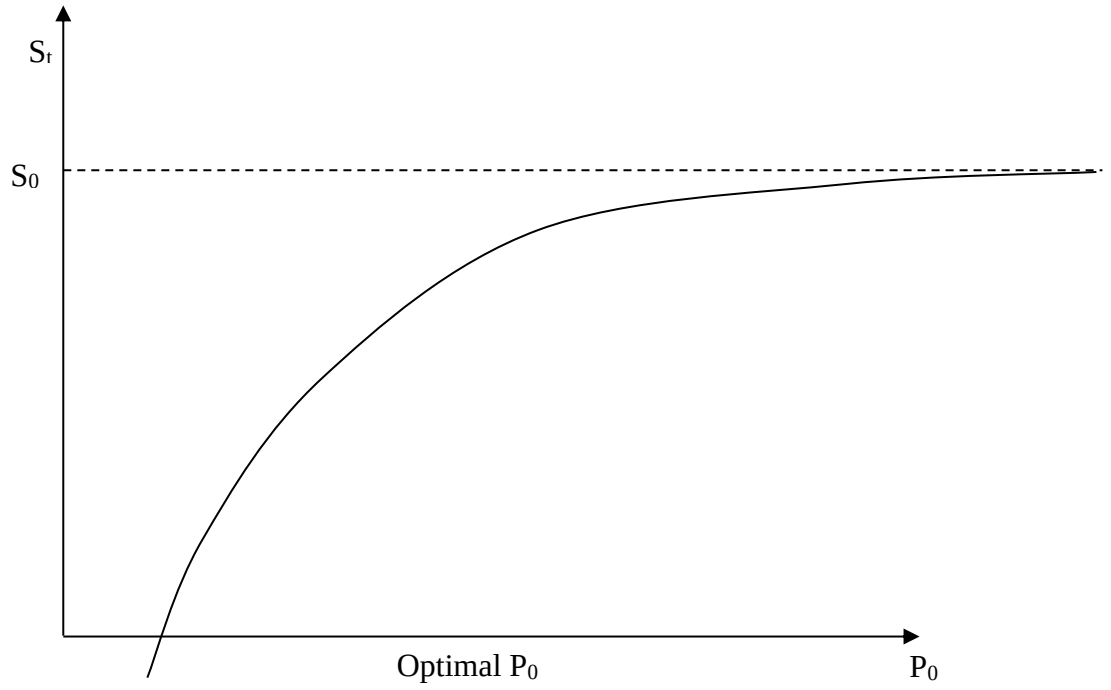

Source:: James L. SWEENEY, Economic theory of depletable resources ; An introduction ; editors allen V. Kneese and James L. Sweeney ; to appear as chapter 17 in handbook of natural resource and energy economics, volume 3, october 15, 1992, p : 20.

يتضح من خلال هذا الشكل، أنه طالما أن التكلفة الحدّية هي وظيفة غير متناقصة لمعدل الاستخلاص، عند النقطة المثلى، فإن الأمر الأول هو الظروف اللازمة لتحقيق أقصى قدر من الظروف، أي الخيار الأمثل لمعدل الاستخلاص لتكلفة الفرصة الثابتة استنادا إلى المعادلة (03)، فمن خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن التكلفة الحدية هي وظيفة متزايدة لمعدل الاستخراج بمقدار سعر الفائدة الثابت وارتفاع فرصة التكلفة الحدّية.[1]

من خلال ما وضحه هوتلنك، ممكن التمييز ما بين السوق المحتكر، الذي يتم فيه التحكم في تحديد الأسعار خلال مدة محددة الذي يطيل مدة استنفاذه، لكن حال سوق المنافسة التي لا

[1]: James L. SWENEY, op. cit, p. 20.

يمكن تحديد والتحكم في السعر المعطى في السوق خلال مدة محددة التي تكون فيها الاستنزاف قريب.

1.3.1- تأثير الزيادة المتوقعة في الأسعار المستقبلية:

تطرق هوتلنك أن أسعار المستقبلية للبترول تتأثر بمعدل نمو سعر الفائدة بالزيادة والتي تم توضيحها من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (1 - 3): تأثير الزيادة المتوقعة في الأسعار المستقبلية

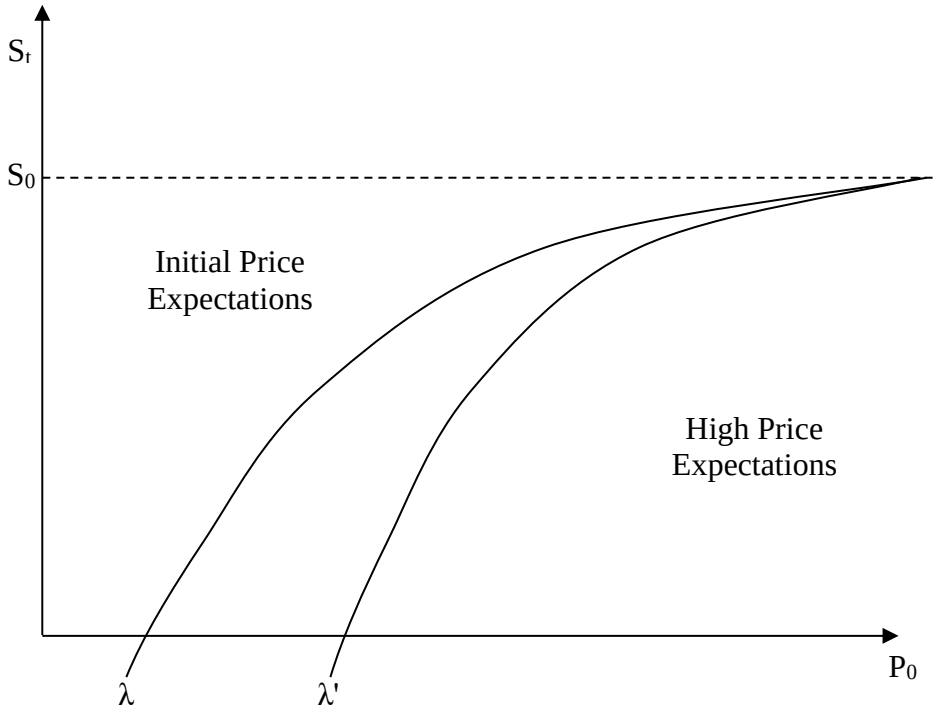

Source :Source:: James L. SWENEY,Economic theory of depletable resources ; An introduction ; editors allen V. Kneese and James L. Sweeney ; to appear as chapter 17 in handbook of natural resource and energy economics, volume 3, october 15, 1992, p. 31 .

لما:[1]

$$\grave{t} \leq t \text{ إذا كان } \grave{p}_{\grave{t}} = p_t$$

$$\grave{t} > t \text{ إذا كان } \grave{p}_{\grave{t}} > p_t$$

[1]: James L. SWENEY, op .cit, p:31.

يفترض هوتلنك أن جميع الأسعار المستقبلية في الزمن t` ستكون أعلى، غير أن التغيرات في النظام الضريبي والوضع السياسي وكذا أنماط الاستخراج لها تأثير على الأسعار إلا أن النظرية لم تتطرق إلى هذا.[1]

2.3.1- الأسعار المستقبلية للسعر الخام قياسا إلى أسعار سنة الأساس:

أكد لنا هوتلنك، ضرورة أن تنمو الأسعار المستقبلية لسعر البترول الخام بمقدار سعر الفائدة؛ فإن كان لدينا سعر البترول البرنت لسنة 2015 هو 58 دولار للبرميل وكان سعر الفائدة الرسمي في نهاية الفترة هو 5% (للولايات المتحدة الأمريكية) فإن أسعار البترول المستقبلية تسجل المبالغ التي يتم توضيحها في الجدول كالتالي:

جدول رقم (1-1): الأسعار المستقبلية لسعر الخام قياسا إلى أسعار سنة الأساس.

	سعر سنة 2015	سعر سنة 2016	سعر سنة 2017	سعر سنة 2018	سعر سنة 2019
سعر سنة الأساس ينمو بمقدار سعر الفائدة	58	95,62	157,66	259,93	428,59
السعر المستقبلي مخصوم بمقدار سعر الخصم	58	58	58	58	58

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على المعطيات المتوفرة في المرجع: مجموعة سامبا المالية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص:2.

يتضح من الجدول أن السعر المستقبلي لبرميل البترول لعام 2019 هو 428،59 دولار للبرميل وهو مساو لسعر سنة الأساس بعد خصمه بمقدار سعر الخصم فالأسعار المستقبلية ستبقى دائما مساوية لسعر سنة الأساس بعد خصمها بمقدار سعر الخصم.

[1]: James L. SWENEY, op .cit, p:31.

3.3.1- فرضية "هوتلينك" للتكلفة:

يعتقد هوتلينك،أن في البداية يتم إنتاج الاحتياطات ذات النوعية الجيدة، وعندما تنضب ينتقل المنتج إلى إنتاج احتياطات ذات نوعية أقل، كما يجب إضافة نسبة معينة إلى كلفة الإنتاج الفعلية كونها مادة ناضبة تتطلب قيمة تعويضية عن نضوب هذا المورد الإنتاجي، في مثل هذه الحالات لا يرتفع الريع بمعدل سعر الفائدة ولكن يضاف إليه نسبة مئوية للتكاليف نتيجة انخفاض الاحتياطات،[1] كما أشار في فرضية التكلفة الحدية باعتبار C_t معيار يقيس نسبة تغير الاحتياطات مع مرور الزمن لنضوب المورد، وقد أوضح ذلك من خلال الصيغة الدالية التالية:

$$P_t^* \begin{matrix} = \\ \leq \end{matrix} C_t + P_0 e^{rt} \begin{cases} \text{if} & E_t > 0 \\ \text{if} & E_t = 0 \end{cases}$$

زيادة إلى ذلك وقياسا لنسبة تغير الاحتياطات بالنقصان، يمكن التوضيح من خلال الشكل الموالي معدل الاستخراج الأمثل لفرضية التكلفة الحدية:

الشكل رقم (1 - 4): فرضية التكلفة لهوتلينك لمعدل الإستخراج الأمثل

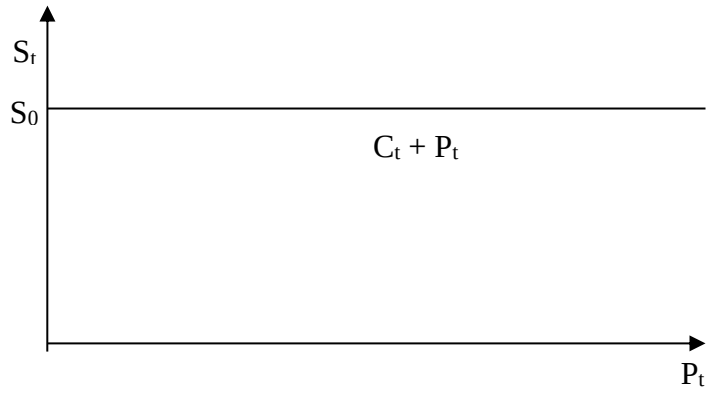

Source:: James L. SWENEY,Economic theory of depletable resources ; An introduction ; editors allen V. Kneese and James L. Sweeney ; to appear as chapter 17 in handbook of natural resource and energy economics, volume 3, october 15, 1992. p 25

[1]: يحي حمود حسن البوعلي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

من خلال الشكل أعلاه لمعدل الاستخراج الأمثل لما يكون : $P_t^* = 0$ ، يكون السعر أصغر أو يساوي التكلفة الحدية مضافا إليها تكلفة الفرصة الضائعة، أمّا إذا كان السعر قد تجاوز C_t+P_t فإن الاستخراج يكون لا نهائي، وبالتالي ينتقل المنتج إلى إنتاج احتياطات ذات نوعية أقل وبالتالي نسبة النضوب تكون أقرب.

يوضح هوتلنك أن المنتج له خياران: إما استخراج البترول اليوم والاحتفاظ به في باطن الأرض لاستخراجه في المستقبل، ويعني ذلك أية كمية تستخرجها اليوم لا تكون متوفرة في المستقبل، أما إذا استخرج مالك المصدر اليوم، فإنه سوف يستثمر إيراداته من خلال الحصول على سعر الفائدة، أمّا إذا حدث العكس بحيث اعتقد المنتج أن سعر البترولفي المستقل سيكون أقل من معدل نمو الفائدة فإنه سيزيد من إنتاجه الحالي للاستفادة من سعر الفائدة الحالي.[1]

لقد أعطى هوتلنك نموذج لتفسير مسار السعر المتزايد بسعر الفائدة والكمية المنتجة المثلى، واصفا سلوك أسواق البترول كقاعدة لفهم آلية أسواق البترول وكيفية ارتفاع سعر البترول مع تغير التكلفة الحدية للاحتياطات بمرور الزمن والمحافظة على البترول من خلال ترشيد استهلاكه كما ركز على المفاضلة بين الاحتفاظ به في باطن الأرض أو استخراجه.

المطلب الثالث: نظرية النضوب عند "هيوبرت"

ظهر العالم الأمريكي ماريوكنج هيوبرت عام 1953، حينما وضع تطبيقاته لدراسة إنتاج البترول لبعض مدن الولايات المتحدة الأمريكية والإنتاج العالمي للبترول، إذ توصل في عام 1956إلى أن إنتاج البترول سيصل إلى حدّه الأقصى[2]، وأنه يعادل توزيعا خاصا يشبه شكل جرس اعتبارا أنه كان آنذاك يشغل منصب مهندس لإنتاج البترول في شركة شل، كما كان يعرف عمليات استخراج البترول في مختلف المصادر في الحقول الصغيرة.

قدم هيوبرت في 1956 فرضيته القائلة "إنتاج البترول سيصل إلى حدّه الأقصى ثم يبدأ بالتراجع لا محالة"[3]، وقد ظل الاقتصاديون متشككين من أن حقيقة هيوبرت وتنبؤاته تعالج إنتاج البترول وهي خارجة عن قانون السوق، وفي عام 1998 أعلن العالمان كامبل ولاهيرير،

---

[1]: يحي حمو الحسن البوعلي، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

[2]: Oluwadunsin ALALADE, "what d'etremines oil production? a case study of nigeria and united kingdomi a thesis submited for the degre of Mphil", Beunel University London, March 2016, p: 24.

[3]: James L. SMITH, op.cit, p: 2.

أن ذروة البترول أكثر أهمية من نتائج استنفاذه واتفقا على هذا الرأي[1]، خلال نفس الفترة تعاون الجيولوجيون والفيزيائيون وخبراء الطاقة ممن يهتمون بقيمة البترول في "اتحاد دراسة قيمة إنتاج النفط والغاز ASPO" الذي أسسه الجيولوجي "كولين كامبل" توصل هؤلاء أن خلال تلك الفترة سيصل قيمة الانتاج العالمي أقصاه[2].

1.3- فرضيات ذروة "هيوبرت":

من خلال قراءة ما جاء عن **هيوبرت** ، يتبن لنا أن هذا المؤلف وضع فرضيات تتعلق بسوق البترول وإشكال نضوب هذا المورد.تم بناء منحنى هيوبرت على فرضيات التالية:

- دراسة البترول مورد طبيعي ناضب يمكن استخراجه أو الاحتفاظ به في مكانه؛
- يتم الإنتاج بشكل مستمر خلال الوقت على شكل جرس[3]؛
- تأتي ذروة الإنتاج بعد ذروة الاكتشاف مع تجاهل التطور التكنولوجي في زيادة الاكتشافات.
- ارتباط دالة العرض بالتكاليف للمورد الناضب وعدم ارتباطه بالاضطرابات السياسية والعوامل الاقتصادية.

2.3- منحنى "هيوبرت":

توقع هيوبرت في (1956-1962) أن انتاح البترول لأقل من 48 ولاية أمريكية سيصل ذروته إما في عام 1956 أو عام 1970[4]، وفي عام 1974 قام بتقدير قمة الإنتاج العالمي البترول، وفي عام 1995 توصل إلى أن إنتاج البترول غالبا ما يسلك مسار شكل جرس.[5]

الشكل أدناه يوضح منحنى ذروة هيوبرت.

---

[1]: James L. SMITH, op cit, p 2.

[2]: مهدي أحمد رشيد، **جغرافيا النفط**، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، 2015، ص: 233.

[3]: James L. SMITH, ibid, p: 5.

[4]: Frédéric REYNES *et al*" (How does economic theory explain the hubbert peak oil model?) », institiore for environnementalstadies faculty of Earth and life sciences (FALW), Vu University Amsterdam, p :2.

[5]: مهدي أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص: 233.

شكل رقم (1 - 5) :ذروة هيوبرت لـ 1956

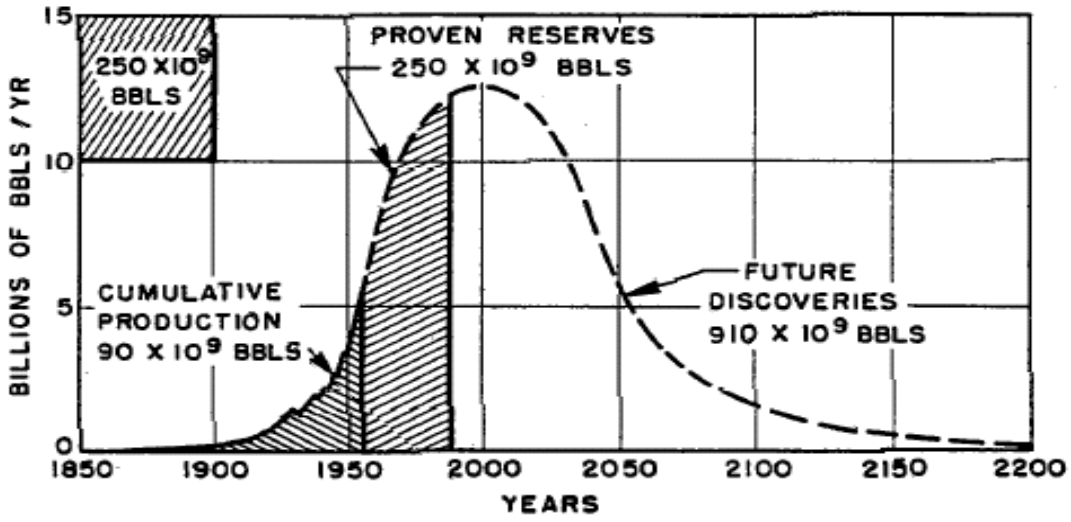

Source : James L.SMITH, op. cit, p: 32.

3.3- صيغة نموذج "هيوبرت":

يتم توضيح صيغة ذروة هيوبرت، من خلال بناء منحنى العام على افتراض أن يتم توزيع الإنتاج بشكل مستمر من خلال الزمن T كالتالي:

شكل رقم(1 - 6) : منحنى العام لذروة هيوبرت.

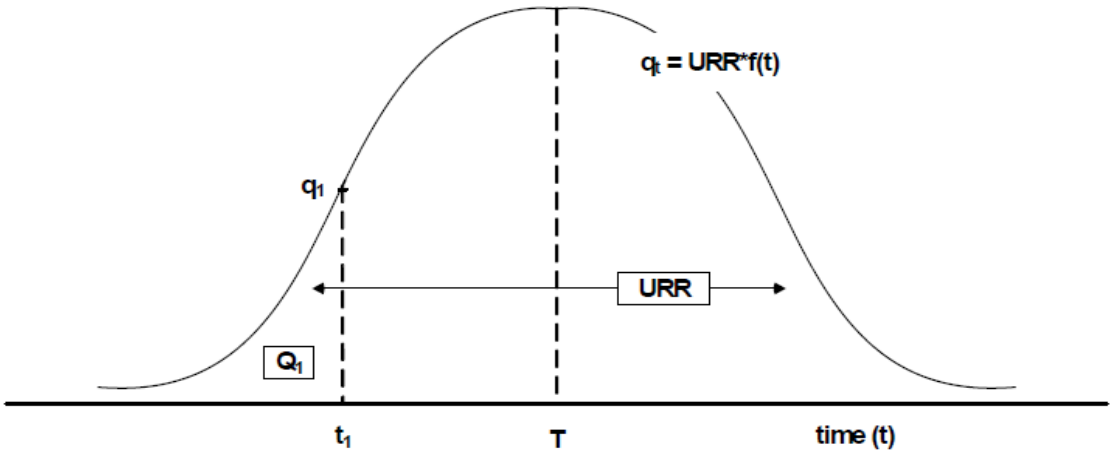

Source : James L. SMITH, p:32

تأخذ الصيغة التالية:[1]

$$q_t = URR^* f(t)$$

حيث:

q(t): تمثل معدل الإنتاج في الزمن t.

URR: تمثل حجم الاحتياطات القابلة للاستخراج.

$f(t)$: التوزيع لاجتماعي الطبيعي بمتوسط T وانحراف معياري δ.

تشير Q1: إلى الحدّ الأدنى لمعدل الإنتاج في الزمن $_1$ إلى أن يصل في مرحلته الثانية إلى حده الأقصى في الزمن T عند تحدد بداية ذروة الإنتاج.

كما قدم نموذج هيوبرت صيغة قياس نسبة الموارد التي تم استنفاذها بالفعل والتي تأخذ التوزيع الاحتمالي التالي:

$$P_r\left(Z \leq \frac{t_1 - T}{J}\right) = \frac{Q_1}{URR}$$

يتفق نموذج ذروة البترول لهيوبرت مع الآليات الاقتصادية لمنحنيات عرض البترول، إذ أن طالما المورد البترولي ناضب فمن المتوقع أن يزداد مسار السعر التواني على الأمد البعيد أعلى من سعر الفائدة الحقيقي، لأن الندرة تتناسب طرديا مع الاستنزاف، كما تتناسب أيضا مع عامل التكلفة، إذ مع الاستنزاف تزيد تكاليف الإنتاج **(ولأن السعر يجب أن يغطي التكاليف)** هنا تتأكد الصلة بين دالة العرض والتكاليف.

طبقا لحسابات هيوبرت، قد توصل إلى أن سيصل إنتاج الحقول الأمريكيةإلى قمة ذروتها خلال السبعينيات، وقد حدث ذلك بالفعل خلال ذات الفترة، كما يؤيد سير الإنتاج النرويجي من البترول تلك النظرية، بحيث شوهدت قمما في إنتاجية الآبار في مناطق متعددة من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971، وكدا بينت حساباته أن قمة الإنتاج العالمي في عام 2010 و صلت الى الذروة ، غير أن مسألة قمة الإنتاج العالمي تحظى باهتمام الجميع[2].

---

[1]: James. L. SMITH, op. cit, p: 5-6.

[2]: مهدي أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 235.

مما سبق، يتضح أنه يسهل تعيين وقت قمة البترول لجميع الآبار في منطقة ما، فيمكن التنبؤ بالمستقبل مما يكون قريب من الواقع، إلا أن على مستوى السوق العالمية، لا يمكن التأكد بشأن الانتعاش النهائي لأسعارها على مرور الزمن (على المدى البعيد) الذي يعتمد بدوره على الطلب وأسعار الفائدة وتكاليف الإنتاج، وكدا الأحداث السياسية، التطورات التكنولوجية، مستويات النمو الاقتصادي الذي تجعل مسار السعر ينقلب بعنف، بالتالي لا يمكن إعطاء للنموذج المصداقية بسبب إهمال العوامل الاقتصادية الأساسية.إلا أنه، لا يمكن النفي على أنها تحدثت النظريات عن المورد الناضب وإشكالية الاتكاء المفرط عليه، لاسيما وأنهم قد ذكرت لنا ذروتها للعديد من الأحواض البترولية العالمية، وأنه آيل لنفاد لا محالة، هذا ما زدنا فضولا لمعرفة أطراف الفاعلة في سوق البترول العالمية.

المبحث الثاني: أطراف سوق البترول العالمية

تشكل السوق العالمية للبترولحلبة صراع فئات المتعاملين في السوق، حيث تهدف كل فئة منها إلى حماية وضعها وتأمين حصولها على نصيب من الريع المتحقق[1]، غير أن تضافر جملة من العوامل زاد في شدة تعقيد سوق البترول العالمي واتساع أطراف الفاعلة فيها. يوجد حاليا ثلاثة أطراف أساسية تتعامل في السوق هم: الدول المصدرة للبترول، الدول المستوردة للبترول، الشركات العالمية للبترول.

المطلب الأول : الدول المصدرة للبترول

تتكون الدول المصدرة للبترولمن مجموعة الأوبك ومجموعة ثانية خارج الأوبك، حيث أن كل مجموعة قد تؤدي أحيانا إلى اتحادات ومفاوضات للوصول إلى حلول وسط[2]، وأحيانا أخرى توجد فيها اختلافات وتناقضات متعددة داخل المجموعة.

إن المحدد الأساسي لإنتاج البترول، هو مدى توفر احتياطات البترول المؤكد التي توجد في دول محددة من العالم، لأنه لا يمكن لأي دولة أن تنتج بدون هذا المقوم، لذا فمن المهم معرفة أهم الدول التي تمتلك أكبر احتياطات بترولية في العالم[3]، ومن إنتاج الدول إضافة إلى العرض.

1-1 احتياطات:

مع التقدم التكنولوجي الكبير أصبح تقدير كميات موارد الطاقة المدفوعة في باطن الأرض أمرا ممكنا[4]، فحسب معطيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابيك) تبين أكبر احتياطات الأقطار المالكة للبترول في 15 دولة وهي مبينة كالتالي في الجدول الآتي:

---

[1]: مركز البحوث و الدراسات العربية، **النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات**، ص: 21.

[2]: مرجع و موضوع نفسهما.

[3]: يحي حمود الحسن البوعلي، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[4]: للمزيد يرجى الإطلاع على الموقع الإلكتروني التالي:www.bayyrog.com تاريخ الاطلاع: 2017/02/05

جدول رقم (1 - 2) : احتياطي البترولالمؤكد (مليار برميل خلال الفترة الممتدة 2006-2017)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	نسبة التغيير 2017-2016
السعودية	264,25	264,21	264,06	264,59	264,59	264,40	264,9	264,85	266,58	268,4	264,9	266,46	0,0
إيران	138,40	136,15	137,62	137,62	151,17	154,58	157,30	157,8	157,53	158,3	157,3	157,2	10,6
العراق	115,00	115,00	115,00	142,30	142,30	141,40	145,30	145,30	143,07	144,3	150	148,766	0,0
الكويت	101,5	101,5	101,50	101,5	101,50	101,50	101,5	101,50	101,50	104	101,5	101,5	0,0
فنزويلا	87,32	99,38	99,40	99,40	99,40	99,40	99,4	99,40	100,00	297,7	297,6	100,0	0,0
الإمارات العربية	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,8	97,8	97,8	0,0
روسيا	60,00	60,00	60,00	60,00	60,00	60,00	80,00	80,00	80,90	80	87	80,0	0,0
نيجيريا	37,20	37,20	37,20	37,20	37,20	37,20	37,14	37,14	37,07	37,14	37,2	37,5	1,1
ليبيا	41,46	43,66	44,27	46,42	47,10	48,00	48,50	48,50	48,42	48,47	48	48,36	0,0
و م أ	21,76	20,97	21,32	19,12	19,12	20,68	28,95	28,95	36,50	37	35	35,4	0,6
كازاخستان	39,80	30,00	30,00	30,00	30,00	30,00	30,00	30,00	30,00	30	30,00	30,0	0,0
قطر	26,19	25,09	25,41	25,38	25,50	25,26	25,24	25,24	25,24	25	23,9	25,2	0,0
الصين	16,30	16,30	16,30	20,35	20,35	20,35	23,72	23,72	24,65	25	17,3	25,63	0,0
البرازيل	11,77	12,18	12,62	12,80	12,86	13,99	13,15	13,15	15,31	15	12,18	12,6	2,7
الجزائر	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12	12,20	12,2	0,0
إجمالي العالم	151,56	1170,841	1169,08	1185,09	1936,63	1241,55	1266,79	1281,80	1282,30	1285,40		1;449,51	0,26
نسبة دول أوبك للعالم	81,3	81,0	81,3	80,4	80,80	80,50	79,50	78,60	78,50	78,30		71,3	

المصدر: من اعداد الباحثة وفقا للبيانات من :

- تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ص: 144-145.
- جدول بيانات احتياطي النفط الخام http://bayyraq.com2016تاريخ الاطلاع:2017/02/16
- تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص:199-200.
- تقرير الأمين العام السنوي التاسع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص: 199-200.

يشير الجدول رقم **(1 - 2)** لبيانات 15 دولة التي تستحوذ على أكبر احتياط بترولي عالمي للمدة الممتدة ما بين 2006-2017 التي شهدت ارتفاعا مستمرا، حيث بلغت الاحتياطات العالمية لسنة 2006 ما يقارب 1151,56 مليار برميل إلى 1236,63 برميل عام 2010 لتصل سنة

2015 إلى 1285,40 مليار برميل، وهو ارتفاع بسيط لا يزيد عن 0,25% من تقديرات احتياطي عام 2014 التي بلغت 1282,3 مليار برميل.

تعتبر السعودية أحد أبرز اللاعبين في تجارة البترول و العضو الرئيسي لمنظمة الأوبك والمالكة لأكبر احتياط بترولي عالمي التي قدرت سنة 2016 بـ 268,4 مليار برميل بنسبة 8,7% من الاحتياط العالمي، وحسب بيانات صادرة عن مؤسسة باركيز والتي نشرت في صحيفة Businessindider الاقتصادية، بأنها تكفي لأكثر من 170 عاما، فيما قد تواجه الإمدادات البترولية لنضوب بعض الدول الخليجية من بينها إيران بـ 158,3 مليار برميل، ثم العراق، الكويت، فنزويلا، الإمارات العربية،...

كما يتضح من التغيرات التي طرأت على احتياطات البترول للسنوات الأخيرة لكل دولة ففي الفترة ما بين 2014-2017 شهدت تقلبات في احتياطاتها البترولية، نظرا للتقلبات التي شهدتها أسعار البترول، خلال ذات الفترة، ما أدى إلى ارتفاع احتياطات البترولية لبعض الدول: أكبر 10 إمبراطوريات بترولية موجودة في العالم.

وقد شهد التغيير السنوي لاحتياطات فنزويلا خلال عام 2015 ارتفاعا غير مسبوق بمقدار 197,7 مليار برميل مقارنة باحتياطات العام السابق، أي نسبة 197,7 % ليصل إلى 297,7 مليار برميل مسجلا بذلك تراجعا بنحو 0,1 مليار برميل، وكذا الكويت سجلت نسبة تغير ما بين 2014-2015 ارتفاعا نسبة 2,5 % المقدرة بـ 2,5 مليار برميل وانخفضت خلال 2017 بنحو 2,5 مليار برميل، لتصل إلى 101,5 مليار برميل.

كما شهدت احتياطات البترول للصين، انخفاضا في مستوياتها خلال عام 2016 بنحو 7,7 مليار برميل، مقارنة باحتياطات العام السابق 2015، لتصل إلى 17,3 مليار برميل ليتعافى بعدها في 2017.

كما تراجعت نسبة احتياطات دول أوبك بالنسبة لاحتياطات العالم من 80,5 % عام 2011 إلى 78,6 % عام 2013 ليصل إلى 78,3%عام 2015،رغم إضافة أوبك لأكثر من 6مليار برميل إلى تقديرات الاحتياطي فيها وبالتالي هذا التراجع يعود إلى ارتفاع احتياطي البترول في باقي أنحاء العالم.[1]

[1]: تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص: 118-119.

2-1 إنتاج البترول:

وفيما يلي يبين الجدول أدناه أكبر الدول المنتجة للبترول خلال نفس الفترة:

جدول رقم (1 - 3) :أهم أكبر الدول المنتجة للبترول خلال الفترة الممتدة (2006-2017) (مليون برميل/يوم)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	نسبة التغيير 2016-2017
روسيا	9.672,5	9.830,0	9.768,4	9.919,3	9.768,4	9.919,3	10.147,6	10.325,0	10.087,1	10.111,1	10.292,2	11.001	0,7
السعودية	9.208,0	8.978,6	8.532,0	8.184,0	8.532,0	8.184,0	8.165,6	9.241,0	9.701,0	10.192,6	10.460,2	9.949	4,9
و م أ	5.136,3	5.122,2	4.940,2	5.309,0	4.940,2	5.309,0	6.486,8	7.467,7	8.763,7	9.415,2	8.874,6	940,6	4,4
الصين	3.697,0	3.755,0	3.802,8	3.802,0	3.802,8	3.802,0	4.049,0	4.090,2	4.201,0	4.283,9	3.981,8	3.877	3,2
إيران	4.072,6	4.013,0	4.055,7	3.557,1	4.055,7	3.557,1	3.544,5	3.623,0	3.121,0	3.151,6	3.651,3	3.872	7,8
العراق	1.952,2	2.035,2	2.280,5	2.336,2	2.280,5	2.336,2	2.358,1	2.668,0	3.110,0	3.504,0	4.647,8	4.471	7,4
فنزويلا	3.107,0	2.991,8	3.118,5	2.878,1	3.118,5	2.878,1	2.853,6	2.383,0	2.683,0	2.653,9	2.372,5	2.125	11,6
الكويت	2.644,5	2.574,5	2.676,0	2.261,6	2.676,0	2.261,6	2.312,1	2.659,0	2.866,8	2.858,7	2.954,3	2.705	6,7
الإمارات	2.568,0	2.529,0	2.572	2.241,6	2.572,2	2.241,6	2.323,8	2.517,0	2.794,0	2.980,9	3.088,0	2.968	3,5
البرازيل	1.725,0	1.761,0	1.810,1	1.957,0	1.810,1	1.957,0	2.049,7	2.094,0	2.224,5	2.437.3	2.510,0	2.620	4,2
كندا	2.072,0	2.182,2	2.164 ;0	2.034,0	2.164,0	2.034,0	2.016,8	2.082,8	2.777,8	2.835,3	1.185,8	3.900	5,7
كازاخستان	1.105,3	1.100,0	1.385,0	1.285,8	1.385,0	1.285,8	1.600,0	1.600	1.361,4	1.321,6	1.295,0	1.725	8,2
النرويج	2.353,6	2.242,0	2.020,0	2.017,0	2.020,0	2.017,0	1.875,0	1.739,4	1.524,0	1.567,4	1.615,5	1.625,5	4,4
الجزائر	1.426,0	1.398,0	1.356,0	1.216,0	1.356,0	1.216,0	1.189,8	1.257,0	1.193,0	1.157,1	1.146,3	1.061	7,4
قطر	802,9	842,7	842,8	733,0	842,8	733,0	733,4	810,0	709,0	656,0	651,5	599	7,1
إجمالي إنتاج العالم	80.651,3	85.606,3	84.0449,2	70.908,6	71.810,4	72.506,6	73.556,0	74.939,6	76.191,0	75.123,3	75.476,7	97.894,8	0,4
نسبة أوبك	39,5	36,5	37,6	40,8	40,6	41,8	44,1	42,2	40,3	42,4	44,1	40,8	
أوبك						30.322,2	32.433,9	31.603,5	30.673,8	31.850,2	33.280,5		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البيانات الواردة في

- تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص 148:-149.
- تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص 203:-204.
- تقرير الأمين العام السنوي التاسع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص 203:-204.

- OPEC,annual satisticalbelletin, organization of the petrolium exporting countries, 2017, p: 32.

شهد إجمالي إنتاج البترول العالمي خلال 2015 ارتفاعا ملحوظا بنحو أكثر من 78 مليون برميل في اليوم، مقارنة بالعام السابق الذي سجلت البيانات فيه 76,2 مليون برميل/يوم.

وعموما، قد ارتفع معدّل إنتاج أوبك بنسبة 40,4 % متأثرا بارتفاع معدل إنتاج السعودية والعراق، ليصل الإنتاج إلى أكثر من 31,5 مليون برميل في عام 2015، مقارنة بـ30,70 مليون برميل / يوم في عام 2014، كما تشير أيضا البيانات الإنتاج البترولي للسعودية إلى ارتفاع من

9,71 مليون برميل / يوم عام 2014 إلى 10,19 مليون برميل/ يوم بنسبة 13,07% في عام 2015، تلتها العراق حيث قدر معدل إنتاج البترول بنحو 348,2ألف برميل/يوم بنسبة تقدر بـ 4,46 % عام 2015، ثم الإمارات التي ارتفع معدل الإنتاج فيها بنسبة 3,83 % أي بحوالي 298,2 ألف برميل/يوم، كما ارتفعت تقديرات معدل الإنتاج في البرازيل والنرويج وكندا وكازاخستان إضافة إلى الصين التي ارتفع إنتاجها بما يقارب بـ87 ألف برميل/يوم بين عامي 2014 و2015، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفع متوسط إنتاجها بنسبة 10,6 %من 8,47 مليون برميل/يوم عام 2014 إلى 9,4 مليون برميل/يوم لعام 2015، غير أن بيانات باقي الدول تشير إلى انخفاض معدل إنتاج البترول لكل من الجزائر وقطر بنحو 45 ألف برميل/يوم في كل منهما إضافة إلى انخفاض إنتاج الكويت بحوالي 24,80 ألف برميل/يوم.[1]

ويبين الجدول التالي **أهم أكبر الدول المصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة 2010-2017:**

[1]: تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص: 121.

جدول رقم (1 - 4): أهم أكبر الدول المصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة 2010-2017

(ألف برميل)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	تغيير 2017/2016
السعودية	6.644	7.218	5.556,8	7.570,7	7.153,5	7.163,3	7.463,4	6.968,3	-6,6
روسيا	4.978	4.786	4.757,1	4.689,4	4.488,8	4.897,3	5.080,6	5.061,5	-0,4
العراق	1.890	2.166	2.423,4	2.390,4	2.515,5	3.004,9	3.803,5	3.802,0	
الإمارات العربية	2.104	2.457	2.445,2	2.701,4	2.496,7	2.441,5	2.407,8	2.378,7	-1,2
الكويت	1.430	1.816	2.070,00	2.058,5	1.994,8	1.963,8	2.128,2	2.010	-5,-
كندا	1.478	1.608	1.756,9	2.058,7	2.276,2	2.301,2	2.742,1	2.912,1	6,2
إيران	2.248	2.537	2.102,0	1.215,4	1.109,2	1.081,1	1.921,7	3.802,0	
نيجيريا	2.464	2.377	2.368,00	2.193,0	2.120,1	2.114,0	1.738,0	1.811,1	4,2
فنزويلا	1.562	1.553	1.724,8	1.528,0	1.964,9	1.974,2	1.835,0	1.596,4	-13,6
أنقولا	1.711	1.546	1.663,3	1.669,4	1.607,9	1.710,90	1.670,1	1.576,7	-5,6
كازاخستان	-	-	1.365,00	1.378,0	1.390,1	1.393,3	1.385,6	1.370,7	11,3
النرويج	1.602	1.455	1.303,00	1.198,5	1.303,2	1.234,7	1.372,7	1.362,1	-0,8
المكسيك	1.460	1.421	1.333,1	1.270,7	1.219,8	1.247,1	1.274,3	1.264,61.	-0,8
الولايات المتحدة الامريكية								118,0	89,2
الجزائر	709	843	808,6	744,0	622,9	642,2	668,3	632,6	-5,3
ليبيا	1.118	300	962,00	589,1	319,00	262,2	254,7	792,1	-13,1
إجمالي الصادرات	41.159	41.282	41.718,1	40.638,8	40.311,1	41.688,3	44.176,0	4.471,84	
نسبة دول الأوبك	55,4	57,5	60,6	58,7	57,4	56,3	56,6	55,6	3
دول الأوبك	22.806	23.734	25.293,8	23.854,2	23.129,8	23.488,1	25.013,9	24.860,9	-1,6

المصدر:

- OpecAnnuall statistical bulletin, organization, of petrolium exporting countries, 2017, p 60.
- OpecAnnuall statistical bulletin, organization, of petrolium exporting countries, 2016, p 52.
- OpecAnnuall statistical bulletin, organization, of petrolium exporting countries, 2017, p 52.

إن كميات البترول الخام المصدرة آخذة في النمو البالغة حوالي 44.713,84 ألف برميل في اليوم خلال 2017، غير أن نسبة مساهمة الأوبك انخفضت من 58,7 % عام 2013 إلى 57,4% عام 2014 لتزيد انخفاضا لتصل إلى 56,3 % حتى 56,6 % خلال عامين 2015-2016، وذلك نتيجة استمرار صدمة انخفاض مستويات الأسعار خلال عام 2016 بنسبة 17,8 % ويمثل ذلك انخفاضا بمقدار 31,5 مليار دولار أي نسبة 10 %.[1]

حافظت المملكة العربية السعودية على مركزها الأول من قائمة المصدرين بالإضافة إلى كونها تتربع على عرش المنتجين، وأكبر مالكي احتياط عالمي، وهي ترأس تموين السوق العالمية بنحو 54 % من إجمالي البترول العربي المصدر، فقد بلغت كميات البترول الخام المصدرة عام 2016 حوالي 7.463,4 برميل/يوم، أي بنسبة 17 % من إجمالي صادرات العالم مقابل نظيرته العام السابق المقدر بـ 7.163,3 برميل/يوم، بنسبة 17,18% من إجمالي صادرات العالم، تليها روسيا، تغذي السوق العالمية للبترول بحوالي 11,5% من إجمالي صادرات العالم، تليها العراق محتلة المرتبة الثالثة بحوالي 8,61 % من إجمالي الصادرات العالمية.

المطلب الثاني : الدول المستوردة للبترول

تتكون الدول المستوردة للبترول من مجموعة غير متجانسة حيث أن هناك دول التي تنتج وتستهلك كميات كبيرة من البترول و دول لا تستهلك سوى كميات قليلة منه، وهي أساسا الدول النامية.[2]

ويمكن دراسة الدول المستوردة للبترول من خلال الطلب على الكميات المستوردة.

1.2- الطلب العالمي للبترول:

من خلال الطلب العالمي يتم تحديد أهم الدول المستهلكة للبترول المبين في الجدول التالي:

[1]: تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص : 62.

[2]: مركز البحوث والدراسات العربية، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، ص: 22.

جدول رقم (1 - 5) : أهم الدول المستهلكة للبترول الخام خلال الفترة (2010-2017)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	تغيير 2017/2016
الولايات المتحدة الأمريكية	18.949,2	19.180,5	18.490,2	18.999,3	19.153,4	19.576,4	19.729,7	19.917,0	1,0
الصين	8.951,2	9.409,9	9.793,0	10.387,8	10.784,8	11.194,5	11.506,3	12.321,0	4,4
اليابان	4.429,2	4.443,1	4.630,2	4.504,1	4.267,1	4.120,2	3.992,7	3.942,0	-2,0
الهند	3.305,9	3.432,6	3.629,4	3.668,3	3.786,3	4.050,9	4.387,0	4.465,0	1,8
روسيا	3.199,3	3.262,2	3.317,7	3.376,6	3.460,1	3.433,7	3.424,4	3.477,0	1,4
المملكة العربية السعودية	2.727,1	2.559,5	2.872,7	2.994,0	3.163,4	3.318,7	3.209,8	3.242,0	1,0
البرازيل	2.714,2	2.797,6	2.955,1	3.097,5	3.158,1	3.111,3	3.071,7	3.104,0	1,0
كوريا الجنوبية	2.268,6	2.259,3	2.321,8	2.328,3	2.347,5	2.406,8	2.565,7	2.654,0	0,9
ألمانيا	2.467,0	2.392,0	2.389,2	2.435,3	2.373,9	2.372,3	2.413,1	2.540,0	3,9
كندا	2.283,2	2.310,0	2.470,5	2.455,0	2.406,6	2.406,0	2.428,3	2.422,0	1,1
المكسيك	2.080,4	2.112,4	2.102,2	2.090,6	2.039,8	2.006,7	1.951,7	1.925,0	-5,0
إيران	1.820,4	1.784,3	1.764,4	1.776,2	1.845,6	1.794,9	1.742,2	1.819,0	1,0
فرنسا	1.833,4	1.793,0	1.738,9	1.714,4	1.691,7	1.690,7	1.681,0	1.707,0	3,0
أندونيسيا	1.332,5	1.395,6	1.580,7	1.604,9	1.635,1	1.668,5	1.684,3	1.715,0	1,8
المملكة المتحدة	1.620,4	1.577,9	1.534,9	1.527,4	1.519,9	1.544,9	1.588,0	1.579,0	-0,4
إسبانيا	1.440,9	1.385,5	1.300,9	1.208,4	1.199,6	1.255,4	1.288,6	1.296,0	0,7
إيطاليا	1.544,4	1.493,8	1.370,3	1.259,9	1.266,2	1.265,9	1.267,1	1.283,0	2,4
إجمالي الواردات	87.337,1	88.197,4	89.428,3	91.073,8	91.990,5	93.677,7	95.115,1	97.196,0	1,7
أوبك	9.096,9	8.341,2	8.518,6	8.916,6	9.129,8	9.249,7	9.045,2	9.302,0	0,7
نسبة أوبك %	9,3	9,5	9,5	9,8	9,7	9,9	9,5	9,6	

المصدر:

-OPEC: Annuel statistical bulletin, organization of the petroleum exporting countries, 2018, p 48.

شهدت سوق البترول العالمية خلال المدة الممتدة من 2010 إلى غاية منتصف 2014 استقرارا متزايدا إنعكاسا لحالة تعافي الاقتصاد العالمي، كما أشارت بيانات الطلب على البترول الخام الآخذة في التزايد التي بلغت مقدارها خلال 2015 حوالي 1,5 مليون برميل/يوم بمعدل بلغ 1,7 % ليصل إلى 92,5 مليون برميل/يوم متجاوزا نظيره في العام السابق (2014) بـ 1,3%، كما ارتفع الطلب العالمي حوالي 1,3 منخفضا عن نظيره العام السابق بـ 1,7 % ليصل إلى 95,11 مليون برميل/يوم.

كما تشير التقديرات إلى احتلال الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة في الطلب على البترول في العالم، إذ بلغ طلبها 19,72 مليون برميل/يوم أي ما يعادل نسبة20,74% من مجموع الطلب العالمي في عام 2016 تلتها الصين بطلب قدر بـ 11,5 مليون/يوم الذي يمثل حوالي 12,09 % من مجموع الطلب العالمي. كما ارتفعت تقديرات الهند إلى 4.387,00 ألف برميل/يوم غير أن اليابان قد سجلت إنخفاضا قدره 3,1 % مما يعادل حوالي 3.992,7 ألف برميل/يوم لعام 2016 بالمقارنة مع العام المناظر الذي وصل إلى حوالي 4.120,2 ألف برميل/يوم غير أنه في عام 2017 قد سجل 3942 ألف برميل في اليوم.

2-2 الدول المستوردة للبترول:

يبين الجدول التالي مختلف الدول المستوردة للبترول من خلال:

جدول رقم (1 - 6):أهم الدول المستوردة للبترول خلال الفترة الممتدة (2010-2017)

(ألف برميل/يوم)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	تغيير 2017/2016
الولايات المتحدة الأمريكية	9.862	9.489,0	8.527,0	7.730,0	7.344,0	7.363,0	7.877,0	7.912,0	0,8
الصين	4.767	5.089	5.423,8	5.657,7	6.177,5	6.730,9	7.625,4	8.425,7	10,5
الهند	2.759	3.275	3.682,2	3.792,6	3.791,4	3.935,5	4.308,3	4.341,5	0,8
اليابان	3.473	3.399	3.457,5	3.408,9	3.244,6	3.233,5	3.157,8	3.235,2	2,5
كوريا الجنوبية	2.401	2.528	2.555,0	2.450,3	2.475,7	2.781,1	2.938,0	3.040,6	3,8
ألمانيا	1.883	1.828	1.882,9	1.828,4	1.806,8	1.843,1	1.843,0	1.832,3	-0,3
إيطاليا	1.592	1.458	1.381,1	1.178,7	1.085,9	1.261,6	1.228,8	1.340,4	9,4
إسبانيا	1.061	1.053	1.183,0	1.168,5	1.191,5	1.306,0	1.296,0	1.329,9	2,9
فرنسا	1.298	1.296	1.142,8	1.110,1	1.076,1	1.145,8	1.095,7	1.140,7	4,4
هولندا	1.037	989	1.004,1	952,1	957,2	1.056,5	1.095,1	1.092,9	0,1
بريطانيا	965	1.012	1.080,5	1.017,6	940,2	856,2	798,9	-	-
سنغافورة	716	717	832,2	782,8	784,7	804,8	895,1	977,0	8,9
كندا	765	672	714,1	651,4	563,6	565,5	890,8	807,1	-9,2
إجمالي الواردات	43.076	42.682	43.045,2	41.636,0	41.433,8	43.045,0	44.908,3	46.446,5	4,1
OECD	28.553	27.865	27.450,3	25.861,3	25.120,9	26.038,2	26.253,2	27.354,2	2,5

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على البيانات الواردة في:

- OpecAnnuall statistical bulletin, organozatio, of petrolium exporting countries, 2017, p: 69.
- OpecAnnuall statistical bulletin, organozatio, of petrolium exporting countries, 2016, p: 63.
- OpecAnnuall statistical bulletin, organozatio, of petrolium exporting countries, 2017, p: 59.
-OPEC: Annuel statistical bulletin, organization of the petroleum exporting countries, 2018, p 69.

تشير بيانات جدول واردات أن هناك نموا وتزايدا مطردا في استيراد البترول الخام، إذ تشير التقديرات إلى ارتفاع كميات واردات العالم من البترولالخام خلال عام 2015 بمقـــدار3,88 % مقارنة بمستويات العام السابق لتصل إلى 43045,00ألف برميل/يوم ليزيد ارتفاعا خلال عام 2016 بمقدار 4,3 % ليصل إلى 44908,3 ألف برميل/يوم، كما نستنتج أن

اتجاه الاستهلاك للبترول الخام لجميع المجموعات الإقليمية نحو الزيادة ولم يسجل انخفاضا سوى من قبل أمريكا الشمالية.

من خلال دراسة البيانات المتاحة في مجال استهلاك الطاقة يلاحظ، أن أمريكا الشمالية تحتل مركز الصدارة في استهلاك البترول، تقف فيها الولايات المتحدة الأمريكية على رأس المجموعة كإمبراطور محافظا بذلك على مرتبته، إذ ارتفع استيرادها خلال 2016 إلى 7.877,0 ألف برميل/يوم، أي زهاء 17,54 %من السوق العالمية مقارنة بمستويات العام السابق (2015)، وهو مستوى مرتفع بحوالي 7%، مقارنة بالعام السابق ليزيد ارتفاعا سنة 2017 إلى حوالي 7912.0 ألف برميل في اليوم.

كما حظيت دول آسيا والمحيط الهادئ المرتبة الثانية بنسبة 49,15 % من الاستهلاك العالمي، تتربع على رأسها الصين، إذ بلغت استيرادها عام 2016 بحوالي 7.624,4 ألف برميل/يوم، ما يعادل 17 % من واردات العالم ليزيد ارتفاعا عام 2017 إلى حوالي 8425.7 ألف برميل/يوم، تليها الهند بحوالي 4.308,3 ألف برميل/يوم أي بنسبة 9,59 % من إجمالي واردات العالم، ثم بمرتبتها الرابعة اليابان بحوالي 7,31 % من إجمالي واردات العالم، في مؤخرة المجموعة كوريا الجنوبية بحوالي 2.938,0 ألف برميل/يوم.

أما دول أوربا الغربية محتلة المرتبة الثالثة بنسبة 22,94 % من إجمالي واردات العالم، التي تعتبر منطقة الشرق الأوسط، خصوصا الوطن العربي عامة المغذي الأول والممون الرئيسي لأسواق ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وهولندا وبريطانيا باعتبارها أهم الأسواق المستهلكة للبترول فيها. غير أن خلال ذات الفترة (2014-2017) اتسمت بالتذبذب في أسواقها.

احتلت ألمانيا المرتبة الأولى في سوق أوربا الغربية، ارتفعت إيرادات البترول الخام لها بحوالي 36,3 ألف برميل/يوم أي نسبة 2 % مقارنة بعام 2014، لتصل في عام 2015 إلى حوالي 1.843,1 ألف برميل/يوم، تبقى إيراداتها مستقرة إلى غاية 2017.

كما سجلت إيرادات اسبانيا ارتفاعا خلال عام 2015 بمقدار 1.114,5 ألف برميل/يوم أي بنسبة 9,6 %، مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 1.306,0 ألف برميل/يوم، إلا أنه قد انخفض في عام 2016 لتصل إيراداتها إلى حوالي 1.296,0 ألف برميل/يوم بمقدار 10 ألف برميل/يوم بنسبة 0,76 %.

تليها إيطاليا بمرتبتها الثالثة تشير الأرقام فيها إلى ارتفاع إيراداتها عام ،2015 لتصل إلى 1.261,6 ألف برميل/يوم، مقارنة بنظرتها عام 2014 التي قدرت 1.085,9 ألف برميل/اليوم، وبعدها، أخذت في تناقص طفيف خلال عام 2016 مقدر بـ 32,8 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2,6% لتصل إلى 1.228,8 ألف برميل.

ثم، تأتي المرتبة الرابعة لفرنسا التي سجلت زيادة بمقدار 96,1 ألف برميل/يوم، أي نسبة 6,4% مقارنة بمستوياتها العام 2014، التي قدرت الإيرادات فيها بـ 1.076,7 ألف برميل/يوم لتصل إلى 1.145,8 ألف برميل/يوم، وبعدها أخذت بالتناقص بحوالي 50,1ألف برميل/يوم، أي بنسبة 4,4 % لتسجل 1.095,7 ألف برميل/يوم. وأخيرا، تأتي هولندا وبريطانيا.

المطلب الثالث : الشركات العالمية للبترول

تعد الشركات العالمية للبترول، أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في قطاع الطاقة بالأخص في مجال البترول، غير أن سياستها تختلف باختلاف طبيعتها، سوف نستعرض رؤية عن كيفية تحول التوازن والتحكم في احتياطيات العالمية للبترول، وأثرها على الأسعار من شركات البترول الكبرى خلال بداية القرن العشرين إلى شركات مستقلة ومن تم إلى شركات البترول الوطنية .

1.3- أنواع شركات البترول العالمية:

تتعدد شركات البترول العالمية وتختلف، حيث يمكن التمييز في هذا الصدد بين شركات كبرى، وشركات مستقلة وأخرى وطنية.

1/ شركات البترول الكبرى:

سمحت الامتيازات البترولية في بداية القرن العشرين للشركات العالمية بالهيمنة على البترول والتحكم بكامل مراحل الصناعة البترولية[1]، ومن زواياها المختلفة بما في ذلك قنوات التوزيع للبترول الخام ومنتجاته، قد تجلت تلك السيطرة بوضوح في انفراد الشركات بالقرارات الهامة في الصناعة لامتلاكها لمصادر الإنتاج ووسائل التوزيع المادي وتسهيلات التصنيع

[1]: قصي عبد الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص: 55..

وشبكات توزيع المنتجات بنسبة عالية وإن تفاوت من منطقة لأخرى[1]، إلا أن الدول المنتجة لم تحصل إلا على الشيء القليل من الأرباح، فالشركات البترولية الكبرى المتكاملة بحكم سيطرتها على نسبة كبيرة، كانت تبتغي الإبقاء على مركزها في السوق العالمية والاحتفاظ بالأسعار قدر الإمكان في مستويات عالية.[2]

لقد مرت الصناعة في مرحلة معينة بدرجة عالمية من التنظيم الاحتكاري إلى نظام الكارتل بين الشركات العاملة واستمرت حتى 2013 لكن بشكل أقل[3]، تهدف الكارتل الذي وضعته الشركات العاملة (الشقيقات السبع*)والشركات العالمية الكبرى الأخرى إلى السيطرة على الاحتياطات البترولية وبالتالي على الصناعة النفطية[4] بما يميزها في اعتمادها على صيغة التكامل عموديا وأفقيا (متكاملة في الصناعة البترولية من الاستكشاف والتنقيب، الحفر والاستخراج إلى النقل والتوزيع) فضلا عن سيطرتها على عمليات استثمار البترول في الصناعات اللاحقة[5]، كما تهدف الكارتل أيضا إلى استبعاد المنافسة السعرية ففي ظل المنافسة الكاملة تنص القاعدة الاقتصادية على أن سعر البيع يجب أن ينخفض بنفس مقدار انخفاض نفقات الإنتاج، لكن في ظل الكارتل قامت الشركات الكبرى بتنسيق الجهود فيما بينها بهدف تثبيت الأسعار لتعظيم أرباحها، كما عملت على ضمان التوازن الدقيق في السوق الفورية بين العرض والطلب لاستبعاد دخول منافسين جدد إلى السوق والتحكم فيه بصفة تامة[6] ، ما مكن

---

[1]: صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، الطبعة التاسعة، مكتبة عين الشمس، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2002-2003، ص: 385.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الاسكندرية، 2015، ص: 165.

[3]: سعد الله داورد، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 52.

*: الشقيقات السبع:هو مصطلح صاغه رجل الأعمال إنريكوماتيي في الخمسينات، تتكون المجموعة من سبعة شركات أقيمت من أجل هيمنت صناعة النفط العالمية وهي: من ستندارد أويل أوف نيوجرسي و شركة ستاندارد أويل أوف نيويرك، ستاندارد أويل أوف كالفورنيا، شركة شيفرون، و شركة شل الهولندية، و شركة أنغلو، وشركة بريتش بتوليوم.

[4]: سعد الله داود، مرجع نفسه، ص: 53.

[5]: يحي حمود حسين البوعلي، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[6]: سعد الله داود، مرجع نفسه، ص: 54.

هذه الشركات من السيطرة على السوق العالمي للبترول ألا وهو وجودها في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية مما شد أزرها وقوى بنيانها فضلا عن توزيع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير البترولية.[1]

لقد كانت الشركات الكبرى حتى الخمسينيات، تنفرد تقريبا بإنتاج البترول العربي والسيطرة على نسبة كبيرة من حجم الأسواق، كما أن الاحتياطات الضخمة التي تزخر بها هذه المنطقة كانت جميعها خاضعة لسيطرتها، التي بلغت نحو 80 % من الاحتياطي العالمي البترولي، وحال الوضع، لما اقترن معه من تشابك مصالح تلك الشركات ترابطها[2]، حيث جوبهت سيطرتها على البترول بصورة تدريجية من البلدان المنتجة للبترول فجأة بدا في عام 1973، قد وجدت الشركات السبع نفسها تسقط في شرك سياسي وانتزاع السيادة الكاملة على مصادر النفط[3]، وكذا الشركات الكبرى الأخرى، التي تناقصت سيطرتها بفعل عوامل مختلفة، أولها ظهور مؤسسات مختلفة أدت في النهاية إلى تغير صورة الصناعة البترولية في العالم، خصوصا في مجالات السيطرة على قنوات التوزيع واتخاذ قرارات الإنتاج والأسعار[4] وإنشاء الأوبك، إذ تميزت فترة الستينيات، بقيام منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول، عام 1960 كرد فعل إزاء التخفيضات المتعمدة لأسعار البترول في السوق الدولية من طرف الشركات الاحتكارية كحسومات لتصريف بترولها.[5]

2/ الشركات المستقلة:

بدأت تظهر أهمية الشركات المستقلة، منذ الخمسينيات، عند ظهور بعض العوامل الجديدة التي كانت لها التأثير على الأسعار والتأثير النسبي على مركز الشركات الكبرى، ولعل أخص تلك العوامل، دخول الشركات المستقلة واكتشافها احتياطات جديدة في شمال إفريقيا ومنطقة الخليج العربي، ثم، ما تبع ذلك من تدفق إنتاجها للأسواق العالمية بصورة متزايدة،

---

[1]: عماد الدين محمد المزيني، " العوامل التي أثرت على اتفاقيات أسعار النفط العالمية" ، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، 2013، ص: 17.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

[3] :www.reelwafurat.com, consultée le 24/08/2015 .

[4]: صديق محمد عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص: 375.

[5]: ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص:60.

وما ضاعف من أهميتها تأثيرها على الأسعار[1]. لقد أدى نمو شركة البترول الفرنسية (والتي تعد أحيانا من بين الشركات العالمية الكبرى) وكذلك نمو الشركة الإيطالية (إيني)، وتوسع أعمال الشركتين خارج أوربا، فقط في مرحلة الإنتاج. أيضا في مشروعات تكرير وأعمال التسويق، أدى ذلك إلى إضعاف سيطرة الشركات السبع الكبار، غير أن، ما كان أبعد أثرا في إضعاف تلك السيطرة، هو خروج بعض الشركات الأمريكية (خلاف مجموعة الكبار) للعمل في صناعة البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية بحثا عن الأسواق وأيضا عن الإنتاج.[2]

كان نشاط الشركات المستقلة (أمبينويل) المملوكة بعدد من الشركات الأمريكية المستقلة، على امتياز في الكويت، وفي عام 1957 حصلت شركة إيني على امتياز في إيران، وفي عام 1958 حصلت شركة بان أمريكان على امتياز في إيران، كما حصلت الشركات اليابانية على امتيازات في السعودية، الكويت، كذلك حصل عدد من الشركات المستقلة التي كانت في مقدمتها إيني وبام أمريكان و فيلبس على امتيازات في جمهورية مصر.[3]

ومع ذلك، يظهر أن الشركات المستقلة بسبب دخولها الصناعة حديثا، ورغبتها في تحقيق أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال التي وظفتها، فإنها كانت تحاول أن تفتح منافذ لها وتزيد مبيعاتها فيها، ولم يكن يتأتى لها ذلك إلا بعرض إنتاجها بأسعار تقل عن الأسعار المرتفعة التي تعلنها الشركات الكبرى، وبمقدار يغري المشتري للانجذاب إليها.[4]

تميزت فترة الستينيات، بقيام منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول لعام 1960،كرد فعل، إزاء التخفيضات المعتمدة في السوق الدولية من طرف الشركات المستقلة كحسومات لتسويق بترولها الخام[5]،وهذا ما أدى إلى دفع الحكومات إنشاء شركات وطنية، التي أحدثت تغيير في نمط السوق العالمية للبترول.

---

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

[2]: صديق محمد عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص: 376.

[3]: مرجع نفسه، ص: 377.

[4]: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 176.

[5]: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

3/ الشركات الوطنية:

يعتبر عام 1956، نقطة تحول مهمة في العلاقات بين الشركات البترولية والدول المنتجة في الشرق الأوسط، حين شرعت هذه الدول في إنشاء شركات وطنية لها حق الإشراف على صناعة البترول بوجه عام، وحق منح امتيازات جديدة لاستكشاف البترول وتكريره وتسويقه للشركات الأجنبية المستقلة، عن الاتحاد الاحتكاري العالمي، حيث تحسنت شروط التعاقد معها ونسب اقتسام الأرباح[1]، منذ أواسط الستينيات، أخذ دور شركات البترول الوطنية في الدول المنتجة يزداد في صناعة البترول العالمي إنتاجا ونقلا وتكريرا وتسويقا.[2]

أما مرحلة السبعينيات، التي تعتبر أهم خطوة التي اتخذها الأوبك في تحديد أسعار بترولها التي شكلت نهاية مرحلة مهمة في تاريخ الصناعة البترولية، لصالح دولها المنتجة حينما، أنهت سيطرت شركات البترول الكبرى على نظام التسعير الذي احتكرته لفترة تقارب نصف قرن.[3]

في عام 1970،أقدمت ليبيا على سن قانون يقضي بزيادة السعر المعلن لبترولها الخام بمقدار 30 سنتا للبرميل الواحد، مع رفع ضريبة الدخل إلى 55 %، في 1971، حققت ليبيا زيادة ثابتة من رفع السعر المعلن، كما قامت بتأميم حصة شركة البترول الإنجليزية في حقل سديد البترولي، وكان هذا أوّل تأميم. في الجزائر، قامت الحكومة، عام 1971 بتأميم نسبة 51% من مصالح الشركات البترولية العاملة في الجزائر، وفي العراق عام 1972 تم تأميم شركة البترول العراق.[4]

إن التأميمات التي جرت، تميزت بالفعالية، لكونها قد حدثت في أوقات متقاربة، مما زاد من تأثيرها على الصناعة البترولية. كما نتجت بعض التغيرات في مجال سيطرة تلك الشركات على إنتاج وأسعار البترول الأوبك الخام بموجب هذه التأميمات.

---

[1]: نوّاف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهرية العربية الليبية، 2000، ص: 185.

[2]: قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

[3]: نوّاف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

[4]: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

المبحث الثالث: تحليل سوق البترول العالمي

تعرضت السوق العالمية للبترول، خلال السنوات الماضية، وحتى الراهنة لتغيرات جذرية، فقد تقلبت خصائص هذه السوق لتنتقل من وضع احتكار الشركات البترولية الكبرى التي تحكمالدول المنتجة للبترول بقرارات الإنتاج والتسعير واتصاف السوق البترولية، بأنها سوق منتجين[1]، لتعود و تهتم بدراسات العرض والطلب فيها في الأمد القصير وفق المرونات السعرية، ثم هيمنت الدول الصناعية على سوق البترول العالمي نتيجة للسياسات التي طبقتها وكالة الطاقة الدولية، التي انتهت فيها إلى سوق مشترين وفق مرونة الكمية[2](مرونة عكسية).

المطلب الأول: أوضاع العرض والطلب على البترول

تعتمد دراسة أوضاع عرض وطلب البترول والتي توصف بالموارد الناضبة غير المتجددة، كما توصف أيضا بسلعة إستراتيجية تتضمن قيمة اقتصادية عالية، تخضع لعوامل جيو سياسية وتطورات تكنولوجية وعدم اليقين، وسلوك الدول المنتجة من قبل المنظمات والكارتلات النفطية*،وإلى الاحتياطي البترولي المؤكد والمرجح[3]، من هنا، سيتم التركيز على دراسة عناصر العرض والطلب من خلال التعرض إلى دراسة مرونة السعر والمرونة (الكمية) العكسية.

1.1- دالة العرض وطلب البترول:

يختلف عرض وطلب البترول، بسلوكياته عن بقية الموارد الأولية الأخرى من ناحية العوامل التي تتحكم في مجال العرض والطلب.

1: جامعة الملك سعود، مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي، "دراسة قياسية" faculty.ksu.edu.sa تاريخ الإطلاع 2017/03/05.

2: مرجع نفسه.

*: الكارتل: اتفاق بين المنتجين يرمي إلى احتكار أصناف معينة من البضائع أو تنظيم المنافسة التجارية من خلال تحديد عرض المنتجات وذلك من أجل التسبب في عملية رفع للأسعار فمثلا: منظمة أوبك للدول المصدرة للنفط هي أحد أشكال الكارتل وهي كارتل نفطي صريح.

3: خالد علي المرزوك، تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة، الكمية، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، ص: 2، www.iasj.net تاريخ الإطلاع 2016/03/09.

غير أن أساسيات دالة عرض وطلب أي منتج تأخذ الصيغة الدالية التالية:[1]

$$Q_0 = F(p) \qquad Q_D = F(p)$$

$$\frac{dQ_0}{dP} > 0 \qquad Q_D = \frac{dQ_D}{dP} < 0$$

حيث:

Q_D: الكمية المطلوبة

Q_0: الكمية المعروضة

P: سعر المادة

الشكل رقم: (1 - 7) منحنى العرض والطلب بشكله المألوف

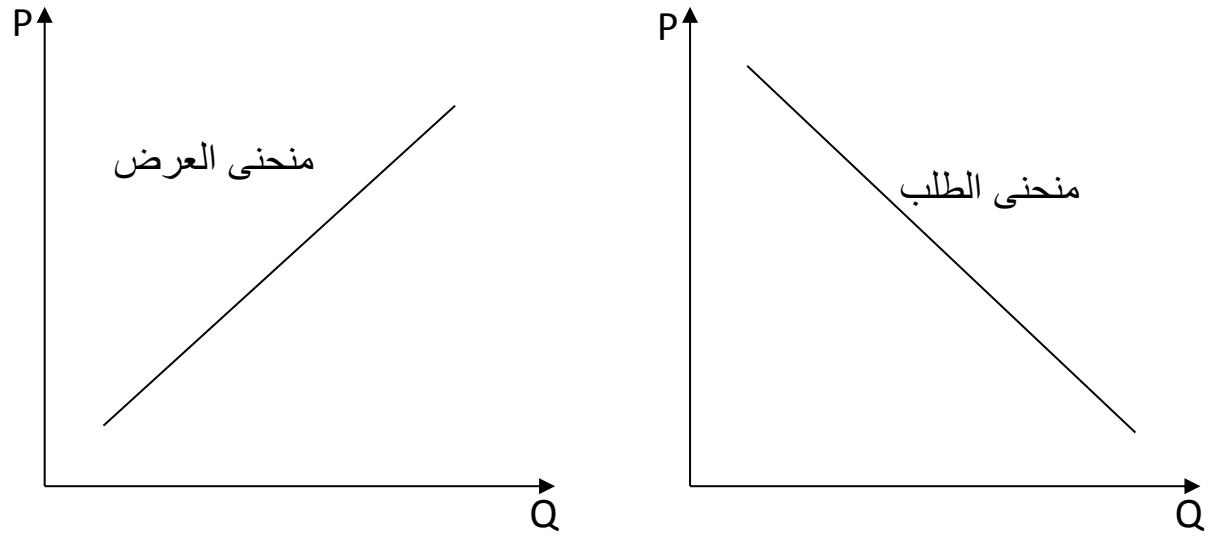

Source : Bernard BERNIER, Henri LOUIS VEDIE, **Initiation à la microéconomie,** 3éme édition, Dunod, Paris, France, 2009, p : 37-38.

[1] : Bernard BERNIER, Henri LOUIS VEDIE, op cit, pp 11-14.

منحنى الطلب هو منحنى انحدار نحو الأسفل يربط بين مستوى السعر والكمية المطلوبة[1]، أما منحنى العرض يفسر علاقة موجبة بين السعر والكمية المعروضة.

أ-العرض البترولي:

يمثل العرض البترولي، الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق البترولية العالمية بين الأطراف المتبادلة، خلال فترة زمنية محددة، أو معلومة لتلبية الحاجيات الإنسانية.

أ.1- المرونة السعرية للعرض البترولي:

يرى الاقتصاديون أن السعر، يتأثر بتكاليف عوامل الإنتاج أو بدرجة الاحتكار، بسياسات التسعير، العوامل السياسية، المناخية والعوامل الفنية واللوجستيكية، خاصة على المدى القصير، لما تكون لدينا ظاهرتين، فإن المرونة تعبر على مدى تأثير تغيير النسبي للسعر في تغيير الكمية المعروضة، كون العرض البترولي، قابل للتطور انكماشا أوزيادة.

تعرّف مرونة العرض السعرية بـ "مقدار استجابة الكمية المعروضة للتغير في السعر".[2]

رياضيا تأخذ العلاقة التالية:[3]

$$E_o = \frac{\frac{\Delta Q_x}{Q_x}}{\frac{\Delta P_x}{x}} = \frac{\Delta Q_x}{\Delta P_x} \cdot \frac{P_x}{Q_x}$$

تكون نسبة تغير الكمية على نسبة تغير السعر دائما موجبة، نتيجة العلاقة الطردية بينهما (الكمية والسعر).

مرونة العرض، من ناحية التحليل الاقتصادي ليس له أهمية، لأن المنتج لا يهمه مدى تأثير تغيير السعر على تغيير الكمية المعروضة، وإنما الذي يهمه هو مدى تأثير تغيير السعر

---

[1]: Michael PARKIN, Robin BADE, **Introduction à la micro économie moderne**, 3ème édition, Bibliothèque nationale du Québec, Canada, p : 107.

[2]: عبد الرزاق بني هاني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2014، ص: 135.

[3]: عبد الناصر رويسات، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،وهران، 2006، ص27.

على الكمية المطلوبة، لأن الكمية المطلوبة من طرف المستهلكين تمثل كمية مبيعات المنتج وإنفاق المستهلكين هو إيراد المنتج.[1]

ب - الطلب البترولي:

يعبر الطلب البترولي عن تلك الكميات من السلعة البترولية التي تحتاجها البشرية، خلال فترة زمنية محددة، عند سعر معلوم، بهدف اشباع وتلبية الاحتياجات الضرورية.[2]

ب.1- مرونة الطلب السعرية للبترول:

تعبر الكمية المطلوبة عن قناعة المشترين بسعرها فتحدد الكمية التي يطلبونها من السلعة والتي يوافق المنتجون على عرضها.[3]

لما تكون لدينا ظاهرتين مرتبطتين، المرونة تعبر عن مدى تأثير التغيير النسبي للسعر في تغيير الكمية المطلوبة؛ وتعرّف مرونة الطلب السعرية بأنها "مقدار استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر.[4]

رياضيا تكتب المرونة السعرية للطلب كما يلي:[5]

$$E_d = \frac{\frac{\Delta Q_x}{Q_x}}{\frac{\Delta P_x}{P_x}} = \frac{\Delta Q_x}{Q_x} \cdot \frac{P_x}{\Delta P_x}$$

تكون نسبة تغير الكمية على نسبة تغير السعر دائما سالبة نتيجة العلاقة العكسية بينهما.

يرى الاقتصاديون، أن الطلب البترولي يتأثر بدرجة النمو الاقتصادي، إذ يتطلب النشاط الاقتصادي زيادة في استهلاك الطاقة لتغطية وتلبية حاجيات هذا النمو، يعتبر السعر من العوامل الأساسية والفعّالة في تحديد حجم الطلب على البترول، فكلما ارتفع وعلى السعر أدى إلى انخفاض وانكماش الطلب على البترول والعكس صحيح، كما أثبت العديد من الدراسات

[1]: عبد الناصر رويسات، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[2]: محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص: 58-59.

[3]: خالد حسين علي المرزوك، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

[4]: عبد الرزاق بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

[5]: عبد الناصر رويسات، مرجع نفسه، ص: 24.

الاقتصادية، أن هناك علاقة موجبة بين مستوى الدخل الفردي وبين الحجم المطلوب من المنتوجات الطاقوية، إضافة إلى تأثير العوامل الاجتماعية في زيادة وانكماش الطلب على البترول، بما فيها تطور حجم السكان والتطورات المناخية والقيود البيئية.[1]

حسب طبيعة وواقع الاقتصادي للسوق البترولي، يستدعي الأمر دراسة جانب الطلب بعلاقته العكسية .

المطلب الثاني: المرونة العكسية للطلب

إن الإنتاج العالمي للمنتجات الصناعية الاستخراجية والمنتجات الزراعية، تعتمد غالبا على اعتبارات لا سعرية، فالعوامل العرضية غير المتوقعة، عادة ما تكون عوامل سياسية، اقتصادية وكذا الظروف المناخية والمستوى التكنولوجي، تتحكم في تحديد الأسعار.

1.2- المرونة العكسية للطلب (مرونة الكمية):

إن الواقع الاقتصادي المعتمد يقود إلى أن هناك علاقة متبادلة التأثير، بين السعر والكمية، التي مفادها أن دالة الطلب لا تعبر عن الكمية المطلوبة، وإنما تعبر عن الكميات المطلوبة والمعروضة التي يكون فيها السعر هو المتغير المستقل والمحدد للكمية المطلوبة وكذا المعروضة، غير أن في ظل العوامل العرضية غير المتوقعة، تكون دالة الطلب تعبر عن مستوى الأسعار حسب الكميات المطلوبة والمعروضة، وهي المتغير المستقل.

أي أن الكمية هي المحددة للسعر والمعرفة بالدالة العكسية، التي تأخذ الصيغة الدالية التالية:

$$P = P(Q_s)^2 \quad ; \quad P = P(Q_D)^3$$

يجب أن نمثل دائما الكمية في المحور الأفقي والسعر على المحور العمودي وذلك لأن الكمية متغير مشترك بين القيم الاقتصادية الأخرى مثل الإيراد، التكاليف، الربح،...[4] إلا أنه

[1]: محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 60-72.

[2]: Bernard BERNIER, op.cit, p: 14.

[3]: Ibid, p: 11.

[4]: عبد الناصر رويسات، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

يجب التنبه إلى أن منحنيات كل من العرض والطلب ستكون معاكس للمألوف، أي أن منحنى العرض سيكون ذا ميل سالب، بينما منحنى الطلب ذا ميل موجب.[1]

كما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1 - 8): منحنى العرض والطلب في الدالة العكسية

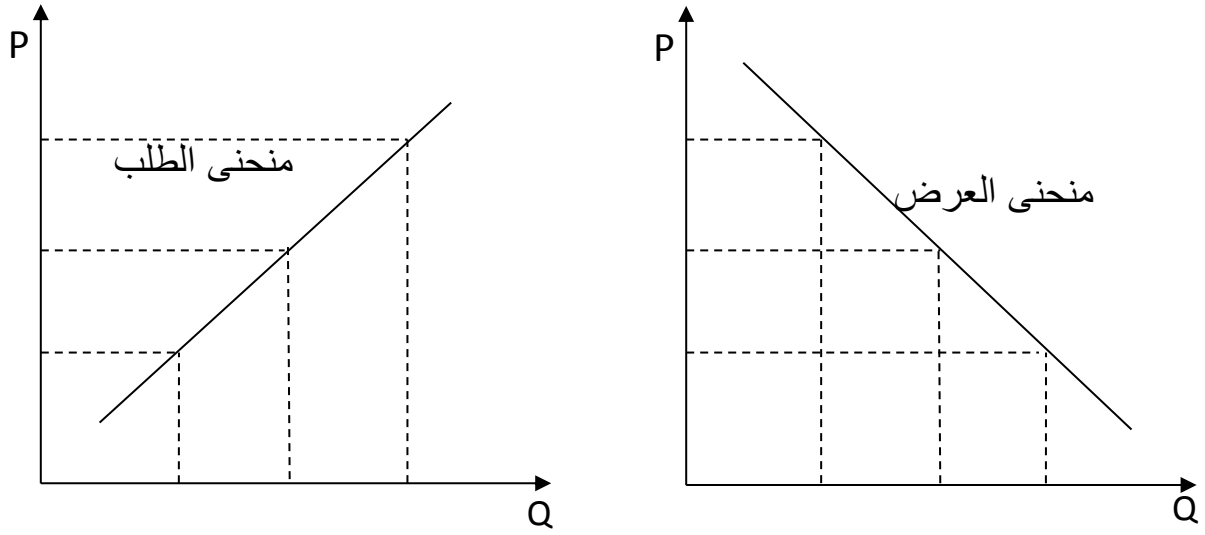

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما ورد في المرجع التالي:

- خالد حسين علي المرزوك، تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة، الكمية، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، ص:10-11 ، www.iasj.net تاريخ الإطلاع 2016/03/09.

من خلال الشكل البياني، يتضح لنا منحنى الطلب بميله الموجب بعلاقته الطردية كلما زادت الكمية زادت الأسعار والعكس صحيح، أما منحنى العرض بميله السالب وبعلاقته العكسية كلما زادت الكمية المعروضة انخفضت الأسعار والعكس صحيح.

كما يتضح، لنا من خلال منحنى ونموذج العرض والطلب أن سلوك السوق البترول العالمي من ناحية العوامل تقرر أيا من الكميات المعروضة والمطلوبة المحددة للسعر.

وهذه الحقيقة مستقاة من آراء المختصين الاقتصاديين، إذ نجدهم تارة يقولون بهذا الرأي وتارة بالرأي الآخر حيث جاء على لسان الاقتصادي الأمريكي (جون كيليث كالبريث) بالقول

[1]: خالد علي حسين المرزوك، مرجع سبق ذكره.ص11

عن الأجيال القادمة في صفحته 25 في كتابه (إذا رأيت انخفاضا في سعر البترول مثلا فالسبب إما أن يكون انخفاض الطلب على البترول، أو لأن المعروض منه قد ارتفع[1]) وفيه الإشارة إلى أن كل من الكمية المعروضة و المطلوبة كلاهما محددّا للسعر.

وهكذا تبدو جميع الأمور المألوفة المتعلقة بالعرض والطلب الاعتياديان معكوسة وكذا المرونة الكمية (العكسية) وبناءا على ذلك يمكن تعريف المرونة الكمية بأنها "درجة استجابة أو حساسية الأسعار للتغيرات الحاصلة في الكميات المعروضة و/أو المطلوبة" والتي يمكن حسابها وفق الصيغة الآتية:[2]

مرونة الكمية (العكسية)= (التغير النسبي في السعر)/(التغير النسبي في الكميات)

إن اعتقادنا في تحليل سوق البترولالعالمي معتمدين على الدالة العكسية في دراسة العرض والطلب وكذا المرونة العكسية، يبدو أقرب للواقع لأنه يبين آثار تغييرات الكمية المطلوبة والمعروضة منه على الأسعار، والتي لا يمكن الوصول إلى تحديد قيمتها التقديرية الصحيحة إلا بأخذ تفاعل الظروف السياسية المضطربة التي يعيشها العالم بالإضافة إلى العوامل الجيولوجية والتغيرات التكنولوجية والتقنية المتاحة والمضاربات في البورصة الدولية في تحديد حجم الموارد البترولية والعوامل الاقتصادية فضلا على بعض المتغيرات والعوامل التنظيمية والمالية التي تفرضها المنظمات ووكالة الطاقة الدولية التي لها التأثير الكبير على أسعار المورد الاقتصادي الناضب غير المتجدد.

[1]: خالد علي حسين المرزوك، مرجع سبق ذكره، ص:12.

[2]: مرجع وموضوع نفسهما.

2.2- آليات تعامل أسواق البترول:

تتم من خلال العقود الطويلة الأجل بشكل خاص من قبل الشركات البترولية لكن بعد الحصار البترولي العربي على تصدير البترول إلى أمريكا وأوربا ظهرت الحاجة الآنية البترول[1]، التي تتم في الأسواق التالية :

- الأسواق الفورية:

تعبر الحاجة الفورية للبترولعن حالة التفاعل بين العرض والطلب في السوق البترولية الدولية فهي وسيلة عملية للتخلص من الفوائض البترولية بأسعار منخفضة بغيت تحقيق توازن العرض والطلب[2] في منتصف الثمانينيات أدت التعاملات القصيرة الأجل إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية، حتى صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم استقرار هذه الأسواق مما جعلها عرضة للتذبذب السريع.[3]

- الأسواق المستقبلية:

تعتبر أسواق عقود البترول المستقبلية أسواق مالية لما توفر للمتعاملين من التغطية ضد مخاطر تذبذب الأسعار في الأجل القصير، للحد من التذبذبات الشديدة والغير متوقعة للأسعار الخام من أجل تقليص المخاطر، كما تأخذ بالحسبان المتغيرات الظرفية من المخاطر السياسية وعدم استقرار أسعار الفائدة وتذبذبات أسعار الصرف[4]، فهي أسواق تحقق لمشتري البترول تأمين احتياجاته المستقبلية مع ضمان حمايته ضد تقلبات السعر خلال فترة الانتظار، التي يصعب التنبؤ خلالها باتجاه الأسعار في ظروف تتسم بعدم الاستقرار[5]، بدأت التعاملات المستقبلية الفعلية للبترول الخام عام 1983 في سوق دوليين هما: سوق نيويورك وسوق لندن

---

[1]: عبد الستار عبد الجبار موسى، " العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية - دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك"، مجلة ادارة الاقتصاد، العدد 4، 2007، ص: 2.

[2]: رقية سهلي، راتول محمد، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو وإنعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2016، ص: 478.

[3]: محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

[4]: مرجع نفسه، ص: 178.

[5]: رقية سهلي، راتول محمد، مرجع وموضوع نفسهما، ص: 478.

كانت تجري بشكل محدود حتى عام 1985 و توسعت بعد ذلك ليبلغ مجموع العقود التي تخص تجهيز ألف برميل من البترول الخام الخفيف 59,7 مليون عقد في سوق نيويورك و 30,4 مليون عقد في سوق لندن في عام 2005، وتبعته بعد ذلك سوق طوكيو للتبادل السلعي وسوق سنغافورة.[1]

1.2.2- العلاقة بين أسواق البترول الفورية والآجلة:

تلعب التوقعات الخاصة باتجاه تطور كل من الطلب والعرض في المستقبل دورا هاما في مركبات أسعار البترول الفورية حيث تعكس دور السوق الحالية أسعار البترول في المستقبل[2]، كما تتميز الأسواق العاجلة بالمرونة الشديدة عكس الأسواق الآجلة، فهي من جهة تسمح لأصحاب الفوائض من التخلص من بعض الكميات الإضافية (الزائدة) عن الحاجة ليتسنى بذلك تحقيق التوازن بين العرض والطلب.[3]

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على العرض و الطلب في المجال البترولي

تم التطلع على أساسيات عرض وطلب سوق البترول وأثره على الأسعار فيما يلي سيتم التطرق إلى العوامل العرضية المتوقعة وغير المتوقعة على العرض والطلب البترولي.

1.3- العوامل المؤثرة على العرض البترولي:

يتأثر العرض البترولي بعدة عوامل منها:

1/ مقدار توفر البترول:

يقصد به مدى توفر الاحتياطات البترولية مع إمكانية عرضها بسهولة ويسر، فقد تؤثر ضخامة كميات الاحتياطي إيجابيا على إمكانية تزايد الكميات المستخرجة والمعروضة، أما في حالة تناقص هذه الاحتياطات فإنه سيؤثر على مرونة العرض.[4]

---

[1]: عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

[2]: سعد الله داود، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

[3]: محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

[4]: مرجع نفسه، ص: 55.

2/ تكاليف إنتاج البترول:

مما لاشك فيه أن تكاليف إنتاج البترولها علاقة مباشرة بأسعاره، فعندما تكون الأسعار في مستوياتها المرتفعة لا يوجد أي قلق من ناحية الإنتاج، يمكن الإنتاج وتحقيق أرباح حتى في الأماكن الصعبة وعالية التكلفة، ولكن الوضع يختلف عندما تكون الأسعار منخفضة، فعلى سبيل المثال حين وصلت الأسعار مؤخرا في 2014إلى مستوياتها المتدنية إذ بلغ 54 دولار للبرميل، إذن ما هو السعر المطلوب لتحقيق التوازن في ميزانية الدولة ؟ والذي سيتم توضيحه من خلال دراسة السعر المطلوب لتحقيق التوازن في ميزانية كل الدولة على حدة كالتالي:

الشكل رقم (1 - 9):سعر البترول المطلوب لتحقيق التوازن في ميزانيةالدولة

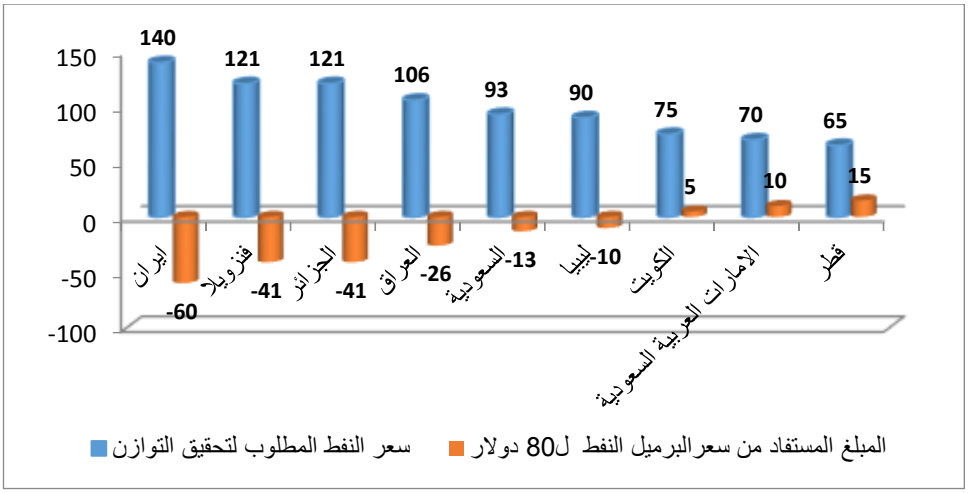

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا على بيانات البنك العالمي

جعل التخوف والقلق لاقتصاديات الدول الناشئة والنامية المصدرة للبترولتحديدا التي ربطت موازناتها بسعر برميل البترول، حيث قد تؤثر التكلفة الإنتاجية سلبا على حجم المعروض بتقليص وتحديد الكميات المنتجة أو المعروضة، خاصة حينما لا يستطيع تغطية تكاليف التنقيب والاستخراج الإنتاج والنقل والرواتب، ومن تم الربحية، الملاحظ من الشكل أن إيران هي الأكثر تضررا تتجاوز خسارتها عند سعر برميل البترول لديها عند140 دولار يتم تغطية تكاليفها المقدرة ب60 دولار، فنزويلا والجزائر يتم تغطية تكاليفهما عند سعر البرميل 121 دولار، سوف تتأثر كل دولة بحيثيات ما تحتسب لديها الموازنة.

نعلم أن دول الخليج سعر البترول ليس ثابت لديها، بالتالي نجد السعودية دخلت في عجز الموازنة، ولكن الكويت وقطروالإمارات العربية المتحدة لم تدخل في منحنى العجز بل هم

المستفادين بما يقارب 10 دولار حتى 15 دولار وبالتالي كل دولة لديها معطيات تختلف عن الأخرى في معالجة أوضاعها المالية.

كلما كان السوق يسوده الاحتكار، كلما نتج عنه، أن يتجه تخفيض التكلفة إلى البطء نتيجة تحكم المحتكر في الإنتاج وفي عرض السلعة، حيث أن السوق تسوده حجة الاحتفاظ بحصص أعضاء كل منظمة التي بات شعار منظمة الأوبك، بينما إذا كان السوق تنافسية فإن كثرة المنتجين يؤدي إلى الانخفاض السريع للتكلفة الإنتاجية،على مستواها يكون سعر البترول مقاربا أو أقل من التكلفة الإنتاجية.

3/ العوامل الجيوسياسية:

يخضع المعروض البترولي بالعديد من العوامل السياسية والحروب خاصة تلك التي سادت في منطقة الشرق الأوسط على مدى الأربعة العقود الماضية، كما تخضع إلى السياسة البترولية المنتهجة من طرف الدولة ففي بعض الأحيان من أجل الحفاظ على ثروتها البترولية قد تنتهج هذه الأخيرة سياسة إنكماشية وأحيانا أخرى تكون بحاجة إلى المزيد من الموارد المالية تزيد من معروضها ومن ثم ارتفاع إيراداتها.[1]

2.3- العوامل المؤثرة في الطلب البترولي:

يتأثر الطلب البترولي بعدة عوامل من بينها:

1/ النمو الاقتصادي:

يعتبر البترولالمحرك الحيوي للتطور الاقتصادي والاجتماعي، كما يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطاقة البترولية، إذ يتطلب أي زيادة في النشاط الاقتصادي إلى زيادة استهلاك الطاقة البترولية لتغطية حاجيات هذا النمو، حيث يؤدي التطور الاقتصادي الكلي إلى زيادة دخل الأفراد فيسعى هؤلاء إلى تحسين مستويات معيشتهم عن طريق رفع معدلات استهلاكهم في مختلف النواحي، ومن أدلة دور النمو الاقتصادي في تحفيز استهلاك الطاقة هو ما تشهده حاليا الدول الناشئة (كالصين والهند وكوريا الجنوبية[2]).

---

[1]: محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[2]: عبد القادر مطالس، **أثر التغييرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة**، الطبعة الأولى، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، تلمسان، 2017، ص: 131-132.

من الجدول التالي يتم توضيح علاقة الناتج الداخلي الخام باستهلاك الطاقة البترولية:

الجدول رقم: (1 - 7) علاقة الناتج الداخلي الخام باستهلاك البترول

البلد	حجم الاستهلاك اليومي من البترول% (من العالم) مليون برميل يومي	الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)
الولايات المتحدة الأمريكية	19,1 (21,1)	-
الصين	9,05 (10,16)	9886
اليابان	4,45 (5)	8555
الهند	3,31 (3,9)	8331
ألمانيا	2,44 (2,9)	6283
كوريا الجنوبية	2,38 (2,6)	1161
فرنسا	1,74 (2,1)	8082
المملكة المتحدة	1,59 (1,8)	4802
إيطاليا	1,53 (1,8)	2452
إسبانيا	1,50 (1,8)	5361

المصدر:محمد ماضي، كمال ديب، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص: 62.

2/ سعر البترول:

يعتبر السعر من العوامل الأساسية والفعّالة في تحديد حجم الطلب على البترول، فارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى ترشيد الطاقة وتحسين فعاليتها للدول المستهلكة لتخفيض فاتورة الطاقة، أيضا يؤدي بأغلب الدول الصناعية الكبرى والناشئة التي تعاني من نقص إمداداتها البترولية إلى التوجه نحو تشجيع ودعم إنتاج الطاقات المتجددة النظيفة للتقليل من تبعيتها الخارجية[1]، كما سوف يسمح ارتفاع الأسعار بدعم دخول حقول بترولية جديدة عالية تكاليف الإنتاج وعلى رأسها النفط الصخري الأمريكي، والمؤكد أن انخفاض وتدني الذي يسجله سعر البترول يعتبر كأحد الأسباب المؤدية إلى زيادة توسع الطلب على السلعة البترولية سواء كان خاما أو مشتقاته، تتوقف العلاقة العكسية والكمية المطلوبة على توفر عنصرين أساسين:[2]

[1]: عبد القادر مطالس، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

[2]: محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

- مدى إمكانية وجود بدائل للبترول.
- سرعة الإحلال أي سرعة إحلال السلعة الثانية بالأولى دونما عوائق أمنية أو فنية.

3/ مستوى الرفاه الاقتصادي:

أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية العلاقة الموجبة بين مستوى رفاه الفرد والطلب البترولي.

4/ حجم النمو السكاني:

يرى العديد من الاقتصاديين حجم السكان بالإضافة إلى حجم النشاط الاقتصادي للبلد يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على حجم الطلب، على مختلف السلع والخدمات عموما والمشتقات البترولية خاصة.[1]

وقد لوحظ أنه استهلاك البترولينمو نموا بطيئا، ولكن بشكل ثابت، بمجرد أن يصل مستوى دخل الفرد إلى ما بين 4000 دولار و5000 دولار، سيصاحب ذلك ارتفاع في مبيعات السيارات، وبالتالي ارتفاع استهلاك الوقود، كما تشير التقديرات الحالية أنّ حجم حظيرة الصين للسيارات سيتراوح بحلول 2020 ما بين 120إلى 160 مليون سيارة، في حين أن الحظيرة حاليا تحتوي على 15مليون فقط.[2]

والجدول التالي، يلخص لنا علاقة تطور عدد السكان مع مدى الاستهلاك الفردي للطاقة.

جدول رقم (1 - 8): علاقة تطور استهلاك الطاقة مع حجم السكان العالمي.

	1890	1910	1930	1950	1970	1990	2010	2030
عدد سكان العالم (مليار نسمة)	1,49	1,70	2,02	2,52	3,69	5,30	6,92	9,8
إجمالي استهلاك الطاقة (ألف مليار واط/السنة)	10	26	54	97	196	393	230	323

المصدر:البيانات مجمعة من المراجع التالية:

- محمد ماضي، كمال ديب، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص: 71.

-www.inawdoob.com consulté le 14/11/2017

-https://www.skynewsarabica.com>article consulté le 15/11/2016

[1]: محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

[2]: عبد القادر مطالس، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

5/ العوامل المناخية:

قد تؤثر التقلبات المناخية غير المتوقعة بشكل كبير على الطلب البترولي، فالأعاصير لوحدها قد تسبب أضرار بعيدة المدى، بمنشآت صناعة البترول،مما يؤثر على إمدادات البترولالمستقبلية[1]. على سبيل المثال، إعصار إيخان في خليج المكسيك وإعصار كاترينة الذي ضرب سواحل الجنوب الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية.

[1]: محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

إن المحدد الأساسي لإنتاج البترول هو مدى توفر احتياطات البترول المؤكدة، إذ لا يمكن لأية دولة أن تنتج من دون هذا المقوم، كما يتضح من رؤية كيفية تحول التوازن والتحكم في الاحتياطات العالمية للبترول، وأثرها على الأسعار، لاسيما خلال سيطرت الشركات على إنتاج البترول الأوبك الخام بموجب التأميمات، والجدير بالذكر أن كافة أطراف المعادلة تسعى إلى ضرورة استقرار سوق البترول العالمية، إذ يشكل البترول أولوية لدى الدول المنتجة للبترول بشكل خاص، خاصة وأنها تسعى للحفاظ على ثرواتها من خلال ترشيد استهلاك الطاقة، إذ يؤثر معدل استهلاكها الحالي وعمليات الاستغلال والاستخراج بمعدل إنتاجها في المستقبل والمتواجدة بصفة ثابتة وغير المتجددة عبر الزمن، خاصة وأن مسألة قيمة الإنتاج العالمي اهتمام الجميع. فطبقا لإحصائيات الهيئات العالمية أن إنتاج البترول العالمي قد وصل ذروته خلال الأعوام ما بين 2007 و2011 ، وأنه سوف يقل تدريجيا في المستقبل، كما تنبأت بأن إنتاج البترول سيظل ينخفض حتى يصبح الإنتاج العالمي نحو 44 مليون برميل يوميا، في حين أن الاستهلاك سوف يزيد إلى نحو 115 مليون برميل يوميا[1]، هذا ما أثبتته نظرية هيوبرت سنة 1956 حينما قدم فرضيته القائلة بأن "إنتاج البترول سيصل إلى حدّه الأقصى ثم يبدأ بالتراجع لا محالة"، يتفق نموذج ذروة البترول مع الآليات لمنحنيات عرض البترول، طالما أن مورد البترول ناضب، فمن المتوقع أن يزداد مسار السعر التوازني على الأمد البعيد لاسيما وأن الندرة تتناسب طرديا مع الاستنزاف وكذا عامل التكلفة، غير أنه في ظل العوامل العرضية غير المتوقعة تكون دالة الطلب تعبر عن مستوى الأسعار حسب الكميات المطلوبة والمعروضة، أي أن الكمية هي المحددة للسعر حسب ما تم توضيحه في الدالة العكسية للطلب (الكمية).

على هذا الأساس، لا يمكن التأكد بشأن الانتعاش النهائي للأسعار على مرور الزمن خاصة وأنه عرضة لمستويات النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة والتكاليف وكذا الأحداث السياسية والتطورات التكنولوجية، مما يجعل مسار السعر ينقلب بعنف.

فماذا عن العوامل المشخصة لسوق البترول العالمية وأثرها على الأسعار؟ وما مدى تأثير أسعار سوق البترول على أطرافها عامة و الجزائر خاصة؟

[1]: مهدي أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 236.

الفصل الثاني

تأثير صدمات أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية

إن الاضطرابات الحادة لأسعار البترول بين فترات يسودها الانتعاش وفترات أخرى يسودها الانكماش، لها تداعيات على سياسات واقتصاديات دول النامية، لاسيما في تسعير البترول، ففي أواخر عام 2014 شهد سوق البترول العالمي صدمة عكسية حادة لأسعاره، حيث وصل سعر البرميل إلى أقل من 45 دولار .

ثمة قناعة أن سقوط أسعار البترول تجاوز ما تمليه الأساسيات الاقتصادية فهو جزء من معادلة حرب اقتصادية سياسية، زيادة إلى آثاره على كلا من الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول وخاصة منها الجزائر التي لم تكن بمنأى عن تداعيات تلك الصدمة خاصة وأنه تعتبر مداخل المحروقات من أهم مواردها، إذ أصبح من أكثر المواضيع إثارة للجدل وإحاطة بالغموض وصعب الفهم، حيث برزت بالنتيجة العديد من المشاكل والاعتبارات التي ارتبطت بأسعار البترول.

لعل تزايد الأهمية النسبية للبترول وتطويرها أدى إلى زيادة نسبة استهلاك البترول بنسب تفوق الزيادة في استهلاك مصادر الطاقة الأخرى، إذ أن إنتاجه واستهلاكه في المدة الحالية يؤثر في الإنتاج والاستهلاك في المدة المستقبلية، لاسيما وأن البترول مورد ناضب.

من هنا سيتم معالجة هذا الفصل من خلال النقط التالية:

أولا: تحليل الاقتصادي لصدمات أسعار البترول.

ثانيا: صدمات البترول وتأثيرها على جهات معادلة سوق البترول (اقتصاديات الدول النامية).

ثالثا: تأثير صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: تشخيص عوامل سوق البترول وأثرها على الأسعار

إن الاضطرابات الحادة لأسعار البترول، بين فترة يسودها الانتعاش وفترات أخرى يسودها الانكماش، لها تداعيات على سياسات واقتصاديات دول العالم وبالخصوص الدول النامية، إلى حدّ أن فهم عملية تسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره، كان دائما من أكثر المواضيع إثارة للجدل وإحاطة بالغموض وصعب فهم الكثيرين، إذ برز العديد من المشاكل والاعتبارات التي ارتبطت بعملية تحديد أسعار البترول، والتي يمكن إجمالها في الفروع التالية:

المطلب الأول : العرض والطلب على البترول:

شهد عقد العشرين، تزايدا في العرض الخام للبترول العالمي وعلى بترول الأوبك بشكل خاص، فبعد أن كان إنتاج الأوبك يشكل 40,3% من إنتاج العالمي البالغ 76.191 ألف برميل في اليوم في عام 2014 أصبح يشكل حوالي 42,4% من إنتاجها لعام 2015 والبالغ 31852,28 ألف برميل/يوم، واستمر الإنتاج في تزايد إلى أن وصل سنة 2016 إلى معدل 44,1% من الإنتاج العالمي المقدر بـ 75476,7 ألف برميل/يوم.

- **معادلة حرب اقتصادية سياسية لبترول:**

بالرغم من حدوث ركود للاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب العالمي، إلا أن أعضاء منظمة الأوبك، منظمة الدول المصدرة للبترول، وتحديدا المملكة العربية السعودية في عام 2016 قامت برفع مستويات الإنتاج إلى ما يقارب أعلى مستوى وصلت إليه منذ ثماني سنوات، بدافع الرغبة في الدفاع عن حصتها السوقية وأخرى جيوسياسية، ومع رفع العقوبات الاقتصادية على إيران في بداية عام 2016، عاد البترول الإيراني إلى الأسواق العالمية بسرعة إلى حد ما، حيث وصل الإنتاج في منتصف عام 2016 إلى نحو 3,6 مليون برميل/يوم[1]، عموما إن نمو الإنتاج في دول الشرق الأوسط مثل: إيران والعراق والسعودية تعدى مسألة موازنة استقرار أو انخفاض الإنتاج لدول الأعضاء الأخرى في المنظمة، كما واصلت روسيا

[1]: www.standardandpooks.com/ratingdirect. Consulté le 03/03/2017

وكالة اس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية ترفع توقعات لأسعار النفط للفترة المتبقية من عام 2016، وتقوم بتحديد توقعاتها لأسعار النفط والغاز الطبيعي لعام 2016، نشر 20 سبتمبر 2016، ص 5.

كذلك إلى مستويات مسجلة في الإنتاج لعام 2015 عند نحو 11مليون برميل/يوميا، في النصف الأول من العام 2016، أضحى هناك مخاوف بشأن الآثار الكبيرة التي تترتب على أي خفض في الإنتاج، نظرا للأولويات المختلفة لأعضاء المنظمة وحتى الاتفاق على تجميد العرض سيؤدي على الأرجح إلى الإبقاء على فائض العرض الحالي في السوق على المدى القصير، مما يؤدي إلى التغيير في سعر البترول.

إذن، هناك عوامل جيوسياسية واقتصادية، مالية، أمنية، جيولوجية ومناخية تؤثر في العرض والطلب على البترول، وبالتالي الأسعار. فإذا اختل التوازن بين العرض والطلب لصالح أحدهما، انخفضت أوارتفعت الأسعار، فنقص المعروض في ظل تلك العوامل العدة أو بعضها يرفع الأسعار.[1]

مارست منظمة الدول المنتجة للبترول تحدّ كبير في خفض مخزونات البترول العالمي لمتوسط 5 سنوات، إذ اقتربت الأسعار لمستوى 60 دولار أمريكي، تحدّ يعوق سوى ارتفاعات معدلات إنتاج النفط الصخري الأمريكي، فقد برزت المؤشرات الإيجابية على فاعلية خفض الإنتاج في تراجع محزونات البترول التجارية للدول الصناعية في مارس 2016 إلى 3 مليار برميل، لكن هذا المخزون لا يزال أعلى من المستوى المستهدف للأوبك بنسبة 10%، مما يقلل من فاعلية هذا التراجع، عودة معدلات حفارات البترول الصخري الأمريكي بالارتفاع، لتبقى العقبة الوحيدة أمام جهود الأوبك بعودة الأسعار إلى مستوياتها المستهدفة من قبل منتجي الأوبك.

إن اختلال التوازن واتساع الفجوة بين العرض والطلب، بسبب عدة عوامل تتعلق بالمدى المتوسط والبعيد، مسببة ارتفاع أسعار البترول إلى ما يقارب 150 دولار للبرميل، لتنخفض بشكل مفاجئ إلى ما يقارب 48 دولار للبرميل، يعني انخفاضا بنسبة 32% يبدو تراجع أسعار البترول إلى ما دون 100 دولار للبرميل أمرا محيّرا لخبراء السوق، مع الكثير من التكهنات حول عوامل التراجع، ومدى استمراريته في المدى المنظور الذي يمكن إجمالها بالآتي:

---

[1]: سعيد خليفة الحمودي، **أساسيات إنتاج الطاقة (البترول، الكهربا، الغاز)**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان ، 2016، ص 124.

1-1 العوامل المتعلقة بالطلب :

يمكن إجمالها في النقاط التالية :

1-1-1 ضعف الطلب في مواكبة زيادة العرض:

ينظر المحللون، إلى أن صدمة الأسعار لأواخر 2014 تعتبر بداية للنمو العالمي لعام 2015 من 3,8% إلى 3,5%، ليسجل ارتفاعا طفيفا عن عام 2014 حين كان 3,3%، ومن المتوقع أن يستمر المنحنى بالبطء في النمو للاقتصاد العالمي لعام 2016، ليبلغ 3,7%، وترجع معظم الأسباب إلى ضعف النشاط لكل من الصين، الهند، روسيا ومنطقة اليورو واليابان، ويتوقع أن تسجل الدول المتقدمة نموا بنسبة 2,4% لكل من السنوات 2015 و2016 في المقابل، 1,3 % لعام 2013، و1,8% لعام 2014 في ظل تباين واسع بين أداء الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والاتحاد الأوروبي واليابان من جهة ثانية[1]، حسبما يبين الجدول التالي:

[1]: التقرير السنوي رقم (8)، الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، أفريل 2015، ص 8-9.

الجدول رقم(2 - 1): توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي 2013-2016

(النسب المئوية)

البيان	2013	2014	2015	2016
الناتج العالمي	3,3	3,3	3,5	3,7
الاقتصادات المتقدمة	1,3	1,8	2,4	2,4
الولايات المتحدة	2,2	2,4	3,6	3,3
منطقة الأورو	0,5-	0,8	1,2	1,4
الدول الصاعدة والنامية	4,7	4,4	4,3	4,7
روسيا	1,3	0,6	3,0-	1,0-
الصين	7,8	7,4	6,8	6,3
الهند	5	5,8	6,3	6,5
الشرق الاوسط ودول شمال إفريقيا	2,2	2,8	3,3	3,9
المملكة العربية السعودية	2,7	3,6	2,8	2,7
حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات	3,4	3,1	3,8	5,3
واردات الاقتصادات المتقدمة	2	3	3,7	4,8
واردات الدول الصاعدة النامية	5,5	3,6	3,2	6,1
سعر البترول$	0,9-	7,5-	41,1-	12,6
أسعار السلع غير البترولية$	1,2-	4-	9,3-	0,7-

المصدر: التقرير السنوي رقم (8)، الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016، في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، أفريل 2015، ص:10.

بلغت الزيادة في العرض العالمي، بين جانفي/ديسمبر 2014 حوالي 2,44 مليون برميل/يوم بمعدل نمو سنوي 5,4%، وكانت أهم مصادر الزيادة في العرض هي الولايات المتحدة الأمريكية (النفط الصخري) ثم دول الأوبك ودول أخرى.[1]

2-1-1 كثافة استخدام البترول في الاقتصاديات الناشئة:

يظهر أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الناشئة على الطلب العالمي، حيث سجل النمو الاقتصادي في 2013 انخفاضا خفيفا، مقارنة بمستواه في سنة 2012 (4,7% مقابل 4,9% على التوالي)، وهو بدوره أقل المعدلات المسجلة في السنوات السابقة (7,6% و6,2% في 2010 و2011) وفي السنوات التي سبقت الأزمة (8,2% في 2006 و8,7% في 2007)، تعتبر وتيرة سنة 2013 منخفضة نسبيا مقارنة بوتيرة 2012.

كان النمو في الصين، على حاله حتى في مستوى يبقى مرتفعا،أثار عدوى سلبية على العديد من البلدان الأخرى للمنظمة، بسبب علاقاتها التجارية المكثفة مع هذا البلد، من جانبها سجلت الهند معدل نمو بلغ 4,4% في سنة 2013، بالزيادة مقارنة مع سنة 2012، جارا معه على وجه الخصوص انتعاش الاستثمار.[2]

في الوقت الذي شهد فيه العالم تصاعدا مستمرا في نمو اقتصاديات الدول الناشئة، التي شكلت اقتصادياتها نسبة كبيرة من الاقتصاد العالمي، بزيادات غير مسبوقة على الطلب العالمي للبترول، من مستهلكين جدد، كالصين، الهند ودول أخرى من آسيا، إذ ارتفع الطلب العالمي على البترول إلى 88 مليون برميل يوميا، بزيادة مقدارها 2,2 مليون برميل يوميا خلال 2008، حسب التقارير الصادرة عن الأوبك، إن الطلب العالمي سيرتفع إلى أكثر من 100 مليون برميل في غضون سبع سنوات، بمتوسط سنوي لا يقل عن 3,3%، وأن الصين تضاعفت احتياجاتها للبترول بأكثر من 100%، وازداد استهلاكها للبترول بمعدل يزيد على 7% في السنة، بعدما كان لها اكتفاء ذاتي منه قبل عشر سنوات، وهي تعد ثاني مستهلك في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الطفرة الاقتصادية والصناعية في الهند

[1]: علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ملف ندوة، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7 نوفمبر 2015 ، ص: 4.

[2]: مرجع نفسه، ص: 14-15.

والبرازيل ودول آسيا، كانت في حالة تصاعد بمعدلات النمو المحققة سنة بعد سنة، الذي أسهم في زيادة الطلب على البترول، وبالتالي الضغط على الأسعار بمستويات أعلى، إذ توقعت الوكالة الدولية للنفط في تقارير شهرية أن الطلب سيرتفع بمعدل مليونين و200 ألف برميل يوميا، هذا بافتراض أن النمو الاقتصادي في الصين والهند يسير بصورة طبيعية.[1]

1-1-3 تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الناشئة :

أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الناشئة، على الطلب العالمي، حيث سجل النمو الاقتصادي في 2014 انخفاضا مقارنة بمستواه في سنة 2013 و2012 (3,3% و4,7% مقابل 4,9% على التوالي) ، وهو بدوره أقل المعدلات المسجلة في السنوات السابقة (7,6% و6,2% في 2010 و2011 على التوالي) في السنوات التي سبقت أزمة 2008 (8,2% في 2006 و8,7% في 2007)، هذه الوتيرة لسنة 2013 المنخفضة نسبيا مقارنة بوتيرة 2012[2]، مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على البترول، نتيجة انكماش الاقتصاد العالمي كأحد العوامل الأساسية، التي تؤثر في انخفاض الطلب على البترولبآثار على الأسعار بمستويات منخفضة.

2-1 العوامل المتعلقة بجوانب عرض البترول:

يمكن إجمالها في النقاط التالية :

[1]: سعيد خليفة الحمودي، **أساسيات إنتاج الطاقة**، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2016، ص:125-126-127.

[2]: البنك الجزائري، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص ص:11-15.

1-2-1 تباطؤ الاستثمارات:

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي :

الشكل: رقم (2 - 1) تغير إنتاج الأوبك للبترول للمدة الممتدة 2006-2017

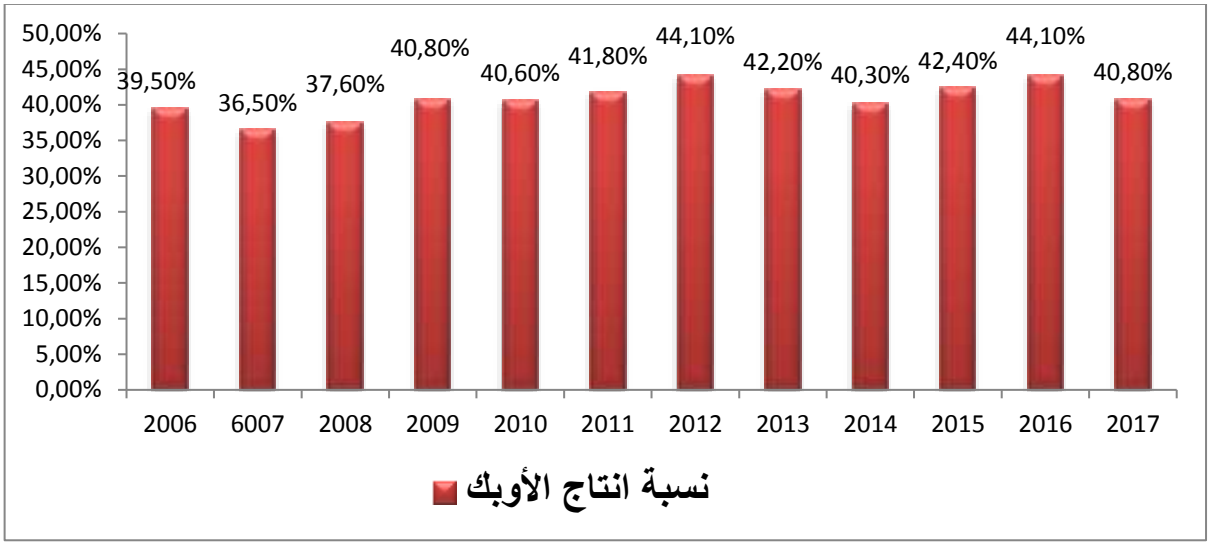

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات الجدول رقم (1 - 3)

في ظل محدودية الإنتاج من البترول، التي يمكن تفسير أسبابها الرئيسية وراء الانخفاض ونمو الإنتاج إلى أسباب عدة، أولها، ما يتعلق بالفترات الطويلة التي مرت بها صناعة البترول، من نقص الاستثمارات في الدول المصدرة لتطوير حقول البترول واستبدال المنشآت المتقادمة على مدى 30 سنة الماضية، نتيجة الأسعار المتدنية، السبب الثاني، هو تقلص الاحتياطات العالمية ووصول الحقول في بعض الدول إلى ذروة إنتاجها، والتراجع المستمر في إنتاج الدول من خارج أوبك، كل هذا، أدى إلى محدودية العرض في مواجهة الطلب المتنامي.[1]

تشير التحليلات الاقتصادية، إلى أن منظمة الدول المصدرة للبترول، التي تزود السوق بأكثر من 40% من البترول العالمي، لم تعد قادرة على زيادة الإنتاج بشكل كبير، بعد أن قلت

[1]: سعيد خليفة الحمودي، مرجع سبق ذكره، ص:127-128

الاستثمارات في الاستكشافات، وأيضا قدم الحقول الموجودة وعدم الاهتمام كثيرا بصيانتها وتطويرها.[1]

ففي عام 2015، رفعت الأوبك إنتاجها إلى 31,85 مليون برميل/يوم، وزادت إنتاجها إلى أكثر من 33 مليون برميل/يوم، ممّا أدى إلى زيادة تفاقم أزمة الأسعار، من مؤيدي فكرة زيادة إنتاج؟ السعودية، التي سجلت ارتفاعا يقدر بأكثر من 10 مليون برميل/يوم عام 2016، تلتها العراق بـ 4 مليون برميل/يوم، وإيران بـ 3 مليون برميل/يوم خلال نفس السنة، أمّا بالنسبة للدول المنتجة الأخرى فلا يمكنها زيادة قدراتها الإنتاجية.

إن الانخفاض المستمر لأسعار البترول، أدى إلى العزوف عن الاستثمار في صناعة البترول، ما أدى إلى نقص الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة إنتاج البترول، فبعد فترة طويلة من انكماش الاقتصاد العالمي، لم يجد المستثمرون حوافز للاستثمار في عمليات الإنتاج، بسبب ارتفاع تكاليف الاستخراج والتكرير، علاوة على ذلك، نجد أن النقص الحاد في المهارات، يؤدي إلى تأخير العديد من المشاريع، مما يزيد من تراجع النمو في القدرة الإنتاجية، وكذا، بسبب أن أجزاء كبيرة من المعدات وصلت إلى نهاية خدمتها، بعدما امتلكت بصفة شبه كاملة.[2]

إن تباطؤ الاستثمار في صناعة البترول، معناه عدم التوسع في الطاقة الإنتاجية للبترول، عدم إمكانية الزيادة في القدرة الإنتاجية، بالتالي محدودية العرض البترولي.

2-2-1 محدودية القدرة الإنتاجية:

يتوقع المحللون، استمرار مشاكل ضعف مستوى الاستثمار في الاستكشاف والتكرير بسبب انخفاض مستوى الأسعار لفترة طويلة، في الوقت الذي، زادت فيه الحاجة لمصافي تكرير البترول، التي تعد من المنشآت المكلفة، ولا تقبل الشركات البترولية الاستثمار فيها

---

[1]: كوثر عباس الربيعي،التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مركز الدراسات الدولية، قسم الدراسات الأمريكية، بغداد، ص:27

نقلا من الموقع: www.iasg.net تاريخ الاطلاع: 2017/03/02

[2]: سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار، 2008-2010، مجلة الباحث، عدد 2011/09، ص: 214.

بشكل واسع، ولوجود عقبات قانونية أمام فرص التنقيب، في المناطق الواعدة، مثل المكسيك التي يمنع دستورها الشركات الأجنبية من الاستثمار، حيث تعمل مصافي التكرير المتوافرة بعدد محدود جدا في العالم، وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية بأقصى طاقتها، تواجه صعوبة في تلبية طلب الاستهلاك على المشتقات البترولية، مثل البنزين الذي ارتفعت أسعاره بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إذ أن، هذه المصافي معدة لتصفية البترول الخفيف، الذي لا يحتوي سوى على كميات منخفضة من الكبريت، وهي نوعية أصبحت غير متوفرة. بينما البترول الثقيل هو الأكثر توفرا في الأسواق[1]، نتيجة العوامل الموضحة أدى تراجع مستوى الاستكشافات والمصافي نقص في إمدادات البترول من الدول المنتجة غير أعضاء الأوبك، في المقابل شهدت الأوبك زيادة مؤثرة في الإنتاج، وهو الأمر الذي يزيد من الاعتماد على إمدادات الأوبك.

يبدو من الصعب، الربط بين تحركات الأسعار في أسواق البترول، سنة 2014 بالتوازن الدقيق للعوامل الأساسية للسوق، حيث أن الانهيار السريع لأسعار البترول من مستوى 150 دولار للبرميل في منتصف 2014 إلى نحو 48 دولار للبرميل، الذي يستند مبدئيا إلى تغيير طفيف في عوامل السوق القائمة. هذا يدل على أنه إما أن يكون هناك زمن تأخير يفصل بين التغير، الذي حصل في عوامل السوق، التي أثرت على حركة الأسعار.[2]

في ظل محدودية الاستكشافات البترولية في الوقت الحالي، فإن نظرية الندرة لهذا الاحتياطي، تزداد كلما زاد معدل استخراج البترول، بينما تزداد تكلفة الاستخراج في المياه العميقة ذات جودة ونقاء أقل، كما أن المتمسكين بفرصة الذروة البترولية، يحذرون من أن الإنتاج العالمي للبترول قد بلغ ذروته عام 2006، وأنه سيتراجع إلى النصف بحلول 2030[3] مما يسبب عدم وجود القدرات الإنتاجية التي تضاف إلى الإمدادات، بالرغم من اللجوء إلى مصادر الطاقة البديلة.

---

[1]: كوثر عباس الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص: 28-29.نقلا من الموقع: www.iasg.net تاريخ الاطلاع: 2017/03/02

[2]: سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص: 90-92.

[3]: سعيد حليفة الحمودي، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

3-2-1 السياسة الضريبية في الدول المتقدمة:

أسعار البترول تعاني من المضاربين أحيانا، تمكن الأطراف الفاعلة من التحكم في الصناعة البترولية (الاحتياطي، المكتشف، قدرات الإنتاج الفعلية)، تعد الضرائب على البترول من بين أكبر مصادر تمويل ميزانيات الدول الأوروبية، حيث تصل إلى76% من سعر لتر البنزين الذي يباع للمستهلك الأوربي، في حين أن الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية تصل إلى 26%، مما جعل الفجوة بين المدخلات من الضرائب المفروضة على البترول والأرباح التي تجنيها الشركات البترولية الغربية تتزايد وتتجاوز ثلاثة أضعاف مدخلات الدول المنتجة للبترول[1]، حيث ظهرت دعوات في الدول المستهلكة خاصة المتقدمة لاستغلال انخفاض أسعار البترول بفرض ضرائب على استهلاكه ليتسنى تمويل الاستخدامات العامة الضرورية، مما يساعدعلى تخفيض الضغط للتخلي عن تطوير بدائل البترول.[2]، إن أسعار المستهلك لمادة البنزين في دول الإتحاد الأوربي تتأثر بالضرائب أكثر بكثير من تأثرها بأسعار البترول الخام، حيث تصل إلى 50% من السعر الأساسي، والتي تعمل على رفع الأسعار إلى مستويات مضرة بالأسواق والمستهلكين على حد السواء، وبالتالي التسبب في استمرار تذبذب أسواق الطاقة بشكل دائم، ويقول الأمين العام لمنظمة الأوبك أن على الدول المستوردة للبترول وبشكل خاص الدول الصناعية العمل على تخفيف مستوى الضرائب التي تفرضها للمساهمة في خفض معدلات التذبذب واستقرار الأسعار.[3]

إذن، الصراع بدوره حول اقتناص المزيد من عائدات البترول من الدول النامية إلى الدول الغنية، فالهدف الرئيسي، من دعوة أوبك إلى زيادة إنتاجها هو خفض الأسعار، حتى تنتقل الإيرادات من الدول المنتجة للبترول إلى الدّول الصناعية، لماذا تلجأ الدول النامية المنتجة للبترول كذلك إلى زيادة الضرائب على القيمة المضافة؟[4]، الضرائب ستساهم بشكل واضح، في مداخيل وإيرادات الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية المصدرة للبترول،

---

[1]: كوثر عباس الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2]: علي ميرزا، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3]: التقرير الأسبوعي، العراق للطاقة، تنشيط الاقتصاد العراقي، 25 فيفري 2014، ص: 1.

[4]: مرجع و موضوع نفسهما .

للتعويض عن تراجع إيرادات البترول وعجز الموازنات العامة وزيادة الموارد غير البترولية، والترشيد في الاستهلاك.

المطلب الثاني : متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر صرف الدولار

من العوامل التي تدخل في تقرير سعر البترول، أيضا سعر صرف الدولار الذي له تأثير، كون أنه تربطه بالبترول علاقة ميكانيكية عكسية، تجعل كلا الطرفين يتأثر بالآخر ولا يمكن فصلهما[1]، يمكن أن نرد جذورها، إلى حين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية باستيراد البترول، ويوم بدأ تسعير البترول بالدولار، عملة الاحتياط العالمي وعملة أكبر مستورد للخام آنذاك. حسب الحقائق التي أظهرتها دراسة البنك المركزي الأوروبي لعام 2014، بينت أن هناك علاقة عكسية ملحوظة ربطت البترول بالدولار.

1-2 علاقة سعر البترول مع سعر صرف الدولار:

إن ارتفاع أسعار البترول، يؤدي إلى زيادة فاتورة واردات البترول على الدول المستوردة، التي طالما كانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأسها، بالتالي تفاقم عجز الميزان التجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات، هذا ما يضع ضغطا على عملة الدولار، حيث أصدرت بيانات إدارة المعلومات للطاقة الأمريكية، أنه انخفض استيراد الولايات المتحدة الأمريكية للبترول من دول الأوبك، إلى حوالي 50% أي من 6 ألاف برميل/يوم إلى 3ألاف برميل/يوم فيماي 2014[2]. كما يرى العديد من الخبراء، أنه كون اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد البترولقد تراجع بشكل ملحوظ، مع طفرت إنتاجها من النفط الصخري مؤخرا، واتجاهها نحو الاكتفاء الذاتي، لم يعد الدولار عملة أكبر مستورد في العالم، وحسب الإحصائيات، تصدر السعودية المزيد من البترول للصين لا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن عقد روسيا والصين اتفاقا جديدا، لبيع الطاقة بعملاتها المحلية، بدلا من الدولار، علاوة على ذلك، أصبحت إيران تبيع البترول للصين مباشرة باللليوان الصيني، إضافة إلى

---

[1]: رقية سهلي، راتول محمد، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو وانعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص: 488.

[2]: www.crushthestreet.com/dollar; consulté le 11/01/2018.

أنها تبيع كذلك البترول مقابل الذهب، لتجاوز عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة.[1]

2-2 أثر سعر صرف الدولار على سعر البترول:

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار، إلى رفع أسعار البترول من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر، يتمثل الأثر المباشر أو القصير الأجل، لانخفاض الدولار إلى زيادة حدة المضاربات في عقود البترول، ما يساهم في ارتفاع أسعار البترول، أما الأثر غير المباشر أو البعيد المدى لانخفاض سعر صرف الدولار، يتمثل في تغيير أساسيات السوق، وانخفاض الطاقة الإنتاجية، بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، مما يسهم في تخفيض المعروض مقارنة بالطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار[2]. كما أن انخفاض قيمة الدولار يعني أن البترول يصبح أكثر جاذبية لمشتر من أوروبا أو مشتر من الصين، مثلا، لأنه يحتاج كمية أقل من اليورو أو الليوان لشراء برميل من البترول المقوم بالدولار، ما قد يرفع من الطلب على البترول وبالتالي يزيد من سعره.

[1] : www.crushthestreet.com/dollar; consulté le 11/01/2018.

[2]: نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببيه(Ganger)، نقلا من الموقع: www.abbyy.com تاريخ الاطلاع: 2017/08/21

الجدول رقم(2 - 2): تقلبات أسعار البترول لسلة الأوبك تبعا لتقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو للمدة بين 2014-2017

الشهر/السنة	سعر البترول لسلة الأوبك	سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو	الشهر/السنة	سعر البترول لسلة الأوبك	سعر صرف الدولار مقابل اليورو
جانفي/2014	106,12	0,73396	جانفي/2016	52,4	0,92004
فيفري/2014	106,8	0,73240	فيفري/2016	28,7	0,90075
مارس/2014	104,2	0,72322	مارس/2016	34,7	0,92844
أفريل/2014	104,3	0,72400	أفريل/2016	37,9	0,88201
ماي/2014	105,4	0,72793	ماي/2016	43,2	0,88400
جوان/2014	107,9	0,73520	جوان/2016	45,8	0,88946
جويلية/2014	105,6	0,73840	جويلية/2016	42,7	0,90359
أوت/2014	100,8	0,75100	أوت/2016	43,1	0,89241
سبتمبر/2014	96,0	0,77550	سبتمبر/2016	42,9	0,89240
أكتوبر/2014	85,1	0,78923	أكتوبر/2016	47,9	0,90307
نوفمبر/2014	75,66	0,80161	نوفمبر/2016	43,2	0,92522
ديسمبر/2014	59,5	0,81230	ديسمبر/2016	51,7	0,94843
جانفي/2015	44,4	0,85950	جانفي/2017	52,4	0,94154
فيفري/2015	54,1	0,88091	فيفري/2017	53,4	0,93870
مارس/2015	52,5	0,92369	مارس/2017	50,3	0,93544
أفريل/2015	57,3	0,92541	أفريل/2017	51,4	0,93446
ماي/2015	62,2	0,89571	ماي/2017	49,2	0,90521
جوان/2015	60,2	0,89114	جوان/2017	45,2	0,89118
جويلية/2015	54,2	0,90843	جويلية/2017	46,9	0,86840
أوت/2015	45,5	0,89825	أوت/2017		
سبتمبر/2015	44,8	0,88931	سبتمبر/2017		
أكتوبر/2015	45,0	0,89093	أكتوبر/2017		
نوفمبر/2015	40,5	0,93158	نوفمبر/2017		
ديسمبر//2015	33,6	0,91765	ديسمبر/2017		

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-www.oanda.com consulter le 11/01/2018

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقارير الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية و دول الأعضاء، الإدارة الاقتصادية، من 2014-2017.

يوضح الجدول رقم (2 - 2) الترابط الدائم بين سعر البترول والدولار المتوتر للمدة الممتدة 2017/2014، حيث شهد الانخفاض التدريجي في أسعار صرف الدولار اتجاه اليورو فقد سجل أدنى مستوياته في جانفي 2014 ما أسهم في دعم أسعار البترول، لتسجل أعلى مستوياته 106,12 دولار للبرميل/يوم، الوقت الذي ترتفع فيه خزين دول أعضاء منظمة الأوبك بزيادة إنتاجها والاستنزاف السريع لثرواتها البترولية الناضبة مقابل دولارات متدهورة القيمة، كأخذ أسباب ارتفاع أسعار البترول، وفي مطلع جوان 2014،بدأ الانتعاش في سعر صرف الدولار، الذي أخذ يزداد تدريجيا حتى بلغ أعلى معدل شهري المقدر بـ 0,78923 دولار مقابل اليورو في أكتوبر 2014.

بمقارنة التغيرات في المعدلات الشهرية لأسعار البترول الخام، مع المعدلات الشهرية لأسعار صرف الدولار، مقابل اليورو، الموضح في الجدول السابق، إضافة إلى أرقام وبيانات دراسة البنك المركزي الأوروبي لعام 2014، التي بينت أن هناك اتجاه عام للعلاقة العكسية، ربطت بين سعر البترول والدولار، حيث أن ارتفاع أسعاره بـ 10%أدى إلى تراجع قيمة الدولار بـ 0,28%، بينما رافق تراجع الدولار بنسبة 1% ارتفاع أسعار البترول بنسبة 0,73%.

أردنا أن نستشعر، مدى أضرار انخفاض سعر صرف الدولار، التي تكبدت خسائر قياسية للخام منذ منتصف 2014، وصلت بها إلى أدنى مستوياتها في عدة سنوات على مداخل الدول المنتجة للبترول، فحسب التحليل الإحصائي يوضح أن تلك الدول، تحصل على إيرادات مريحة فقط عند بلوغ معدل سعر البترول 100 دولار على الأقل، وهذا قد يكون بعيد المنال في ظل الوضع الدولي الراهن الذي يديره قطب واحد.

المطلب الثالث : السياسات الحكومية

يبدو أنه من المؤكد، أن عوامل السوق بمفردها، لا يمكنها تفسير ارتفاع أو انهيار الأسعار، يسلم بعض المحللين بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاطئة، في تضخيم حركة الأسعار. ساهمت منظمة الأوبك الخاصة بإدارة الإمدادات البترولية، بشكل كبير في الركود الاقتصادي الذي شهده العالم مؤخرا هذا من جهة، من جهة أخرى، ننظر إلى السياسات

الحكومية في مختلف مراحلها، أي قبل وأثناء وبعد كل أزمة على أنها أحد العوامل التي تلعب دورا محوريا في تخفيف أثارها على الاقتصاد، أو قد يحدث العكس.[1]

حيث لم تؤد تلك السياسات الخاطئة، فقط إلى تقييد الحصول على الموارد البترولية في جميع أنحاء العالم بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار.[2]

من ناحية أخرى، نجد أن عامل تأميم الموارد البترولية في بعض البلدان المصدرة للبترولمثل: فنزويلا، قد أدى إلى منع شركات البترول متعددة الجنسيات من الوصول وتطوير حقول بترولية جديدة، ما ساهم في تفاقم العجز في إنتاجالبترول، كما حافظت سياسات الحكومية الاقتصاديات السوق الناشئة مثل: إيران أبقت على الإعانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية بشكل لا يعكس مستوياتها، في الحقيقة في الأسواق العالمية، الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك، في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار.[3]

زيادة على ذلك، نجد أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالاحتياطي الاستراتيجي للبترول والتشوهات التي حصلت في سوق البترول، نتيجة سياسات بعض الحكومات، قد ساهمت بالتأكيد في ارتفاع وحتى انهيارها[4]. أيضا يبدو أن قرار وزارة الطاقة الأمريكية بشأن رفع مخزون الوقود ضمن الاحتياطي الاستراتيجي، أدى وحده إلى زيادة الأسعار بنحو 10 دولار للبرميل، وهذا ليس بالأمر الجديد بالنظر إلى الصدمة البترولية لعام 1973 و2008، شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على تصميم سياسات ادخار سيئة للوقود.[5]

---

[1]: سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الطبعة الأولى،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015، ص 293.

للاطلاع أكثر أنظر إلى: www.eldarelgamaya.net consultée le 03/08/2017

[3]: سعد الله داود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النقط وأثرها على استقرار الأسعار"، مرجع سبق ذكره، ص215.

[4]: سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية**، مرجع نفسه، ص 103.

[5]: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع نفسه، ص 293-294.

ومن ناحية أخرى بعض دول الأوبك، خاصة المملكة العربية السعودية تساهم في تخزين نفطها على مستوى الدول الاسكندنافية، الكاريبي، الولايات المتحدة وفي روتردام بهولندا، الداخلة في سياسة عملية تدوير للثروة البترولية خارج أراضي الوطن العربي، وأخطر ما في السياسة السعودية، هو السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستئجار البترول المخزن بالخارج في أوقات الطوارئ حسب الاحتياجات الأمريكية بحجة ضبط الأسعار. كما أن الصين كذلك، بدأت سياسة التخزين الاستراتيجي منذ عام 2005، لكنها لم تحدد حجم خزينها. بينما أعلنت الهند نيتها لإنشاء خزين استراتيجي يبلغ 38 مليون برميل من البترول، هذا ما أسهم في الاضطرابات في الاقتصاد العالمي، وإمكانية تحكم الدول ذات الخزين الاستراتيجي الكبير في الأسعار صعودا ونزولا.[1]

هنا، نجد الإشارة إلى أن أي سياسة تتخذها الحكومات بهدف ضمان استقرار أسعار البترول، من التقلبات بحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار لكل العوامل.

[1]: كوثر عباس الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المبحث الثاني: صدمات البترول وتأثيرها على جهات معادلة سوق البترول (اقتصاديات الدول النامية)

إن تلاحم الأوضاع الاقتصادية العالمية ووقوفها جنبا إلى جنب مع أوضاع سوق البترول، جعل لصدمة أسعار البترول أثر كبير على اقتصاديات الدول النامية، التي لم تكن بمنأى عن تداعيات تلك الصدمة، تظهر أن لأسعار البترول فجوة تضخمية هائلة جعلتها في أمر يبدو غير مرجع.

المطلب الأول : التحليل الاقتصادي لدرجة التقلبات أسعار البترول

سيتم تحليل الاقتصادي لدرجة تقلبات الأسعار من خلال مرحلتين كالأتي :

1-1 التحليل الاقتصادي لدرجة التقلبات خلال الفترة 2000-2009:

شهدت الفترة الممتدة 2000-2011 طفرة بترولية وصلت أسعار البترول إلى أرقاما تاريخية، نمت معها اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول، حيث ارتفعت الأسعار من 27,6 دولار للبرميل عام 2000 إلى 107,61 دولار للبرميل في شهر سبتمبر 2011، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 13,2[1] %، إلا أن، في صيف عام 2008، قد أحدثت الأزمة المالية العالمية تأثيرات جوهرية حادة في أسعار البترول،التي بدأت بالانخفاض بحوالي 75% بعد شهرين من وقوع الأزمة، وتحديدا في سبتمبر من نفس العام من 100 دولار أمريكي إلى حوالي 36,37 دولار أمريكي، وفي حدود مارس 2009 عاد ليتعافى قليلا[2].

في ضوء هذا الانخفاض الكبير، اتفقت منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) ودول أخرى، مثل روسيا على تخفيض حجم الإنتاج اليومي لتقليل حجم الخسائر (باستثناء العراق بسبب أوضاعها الخاصة) في مقر المنظمة في العاصمة النمساوية فينا، استمرت حالة التحسن لأسعار البترول التي شاهدته الأسواق، بعد حالة من الركود التي مرّ بها أواخر عام 2008 وأوائل 2009.

---

[1]: رقية سهلي، راتول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 484.

[2]: يوسف أبو فارة، **الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة خليل فلسطين، 2015، ص 257-258.

2-1 التحليل الاقتصادي للتقلبات خلال الفترة 2010-2017:

تميزت أسعار سنة 2010، حالة من الاستقرار، حيث بلغ متوسط أسعار البترول فيها 68,59 دولار، كما أشارت بيانات فترة 2011 إلى غاية بداية 2014 بارتفاع أسعارها، وصلت إلى أقصى ذروة لها في افريل 2011، والمقدرة بسعرها الاسمي 123,21 دولار، بينما بدأت الأسعار بالانخفاض المفاجئ من 108,37 دولار في جوان 2014 إلى 47,11 دولار في جانفي 2015 أي بنسبة 56,5 % خلال سبعة أشهر، وقد عاود السعر بالارتفاع ووصل إلى 62,51 دولار في شهر ماي من عام 2015[1]، تلتها فترة تزايدت حدّة تدهور الأسعار بعد قرار منظمة الأوبك بعدم خفض الإنتاج وبقائه عند مستوى 31 مليون برميل/يوم، ليبلغ أدنى مستوى في أسعاره 30,69 دولار، ولو بادرت البلدان المنتجة الرئيسية لمنظمة الأوبك بخفض العرض بمقدار لا يتجاوز 2 مليون برميل، لتجاوز السوق هذه الأزمة، إضافة إلى، انهيار سوق الأسهم الصيني مما أثير علامات استفهام بشأن نمو الاقتصاد الصيني، ما زادت انتكاس أسعار خام بنحو 18% هذا يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2 - 2) أسعار البترول عند أعلى مستوياتها منذ أكتوبر (2014-2018)

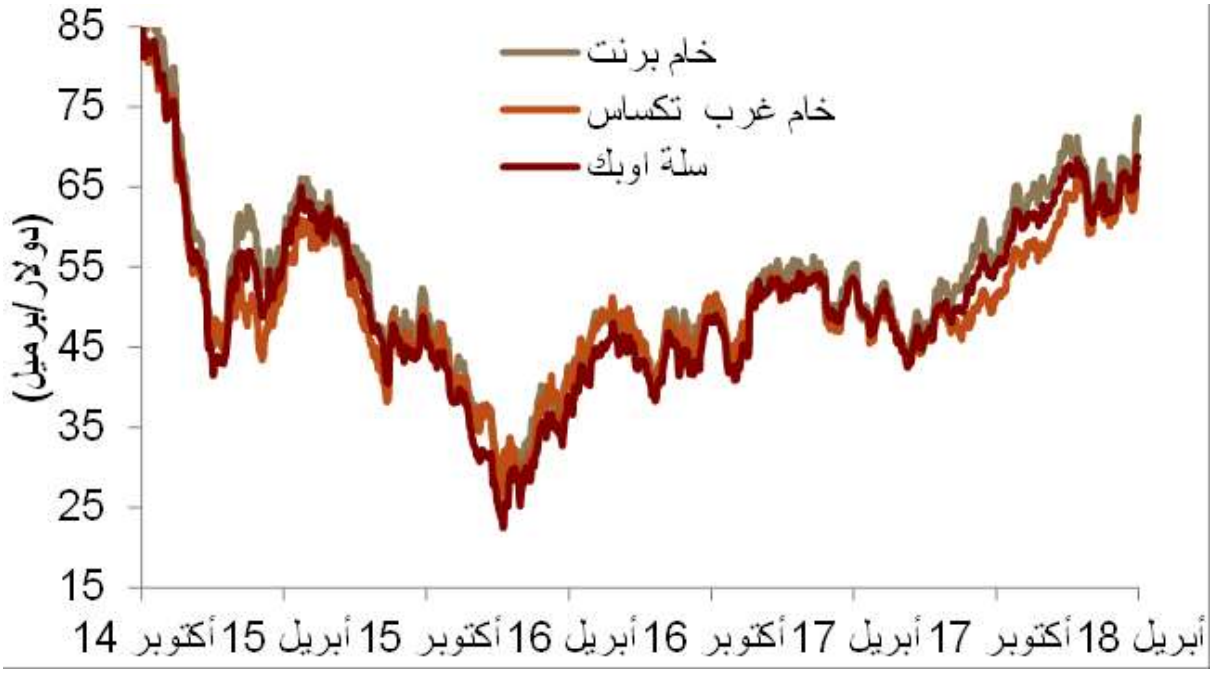

Source : http//www.jadwa.com consulté le 03/01/2019 .

[1] **:**http://www.cbi.iq/document/dr.ahmed.ibrahi-2; consulté le 02/03/2017

كان تباطؤ النمو الاقتصادي في العام واضحا، إذ تزامن الأداء المنخفض في أوربا واليابان مع تراجع معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي في البلدان النامية والناشئة من 7,1% عام 2010 إلى 3,3 % عام 2015، الذي أسهم في تفاقم الأسعار بنسبة تقدر بـ35%، وسيبقى ضعف النمو الاقتصادي، يشكل ضغطا على حجم استهلاك البترول العالمي، ومن المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للبلدان النامية والناهضة إلى 4,7 % عام 2017[1]، شكل هبوط أسعار البترول كسبا اقتصاديا للهند، إذ وصل الطلب الهندي 4% من إجمالي الطلب العالمي على البترول، أي بنسبة نمو 3,6 % لعام 2015، وقد نما الإنتاج الصناعي في الهند بنسبة 6,4 %[2]، التي يمكن توضيحه في الشكل التالي :

شكل رقم (2 - 3) : النمو الاقتصادي (نسبة مئوية /سنويا) للفترة الممتدة (1985-2015)

Source: Prepared by studentdepending on enrgy information administration EIA،www.eia.gov, leconsulté le 21-03-2018

كما أن تراجع الأسعار المفاجئ، عائد إلى وجود تخمة المعروض الذي بلغ 1مليون برميل/يوم في عام 2014 وواصل فائض العرض في السوق لعام 2015 إلى 2,060 مليون برميل/يوم، مسببا زيادة تفاقم الأسعار، مسجلا بذلك أدنى مستوياته إلى 44,4 دولار للبرميل، حيث ازداد إجمالي إنتاج البترول الخام لمجموعة دول الأوبك بمقدار 1,077 مليون برميل/يوم، ومن خارج دولها مقدار 1,32 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 5 % في الربع

[1]: أحمد إبريهي علي، تحليل سوق النفط العالمي، مارس 2016، ص 10-11 ، نقلا من الموقع:

http://www.cbi.iq/document/dr.ahmed.ibrahi-2; consulté le 02/03/2017

[2] : http://www.jarwa.com; consulté le 26/05/2017.

الثالث لعام 2015، نتيجة للزيادات الكبيرة من المملكة العربية السعودية والعراق، التي أدت إلى ارتفاع إنتاج إلى أكثر من 32 مليون برميل/يوم لأوّل مرّة خلال عامين[1].

ومن خارج دولها، بمقدار 1,32 مليون برميل/يوم، حيث قدر عرض البترول من الدول خارج الأوبك بأقل مما كان عليه في2015 بمقدار 700 ألف برميل/يوم لعام 2016 ، وهوعنصر إيجابي لامتصاص الفائض، وفي المقابل سجل إجمالي إنتاج المنظمة أعلى مستوى له لعام 2016 من شهر جانفي إلى حوالي 32,33 مليون برميل/يوم، بزيادة مقدارها 131 ألف برميل/يوم عن مستوى شهر ديسمبر لعام 2015[2]، بحجة المحافظة على حصص أعضائها السوقية، الشكل التالي يوضح لنا العلاقة.

الشكل رقم (2 - 4): العلاقة العكسية بين سعر البترول وفائض العرض

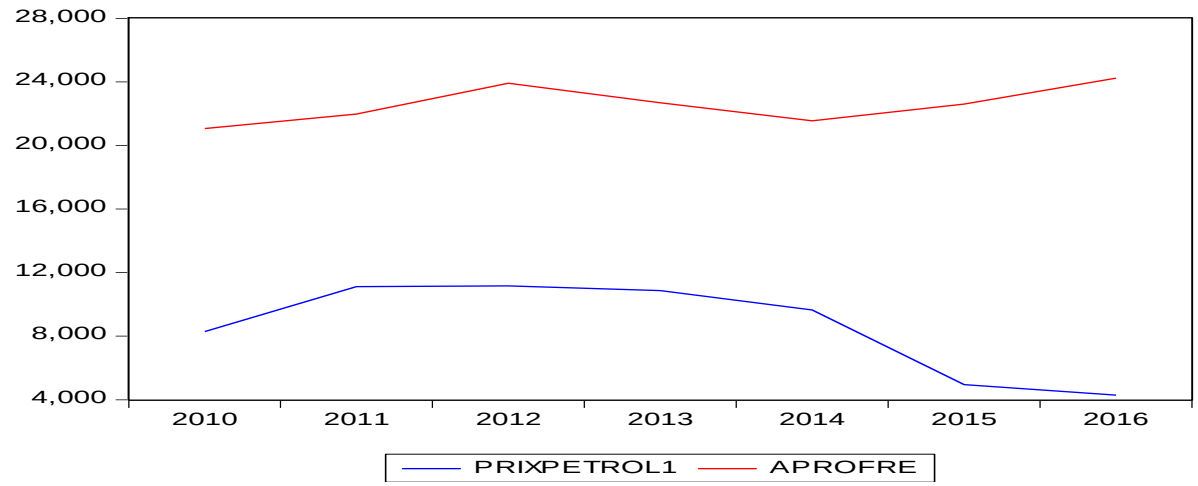

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج Eviews 8 وبيانات :

- **Annual statistical bulletin, organization of the petroleumexportingcountries, 2017 page 48,32**
- **Annual statistical bulletin, organization of the**

يوضح الشكل: حركة فائض العرض وعلاقته بالسعر، في الإطار الزمني للأزمة في أواخر 2014، المبينة بعلاقتها العكسية، بانسجامها مع النظرية في تفسير لتموجات السعر منذ عام 2010، وفترة الأزمنة التي كانت سبب الانهيار الأخير المرتبط بفائض العرض.

[1] : http://www.jarwa.com; consulté le 26/05/2017.

[2]: أحمد بريهي، مرجع سبق ذكره ، ص11.

وعليه، يمكن القول، بأنه يتحدد السعر في السوق عبر تفاعل آني أو تغذية متبادلة بين العرض والطلب، لذا يتطلب امتصاص فائض العرض أو الاستجابة للطلب الزائد في تغيرات في السعر للوصول للتوازن، كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي، مع تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية والناهضة، قد أسهم بنسبة تقدر بـ 35 % في تدهور سعر البترول[1].

في ضوء هذا الانهيار لأسعار البترول، لا زالت سياسة المنظمة الأوبك تولي اهتمامها نحو تغيير استراتيجياتها من سياسة خفض الإنتاج لدعم الأسعار، إلى سياسة الإبقاء على الإنتاج على مستوياته المرتفعة، بحجة الحفاظ على حصتها السوقية نتيجة استمرار المنافسة وسط أعضائها، أفضى اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) في ديسمبر 2016، في فيينا، إلى ارتفاع سعر برميل البترول إلى 50 دولار، إذ وافقت السعودية خلال الاجتماع على خفض إنتاجها البترولي اليومي، في حين سمحت المنظمة لإيران بتحديد مستويات جديدة للإنتاج عند 3,797 ملايين برميل يوميا[2].

كما تجدر الإشارة، إلى أن هناك درجة عالية من عدم اليقين، تكتنف الظروف السياسة والاقتصادية وكذلك القرارات المستقبلية لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بشأن مستويات الإنتاج، ثمة قناعة أن سقوط أسعار البترول منذ أواخر 2014، تجاوز ما تمليه الأساسيات الاقتصادية فهو جزء من معادلة حرب اقتصادية سياسية، حيث صار سعر لتر الوقود ينافس مثيله من لتر الماء، زيادة إلى آثاره على كلا من المستهلكين والمنتجين.

المطلب الثاني : تأثير أسعار البترول على الدول المصدرة والمستوردة له:

تراجعت صادرات الدول المنتجة للبترول تحت وطأة أثار وانعكاسات صدمات أسعار البترول، فقد تأثرت صادرات البترول بسبب تراجع وتيرة النمو الاقتصادي، والانخفاض الحاد في طلب الأسواق الأمريكية، الأوروبية والآسيوية، تجدر الإشارة إلى أن انخفاض أسعار البترول يؤثر بصورة إيجابية على النمو الاقتصادي في الدول المستوردة للبترول.

[1] : http://www.cbi.iq/document/dr.ahmed.ibrahi-2; consulté le 02/03/2017 .

[2] : http://www.makkahnp.com; consulté le 30/01/2017.

2-1 تأثير تقلبات أسعار البترول على الدول المنتجة:

تأثرت وتضررت بعض الدول النامية المنتجة للبترول، من الانخفاض المتسارع في أسعار البترول، حيث تراجعت إيراداتها البترولية متأثرة بذلك ماليتها العامة ومشاريعها الاستثمارية، من أهم هذه الدول اليمن، السودان، ليبيا، دول مجلس التعاون والجزائر، بالقابل خلال الطفرة البترولية، تراكم لدى بعض الدول المصدرة للبترول، حجم سيولة كبيرة، ذات الأعداد العالية من السكان وذات المستويات المنخفضة من التصنيع، التنويع الاقتصادي وذات الاستثمارات الأجنبية المنخفضة، واجهت سلسلة من التحديات التي تعاظمت وتفاقمت[1]، عقب صدمة الأسعار البترولية التي عانت بعدها هذه الدول من تزايد معدلات البطالة وتجميد بعض النفقات العامة والتمييز بين القطاعات،

الجزائر ستتمكن على المدى المتوسط من استيعاب التراجع في سعر البترول، بفضل انخفاض مستويات الدين العام ووفرة الاحتياطات النقدية، لكنها معرضة على المدى الأبعد لمواجهة شح في المالية العامة بسبب الاعتماد الشديد على صادرات البترول والغاز[2]، التي تصل إلى أكثر من 95 %، في المقابل، سيواجه كل من اليمن وليبيا تداعيات كبيرة، كما سيواجه العراق آفاقا صعبة بسبب الأوضاع التي يشهدها، في بلد حطمته الحرب ويخوض حاليا حربا مكلفة لإعادة الاستقرار الأمني[3]، غير أن، السعودية مع احتياطاتها من العملات الأجنبية، تستطيع تحمل التراجع في أسعار البترول أكثر بكثير من غيرها من الدول، مما يجعلها مستمرة بالحفاظ على حصتها في السوق على حساب منافسيها في منظمة الدول المصدرة للبترول وغيرها من الدول المنتجة، وكنا قد وضحنا ذلك في الفصل السابق.

كما تأثرت اقتصاديات الدول النامية المنتجة للبترول، بصورة مباشرة بالتراجع الواضح والملموس في الاستثمار الأجنبي وتحويلات العاملين بالخارج، وتراجع العائدات

---

[1]: يوسف بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 256

[2]: التقرير السنوي رقم (08)، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أفريل 2015، ص 17.

[3]: التقرير السنوي رقم (08)، مرجع وموضوع نفسهما.

السياحية، من أهم هذه الدول: الأردن، مصر، سوريا، لبنان وتونس[1]،حيث تضررت قيمة الشركات الطاقوية، وارتفعت مخاطر الائتمان الناشئة في هذا القطاع.

كما أن لانخفاض أسعار البترول أثار على جدوى تطوير مصادر أخرى للطاقة، مثل الغاز الطبيعي، الفحم، الطاقات المتجددة[2] المولدة من المساقط المائية والمصادر الشمسية والرياح والجيو-حرارية والعضوية، على سبيل المثال، بالرغم من نمو العالي والزيادة الملموسة في أهميتها النسبية في توليد الطاقة الكهربائية في السنوات الماضية في الولايات المتحدة، إلا أن نسبتها في مجموع استهلاك الطاقة، لم تزداد إلا بنقطة واحدة من 7 % في 1990 إلى 8 % في 2013، مع العلم أن هذا التطور، وقع في بيئة مساندة أي في ظل أسعار البترول العالية[3].

أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض أسعار الغاز في المناطق (مثل الجزائر)، التي يسود فيها التسعير بعقود، حيث يرتبط تسعير الغاز بالبترول الخام أو منتجاته، فسعر الغاز الطبيعي الذي بلغ في 01 جويلية 2014 نحو 4,5 دولار للوحدة الحرارية، وصل إلى نحو 2,8 دولار في جانفي 2015 وإلى نحو 1,7 دولار في مارس 2016، مع ذلك لكل واحد من أنواع مصادر الطاقة قواعد لعبة خاصة به[4].

قد يؤدي استمرار انخفاض أسعار البترول إلى تراجع إنتاج غالبية البلدان النامية المصدرة للبترول، بنسبة وصلت إلى حوالي 40 % أو أكثر.

تواجه البلدان النامية المصدرة للبترول في المنطقة،(باستثناء الجزائر وإيران بعد رفع العقوبات)، ضربة مزدوجة تتمثل في انخفاض أسعار البترول والحرب، ما يدلي بها على إبقائها على حافة الهاوية، مع وقوع أضرار كبيرة بقطاعاتها البترولية وهبوط إنتاج البترول بنسبة وصلت إلى حوالي 40 % لا أكثر، لا تزال مطلوبا، تقليص أكبر من نفقاتها، بتقدير من

---

[1]: يوسف بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[2]: شموئيل إيفن، غيران يشيف، الآثار الإستراتيجية للتطورات في سوق النفط العالمية على الشرق الأوسط، حياة وسوق، السنة السادسة، العدد 275، الأحد 12 فيفري 2017، ص 12.

[3]: علي ميزرا، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2015، ص 12.

[4]: شموئيل إيفن، غيران يشيف، مرجع وموضوع نفسهما.

الصندوق، إنه تثقل على النمو الاقتصادي في المنطقة أزمات أمنية، إضافة إلى تيار اللاجئين من المناطق التي تعيش حالة الحرب، في المقابل، من المتوقع انتعاش الاقتصاد الإيراني في ضوء رفع العقوبات عن الدولة من الصفر في المائة في العام 2015 إلى 1,4 %في العام 2016 وفي العام 2017 سيبلغ 3,7 %، هذا ما يعزز معدل النمو الاقتصادي في إيران، بما يفوق الآثار السلبية لهبوط أسعار البترول، وفي المقابل تحتاج إيران إلى مئات المليارات من الدولارات لتحديث حقولها البترولية، من أجل إعادة الإنتاج إلى مستوياته قبل فرض العقوبات[1].

شهدت غالبية البلدان النامية المصدرة للبترول، لاسيما السعودية والإمارات العربية المتحدة، اختلالات الاقتصاد الكلي، التي تستمد أثارها على الأرجح إلى غاية 2018، حينها بدأت تعيد النظر في نفقاتها الضخمة والبدء بتقليص الميزانية، بما في ذلك تقليص الدعم الحكومي للوقود، الكهرباء والمياه.

من المتوقع، أن يتدهور مركز المالية العامة والأرصدة الخارجية لهذه المجموعة، من البلدان النامية المصدرة للبترول عام 2015، ليصل العجز إلى 10,3 % و8,4 % من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، ويبرز ذلك في ليبيا، حيث سيتجاوز عجز الموازنة 55% من إجمالي الناتج المحلي، ويبلغ عجز المعاملات الجارية 70% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وتشكل الأجور والرواتب في ليبيا 60 % ويشكل الدعم 1l4 إجمالي الإنفاق الحكومي.وفي حالة انتعاش أسعار البترول وانحصار الصراعات، فقد تشهد هذه البلدان تحسنا في مداخليها البترولية[2].

2-2 تأثير تقلبات أسعار البترول على الدول المستهلكة للبترول:

عانت وتأثرت اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول من الانكماش الاقتصاد الأوروبي والصيني، مؤثرة بذلك على التجارة الخارجية لدول المنطقة، في المقابل انخفاض مجموع استهلاك البترول في دول مجموعة التعاون الاقتصادي من 48,2 مليون برميل/يوم سنة 2000

[1]: شموئيل إيفن، غيران يشيف، مرجع سبق ذكره، ص:13

[2]: مجموعة البنك الدولي، التفاوتات والانتفاضات والصراع في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص5-6.

إلى 45,7 مليون برميل/يوم. من جهة أخرى زاد استهلاك الدول النامية والصاعدة من 28,7 مليون برميل/يوم في2000 إلى 46,7 مليون برميل/يوم في 2014[1].

ظاهرا، يفترض بالانخفاض في أسعار البترول، يؤدي مكاسب الدول إلى تحسين في موازين مدفوعاتها، خاصة بالنسبة للدول عالية الاستهلاك كأوربا والصين واليابان وبالذات في عام 2015. ويتوقع أن يستمر الأمر كذلك إذا بقيت الأسعار تحوم حول مستوياتها العالية أو تنخفض أكثر، كما ظهرت دعوات في الدول المستهلكة خاصة المتقدمة، لاستغلال انخفاض أسعار البترول بفرض ضرائب على استهلاكه ليتسنى تمويل استخدامات عامة ضرورية.[2]

سينتقل تأثير انخفاض الأسعار بالإيجاب لكل من لبنان والأردن باعتبارهما من مستوردي البترول، في تحسين ميزان المدفوعات ومركز المالية العامة لكل البلدين، خاصة لبنان لأن فاتورة الدعم الكبيرة ستنخفض وسيساعد في زيادة صافي الدخل المتاح للإنفاق لدى المستهلكين، كما يمكن أن تجني المغرب وتونس منافع أكبر من انخفاض أسعار البترول، هو ما يحسن من وضع حساب المعاملات الجارية لديهما من خلال انخفاض فواتير الاستيراد[3]، بالمقابل اقتصاد المغرب، يعتمد بشدة على الزراعة، بالتالي يمكن أن يتأرجح معدل النمو بين الارتفاع والهبوط تبعا للأحوال المناخية، أما مصر هي دولة تستورد البترول أكثر مما تنتج بحجم 3,7 مليار دولار، عليه فقد ساهم انخفاض أسعار البترول في توفير النفقات على الطاقة، مع ذلك فإن استمرار التدهور في سوق البترول من شأنه أن يمس بقدر أكبر في مصادر الدخل لديها، فاستمرار الوضع المتدهور سيكون ذا تأثير سلبي على الاقتصاد المصري، كما أنه، إذا بقيت أسعار البترول متدنية فسيحظى الأردن بصفته مستورد للبترول على تحويلات مالية أقل من العاملين في الخليج، ناهيك عن الفلسطينيون في الضفة، فسيتأثرون بتقليص القطاع فيتلقون بضع مئات ملايين دولارات من العاملين الفلسطينيين في الخليج، وكذا المساعدات المالية[4] من دول الخليج وشمال إفريقيا.

---

[1]: مجموعة البنك الدولي، التفاوتات والانتفاضات والصراع في العالم العربي، مرجع نفسه، ص 6.

[2]: علي ميزرا، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3]: مجموعة البنك الدولي، مرجع نفسه، ص 9.

[4]: شموئيل إيفن، غيران يشيف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الثالث : مكاسب وخسائر المستهلكين والمنتجين من انخفاض أسعار البترول:

يفترض أن انخفاض أسعار البترول، يعتبر مكسبا للدول المستوردة فقط، بينما في الحقيقة تمتد المكاسب إلى الدول المنتجة أيضا، التي تستهلك من البترول أكثر مما تنتج، فهي في المحصلة تكتسب أكثر مما تخسره من انخفاض أسعار البترول للمنتجات البترولية.

- **مكاسب وخسائر المستهلكين و المنتجين :**

سيتم التوضيح من خلال جدول مكاسب وخسائر مستهلكي ومنتجي البترول نتيجة انخفاض أسعار البترول:

جدول رقم (2 - 3) مكاسب و خسائر مستهلكي و منتجي البترول نتيجة انخفاض أسعاره

	المكاسب (+) والخسائر (-) بمليارات الدولارات								
	2014 مقارنة مع 2013			2015 مقارنة مع 2014			2016 مقارنة مع 2015		
	المنتجين	المستهلكين	الصافي	المنتجين	المستهلكين	الصافي	المنتجين	المستهلكين	الصافي
أوربـــا	-11,1	41,5	30,4	-62,8	232,4	169,6	4,6	-17,2	-12,6
فرنسا	-0,2	5,1	5	-1	28,7	27,7	0,1	-2,1	-2
ألمانيا	-0,46	6,97	6,52	-2,56	38,46	35,91	0,15	-2,29	-2,14
المملكة المتحدة	-5,2	8,8	3,6	-29,4	49	19,6	2,2	-3,6	-1,5
إفريقيـــا	-24,9	10,4	-14,5	-141,4	58,5	-82,9	10,4	-4,3	6
الجزائر	-4,9	1,1	-3,8	-27,9	63	-21,6	2,1	-0,5	1,6
مصر	-1,9	2,2	0,3	-10,8	12,2	1,4	0,8	-0,9	-0,1
ليبيا	1,5	0,7	-0,8	-8,4	3,9	-4,4	0,6	-0,3	0,3
العالـــم	-2,66	265	-2	-1510	1482	-28	111	-110	1
دول الأوبك	-104	26	-78	-580	144	-436	34	-9	26
دول خارج الأوبك	-162	238	76	-906	1315	409	53	-78	-25
دول التعاون الاقتصادي (OECD)	-73	133	59	-409	732	323	24	-44	-19
الدول الأخرى (non-OECD)	-193	132	-61	-1078	727	-350	64	-43	20

المصدر: علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ملف ندوة، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7 نوفمبر 2015، ص:11.

يتضح من الجدول أنه:[1]سجلت الدول المتقدمة مكاسب صافية والمقدرة بـ 59 مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه مكاسب المنتجين 133 مليار دولار خلال سنة 2014 لترتفع خلال 2015، وتصل مكاسبها الصافية 323 مليار دولار التي زاد انحدار أسعار البترول خلال ذات السنة، لتتحول إلى خسارة خلال سنة 2016 فتسجل 19 مليار دولار في المقابل، تتحمل الدول النامية والصاعدة خسارة صافية قدرت بـ 61 مليار دولار و350 مليار دولار في السنتين 2014-2015، وتكسب من خسارتها في 2016، وعلى مستوى تقسيم العالم بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك، فدول خارج الأوبك حققت مكاسب على حساب دول الأوبك خلال سنوات الصدمة (2014-2015)، بينما حققت خسائر خلال 2016 لحساب دول الأوبك خلال 2016.

عنـد مقارنة 2013 مع 2014، يتضـــح أن منتجي أوربا تحملوا عبء خسارة قدرت بـ 11,1 مليار دولار، في المقابل اكتسب 41,5 مليار دولار من استهلاك المنتجات البترولية، زادت مكاسب المستهلكين خلال شدة انحدار أسعار البترول، التي وصلت إلى 232,4 مليار برميل خلال 2015 أي بصافي المكاسب 170 مليار دولار، بينما في 2016 حين ارتفعت الأسعار بنسب قليلة، بلغت مكاسب المنتجين 5 مليار دولار، في المقابل سجل مستهلكي أوربا خسارة مقدرة بـ 17 مليار دولار بصافي خسائر 13 مليار دولار. أما بالنسبة لدول إفريقيا فالأمر ينعكس، تحملت صافي خسائر البالغة 14,5 مليار دولار سنة 2014، أما 2015 فتفاقمت الخسارة حينها، ووصلت إلى 82,9 مليار دولار وفي المقابل سجلت مكاسب صافية خلال 2016 والتي قدرت بـ 6 مليار دولار.

وفي ضوء ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن التأثيرات جاءت مزدوجة، تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار البترول، وقد أدى هذا الأخير عمليا إلى آثار سلبية على مكاسب الدول النامية المصدرة للبترول بما فيها: (السعودية، العراق، الجزائر، ليبيا، قطر، البحرين، الإمارات العربية، عمان،...) والتي انعكست على إيرادات تلك الدول وحدث ما يسمى بالجمود الاقتصادي. الجزائر واحدة من تلك الدول قد تأثرت مكاسبها من انخفاض أسعار البترول، ادن ما حال نشاطها الاقتصادي عقب تلك الصدمة ؟

[1]: علي ميرزا، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

المبحث الثالث: تأثير صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

تواصل محروقات الجزائر هيمنتها على الصادرات، حيث تمثل 92,9% من مجموعها، إذ تعتبر من بين اللاعبين في تجارة البترول، لاسيما وأن البترول يلعب دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد اقتصادها على نسبة شبه كاملة على القطاع البترولي للحصول على العملة الصعبة.

المطلب الأول: الإمكانيات البترولية الجزائرية

تمتلك الجزائر إمكانيات بترولية معتبرة، سيتم إبراز ذلك، من خلال دراسة تطور إنتاج البترول واحتياطاته.

1-1تطور الاحتياطي المؤكد في الجزائر:

تعد الاحتياطات قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج البترولي، إذ تعتبر الجزائر من بين أحد اللاعبين في سوق البترول محتلة المرتبة الخامس عشر عالميا، تعد ثامن دولة عربية من حيث الاحتياط بعد كل من السعودية، إيران، العراق، الكويت، الإمارات العربية، ليبيا، قطر، كما يمكن توضيح ذلك، من خلال الاحتياطات المؤكدة في الجدول التالي:

جدول رقم (2 - 4): تطور الاحتياطي المؤكد من البترول للجزائر خلال الفترة (2000-2017)

(الوحدة: مليار برميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي	11,3140	11,3140	11,314	11,800	11,350	12,27	12,20
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20
السنوات	2014	2015	2016	2017			
الاحتياطي	12,20	12,20	12,20	12,20			

Source: OPEC, Annuel statistical bulletin, Cd Rom and web version, 2007, World Proven Crud Oil reserves by country 1980-2007, Oil and Gaz data .

- معطيات جدول رقم (1 - 2).

تميزت تقديرات الاحتياطي المؤكد بالجمود النسبي خلال الفترة الممتدة بين 2006 إلى غاية 2017، وقد قدرت بحوالي 12,20 مليار برميل، يشير هذا الثبات إلى انحصار النشاط الاستكشافي في محيط الحقول البترولية المنتجة، في ظل محدودية الاستكشافات البترولية في الوقت الحالي، فإن نظرية الذروة لهذا الاحتياطي تزداد كلما زاد معدل استخراج البترول، بينما تزداد تكلفة الاستخراج كلما امتد الاستخراج إلى احتياطات ذات جودة أو نقاء أقل، كما أن بعض المتمسكين لفرضية "الذروة البترولية" يحذرون من أن الإنتاج العالمي للبترول قد بلغ ذروته عام 2006، وأنه سيتراجع إلى النصف لحلول عام 2030[1].

1- 2 تطور إنتاج البترول في الجزائر:

سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2 - 5): تطور إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة الممتدة(2000-2017)

(مليار برميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإنتاج	796,0	776,6	729,9	942,4	1311,4	1352,0	1368,8
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإنتاج	1371,6	1356,0	1216,0	1356,0	1216,0	1189,8	1257,0
السنوات	2014	2015	2016	2017	نسبة تغير 2017-2016		
الإنتاج	1193,0	1157,1	1146,3	1061,0	7,4		

Source:-OPEC, Annuelstatistial Bulletin, CD Rom and Web version, 2007, world crud oil production by contry, 1980-2007, Oil and Gaz data, 2007

- بالاعتماد على الجدول رقم (1 - 3).

[1]: بوعوينة مولود، هاشم جمال، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 03، العدد 05/ 2017، ص 126.

مع بداية الألفية الجديدة دخل قطاع البترول في حالة من الانتعاش، عرفت الفترة الممتدة من 2003-2007 فيها الإنتاج، مستوى غير مسبوق ولعل ذلك راجع إلى تزايد الطلب العالمي على البترول، وكذا الجهود المبذولة في البحث والتنقيب، كما أن السلطات الجزائرية فتحت المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، من خلال قانون المحروقات سنة 2005، حيث بلغ عدد الشركات ما يفوق 50 شركة، تنشط بالشراكة مع سوناطراك مما ساهم في تطور الطاقة الإنتاجية للبترول الخام في الجزائر[1]، غير أنه، سجل انخفاض في الكمية المنتجة من سنة 2008 إلى غاية 2012 بسبب الأزمة المالية العالمية، وفي سنة 2013 عاد ليتعافى نوعا ما حيث سجل الإنتاج فيها 1257,0 مليار برميل غير أن مع التقلبات الحادة لأسعار البترول في جوان 2014، انخفض الإنتاج خلال عام 2017ليصل إلى أدنى مستوياته منذ عام، 2014 إذ قدرت بمتوسط 1,061 مليار برميل/يوم مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 85,3 مليار برميل أي ما يعادل نسبة 7,4% بالمقارنة مع مستويات عام 2016.

في الخامس والعشرين من شهر ماي 2017، قررت دول الأعضاء في منظمة الأوبك والدول غير الأعضاء، تشكيل لجنة وزارية عليا لمتابعة منبثقة لمهمتها الرئيسية وضع آلية شهرية لمراقبة معدلات إنتاج البترول بما يضمن الالتزام بقرار خفض الإنتاج المتفق عليه، بهدف دعم الأسعار، وتحقيق الاستقرار في السوق البترولية، والجزائر واحدة من بين دول الأعضاء، الطالبة بخفض الإنتاج[2] والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]: زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية للفترة الممتدة (1980-2014)، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 5.

[2]: تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

جدول رقم(2 - 6): تطور في إنتاج الجزائر من البترول بعد اتفاق الخفض

(مليون برميل/يوم)

مستوى الإنتاج المرجعي	الكمية المتفق على خفضها	ديسمبر 2017	التغير بين ديسمبر 2017 والمستوى المرجعي
1,089	0,050	1,037	0,052

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص:42.

وقد بلغ متوسط نسبة التزام الجزائر، باتفاق خفض الإنتاج إلى حوالي 1,037 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى لها منذ تفعيل اتفاق خفض الإنتاج ما أثر على إيراداتها البترولية.

3-1 كميات البترول المصدرة في الجزائر (مليون طن)

تعد قيمة الصادرات البترولية، المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والداعم الرئيسي لقاعدة الاقتصاد الجزائري.

جدول رقم(2 - 7) : كميات البترول المصدرة في الجزائر (مليون طن)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الكميات المصدرة	461,1	441,5	566,2	741,0	893,2	970,3	947,2
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكميات المصدرة	1253,5	841	747	709	843	808,6	744
السنوات	2014	2015	2016	2017			
الكميات المصدرة	622,9	642,2	668,3	632,6			

Source: OPEC, Annuel statistical bulletin, Cd Rom and web version, 2007, Crad Oil exports by country, 1980-2007, Oil and Gaz data

-OPEC, annuel statistical bulletin, organisation of the petroleum exporting countries, 2013, p 49.

-OPEC, Annuel Statistical Bulletin, organisation of the petroleum countries, 2014, p 49.

- اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2 - 4).

تراجعت كميات البترول المصدرة من 1253,5 مليون طن لتصل إلى 841 مليون طن لسنة 2008 بنسبة 2,4%، ترابطا مع عودة انتعاش نمو الطلب العالمي، تحسنت أسعار البرميل بوضوح في السوق العالمي لسنة 2011، ما أدى إلى ارتفاع متوسط الكميات المصدرة للبترول إلى 843 مليون طن.

بينما، أدت الأزمة البترولية المستمرة، إلى انخفاض كبير في قيمة صادرات المحروقات لـ 2015، حيث أشارت بيانات حركة أسعار البترول التي أعطت صورة توضح الآثار السلبية التي نجمت عن حركة الأسعار خلال عام 2014، ففي عام 2015 إثر زيادة تفاقم الأسعار، قدرت قيمة صادرات البترول إلى أقل مستوى له بلغت 13,661مليار دولار، كما يلاحظ ارتفاع قيمتها من 11,812 مليار دولار إلى 12,478 مليار دولار للسنوات على التوالي 2016، 2017، وذلك نظرا لارتفاع مستويات الأسعار خلال عام 2017 بنسبة 29%، ويمثل ذلك ارتفاعا بمقدار 6,66 مليار دولار أي بنسبة 21,7%، كما يمكن توضيح ذلك من خلال جدول قيمة صادرات البترول.

جدول رقم (2 - 8): قيمة صادرات البترول للجزائر (2013-2017) (مليار دولار)

	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة صادرات البترول للجزائر	29,807	26,976	13,661	11,812	12,478

المصدر: تقرير الأمين العام الرابع والأربعين، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص76.

المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار البترول على نشاط الاقتصاد الجزائري:

يمكن توضيح ذلك، بدراسة انعكاس تطور أسعار البترول على الاقتصاد الوطني، من خلال دراسة علاقة أسعار البترول بالناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ودراسة وضعية الموازنة العامة في الجزائر.

2-1علاقة أسعار البترول بالناتج المحلي الإجمالي:

يتبين ذلك من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (2 - 5): علاقة أسعار البترول بالناتج المحلي الإجمالي بأسعاره الثابتة (بالدولار)

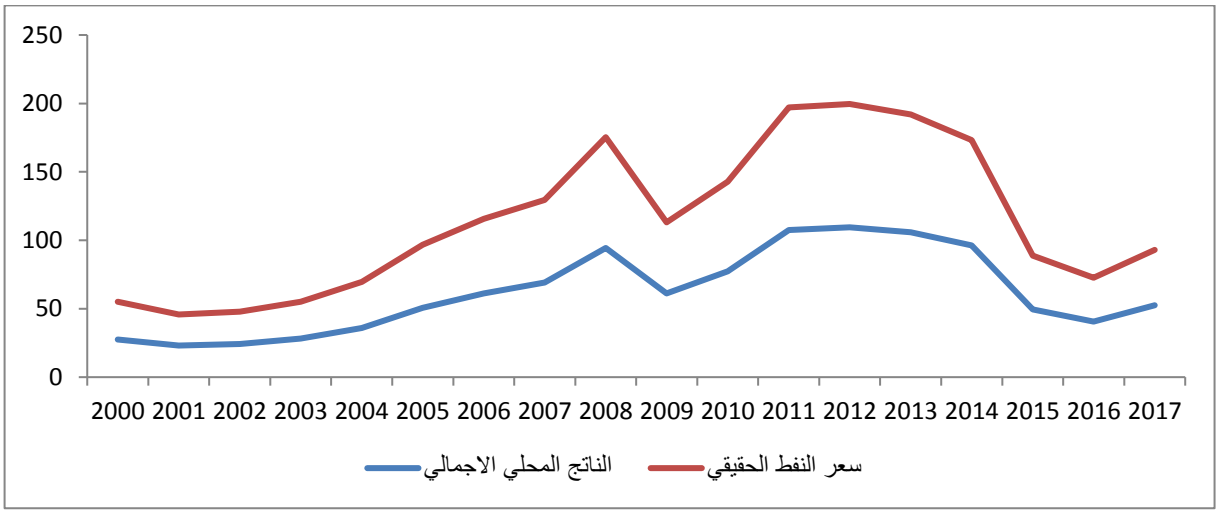

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على بيانات :

- البنك الدولي للاحصائيات
- تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابيك ؛ مرجع سبق ذكره، ص63

أدى بقاء سعر متوسط البرميل للبترول في مستوياته العالية إلى حمل عائدات المحروقات إلى 4951,5 مليار دينار، بزيادة تساوي 20,1% مع سنة 2007، إلا أن، بدأ الاقتصاد الجزائري من الثلاثي الرابع لـ 2008، في تحمل صدمة خارجية لتزايد حدة الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى تراجع أسعار البترول إلى 88,22 دولار للبرميل في السداسي الثاني من نفس السنة، وذلك بعد انتقال من 74,95دولار في 2007 إلى 111,51 دولار، بصفتها قناة تنتقل عبرها آثار الركود في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,82%.

لوحظ تحسنا في الأسعار لسنة 2011(112,94دولار للبرميل) وفي 2012 (111,5 دولار للبرميل) وفي 2013(109,53 دولار للبرميل)، مؤثرا بذلك في الناتج المحلي الإجمالي 2011(2,89%) 2012(3,37%) وفي 2013 (2,76%).

كما تبرز التطورات أسعار البترولوكذا نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاتجاه التنازلي المستمر، نتيجة لانخفاض الأسعار في الثلاثي الرابع لـ 2014 (75,38دولار

للبرميل)، واستمر هذا الاتجاه في 2015ليبلغ متوسط سنوي (49,5دولار للبرميل)، مؤثرا في انخفاض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لـ 3,76%، ليزيد حدة الانخفاض لسنة 2016 إلى مستوى يقل عن 40,7دولار للبرميل، متماشيا بذلك مع نسبة الناتج المحلي الإجمالي 3,3%.

كما خلّف ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة وتباطؤه الواضح في البلدان الناشئة والنامية، ضعف في الطلب على المحروقات، مما زاد من انخفاض سعر البرميل لسنة 2015 في ظرف فائض في العرض، مسببا تراجع كميات صادرات البترول إلى 642,2 مليون طن، للإشارة، إلى أن الكميات المصدرة محددة من طرف منظمة الأوبك، فليس للجزائر الحق في طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناقصة من انخفاض أسعار البترول، في حين عرفت صادرات البترول انتعاشا في 2017، إذ سجلت قيمة صادراتها إلى نحو 12478 مليون دولار.

2-2 نسبة مساهمة قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الإجمالي

إن التبعية القوية للجزائر إلى صادرات المحروقات، وضعف تغطية الاحتياجات الغذائية، بواسطة الإنتاج الفلاحي والنمو الصناعي غير الكافي، كلها عوامل تؤثر في وتيرة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (2 - 6): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة 2012-2016.

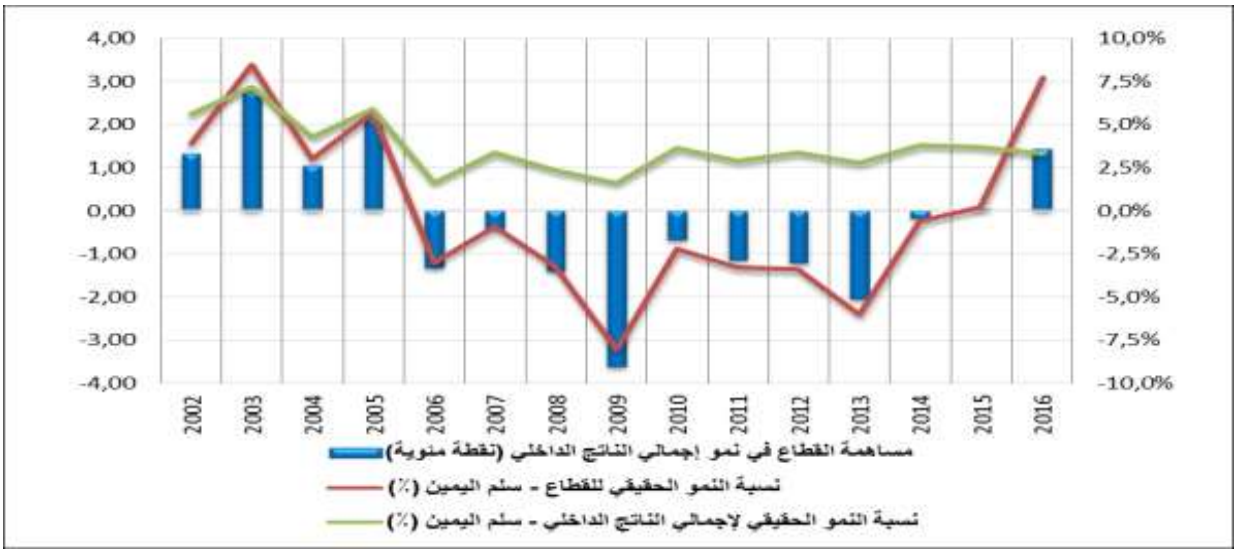

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 27.

يتضح من الشكل أعلاه، أنه نما الناتج المحلي بنسبة 2,4% في سنة 2008 مقابل 3%من سنة 2007، وبتراجع يساوي 2,7 نقطة مقارنة مع 2005، سجلت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي 23,14% لسنة 2008، كما قدر إجمالي الناتج الداخلي بمبلغ 12.049,5 مليار دينار في سنة 2010، بتزايد في الحجم قدره 3,3% متجاوزا وتيرة سنة 2007، حيث ارتفعت إيرادات الصادرات بنسبة 25,9% [1] بمساهمة قطاع المحروقات بنسبة 17,61%، بالرغم من انخفاض حجم المحروقات المصدرة، لكن ارتفاع أسعار البترول، سمح للحد من الآثار السلبية على الاقتصاد الجزائري.

قدرت نسبة مساهمة إيرادات قطاع البترول في الناتج الداخلي الإجمالي، منخفضة إلى 18,78% لعام 2012 عن سابقتها من 20,33%، كما أن، تردد نمو الطلب العالمي وانخفاض إنتاج المحروقات لسنة 2013، أثر على انخفاض نسبة مساهمة إيرادات الموارد البترولية للجزائر على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17,36% سنة 2013. تعزّز النشاط الاقتصادي في 2015 بوتيرة نمو عالية، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي 3,76%، من جهة أخرى، انخفضت نسبة مساهمة إيرادات البترول في الناتج المحلي الإجمالي 9,06% في 2015، إذا ما قورنت بنسبة 15,71% خلال 2014، كما أدى التدهور الحاد في سوق البترول خلال ذات السنة، إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة 1998، ما سمح، إلى تخفيض نسبة مساهمة إيرادات البترول ووصولها إلى 10,92%[2] خلال 2016.

[1]: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 21.

[2]: تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016،ص 36.

3-2 وضعية الموازنة العامة في الجزائر:

سيتم دراسة وضعية الموازنة العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2 - 9):وضعية الموازنة العامة للجزائر للفترة (2000- 2016) (مليارديـنار)

	إجمالي الإيرادات	ضبط الإيرادات	الإيرادات البترولية	إجمالي النفقات	رصيد الموازنة
2000	1578,1	453,2	1211,98	1178,1	400
2001	1505,5	123,9	1147,19	1321,0	184,5
2002	1603,2	26,5	1006,80	1556,6	52,6
2003	1974,4	448,9	1350,48	1690,2	284,6
2004	2229,7	623,5	1569,71	1891,8	337,9
2005	3082,6	1368,8	2352,02	2052,0	1030,6
2006	3639,5	1798,0	2798,77	2453,0	1186,8
2007	3679,9	1738,8	2789,36	3108,5	579,3
2008	5190,2	2288,2	4089,87	4191,0	999,5
2009	3675,1	400,7	2410,86	4246,3	-570,3
2010	4392,9	1318,3	2903,70	4466,9	-133,2
2011	5790,1	2300,3	3977,79	5853,6	-63,5
2012	6339,12	2535,0	4183,81	7058,1	-718,8
2013	5957,5	-70,2	3687,69	6024,2	-66,6
2014	5738,4	-1155,0	2146,16	6995,7	-1257,3
2015	5103,1	-2336,0		7656,3	-2553,2
2016	5042,2	-1318,2		7383,6	-2341,4

Source: Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie 2016, p:111.

- بنك الجزائر، تقارير سنوية للسنوات: 2003، 2006، 2008، 2013، 2015، 2016.

سمح ارتفاع إيرادات الميزانية خلال 2000-2010، المتأتية من إيرادات المحروقات بتشكيل مخزونات معتبرة للإدخارات المالية للخزينة العمومية في صندوق ضبط الإيرادات، إلا أنه عقب الصدمة الخارجية سجلت الإيرادات البترولية انخفاضا من 2288,2 مليار دينار سنة 2008 إلى 400,7 مليار دينار خلال 2009، مؤديا بذلك تسجيل عجزا في الميزانية العامة

المقدر بـ570,3 مليار دينار، في المقابل، لا يمثل سوى 1,1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,7% في 2009، كما نتج عن التحسن لـ 2010 الارتفاع القوي في إيرادات صادرات المحروقات، المتأتي من ارتفاع أسعار البترول، حيث ساهمت إيرادات المحروقات، في زيادة الإيرادات الإجمالية لسنة 2010 بواقع 70%، بالمقابل انتقلت إيرادات البترول من 400,7 دينار في 2009 إلى 1318,3 مليار دينار في 2010، استمرت تلك الطفرة إلى غاية صيف 2014، غير انه، سرعان ما تلاشت هذه الطفرة المالية، لتجد الموازنة العامة نفسها أمام عجز حقيقي، يشير إلى عدم قدرة الإيرادات الإجمالية لتغطية نفقاتها، كيف لا؟ وأن الاقتصاد الجزائري مرهونا بأسعار السوق العالمية للبترول، فإنه من غير الحكمة الاتكاء على مورد متعلق بما تجوب به الأرض لا غير وقرارات السوق العالمية .

كما نتج، عن الانخفاض في الإيرادات الجبائية البترولية بحوالي 30% عقب الانخفاض المقارب لـ 47% من متوسط سعر البرميل عجزا في الميزانية، في حين، بلغت إيرادات المحروقات 27917,5 مليون دولار سنة 2016 مقابل 33080,6 مليون دولار سنة 2015، أي بانخفاض قدره 5163,1 مليون دولار، مسجلا عجزا قدره 2341,4 مليون دينار، في ظرف يتسم بالارتفاع الطفيف للأسعار، إذ تنتقل نسبة إيرادات المحروقات إلى 33202,8 مليون دولار لسنة 2017.

للإشارة، بقدر الأهمية التي تعنيها هذه العوائد الجاهزة كمصدر لتمويل الفاعليات الاقتصادية والتنموية لديها، فإنها تصبح في عدد من حالتها وقودا لممارسات فساد متفاوتة الدرجات.

4-2 النتائج المترتبة عن الفساد على عجز الموازنة العامة:

إن الاتكاء المفرط على الجباية البترولية جعل للتقلبات السعرية البترولية من أهم المحددات الرئيسية لاختلال توازن الاقتصاد الجزائري، وفي المقابل يعني الحصول العجز المزمن في الميزانية وجود قصور واضح ومستمر في مالية الدولة التي تمثل تحديا عليها التصدي لها، لكن يستعصي عليها تجاوزه في أغلب الأحيان، ويفسح استمرار حالة العجز

مجالا واسعا للممارسات ومناورات ذات أبعاد اقتصادية وسياسية متنوعة[1]، هذه الحالات واقعة ومتكررة لا ريب، لكنها حينما تستشري تصبح مسببا لزرع فساد عميق يسدّ الطريق على كل امكانية لتقدم حقيقي، فإنها ترقى حينئذ إلى مستوى "لعنة الموارد"، التي غالبا ما استقطبت الإنهيار المادي والأخلاقي.

يمكن إجمال الآثار المترتبة عن الفساد في عجز الموازنة العامة في النقط التالية:[2]

- إضعاف دور الحكومة وكفاءتها في الحقل الاقتصادي أداءا وتمويلا؛
- تراجع الاستثمار الرأسمالي الحكومي، ما يضعف مصادر الإيرادات العامة عن طريق تقليص أرباحه المتوقعة؛
- الامتداد خارج الميزانية بحثا عن موارد إضافية لتغطية العجز وتكمن مكامن الخطورة المفتوحة للممارسة الفساد في الاقتراض؛
- لا يخلو المساعدات الخارجية من الالتزامات قد تطال أبعادا مهددة على الصعيد الأمني والسياسي، إضافة إلى تكلفته المرهقة للميزانية العامة للدولة ذات العلاقة؛
- غالبا ما تنفق إيرادات الميزانية في مجالات أقل أولوية وكفاءة؛
- يتيح ضعف ضوابط الإيرادات والمصروفات فيها المجال للفساد والتلاعب في بنودها ما يؤدي إلى إضعاف إمكانية التقصي والمتابعة؛

تلك هي الأمور التي تعوق فعالياتها الاقتصادية والتنموية بصورة واضحة.

المطلب الثالث: نمط استخدام الإيرادات البترولية في الاقتصاد الجزائري

استنادا لبعض تجارب بعض الدول التي تعتمد في ميزانيتها على الإيرادات البترولية ذات الصفة المتقلبة عاجلا أو آجلا، ولضمان حقوق الأجيال القادمة[3] والتغلب على مصيدة المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين وكذا معالجة هذه المشكلات قامت الجزائر في

---

[1]: داود خير الدين وآخرون، **الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي**، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، 2015، ص 135.

[2]: مرجع نفسه، ص ص 134-137.

[3]: نوري محمد عبيد الكصب، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة 2015، ص 90.

سنة، 2000 في قانون المالية التكميلي بإنشاء صناديق سيادية، بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية، حيث سمي في الجزائر بصندوق ضبط الإيرادات، هدفه يصب على:[1]

1/ معالجة المشكلات الناشئة عن تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية من آثارها المدمرة على الاقتصادات الوطنية.

2/ ادخار جزء من إيرادات البترول للأجيال المقبلة وبالتالي فهي ذات طابع إدخاري.

3-1 ماهية صندوق ضبط الموارد: ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وأنشأ بموجب المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، والذي ينص على التالي[2]: يفتح في كتابات الحزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويفيد في هذا الحساب.[3]

أولا/ جانب الإيرادات:

ويشمل:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37دولار؛
- يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

ثانيا/ جانب النفقات:

ويشمل:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية؛
- تخفيض الدين العام؛

[1]: سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[2]: دين عبد الفتاح دحمان، أحدادي عبد الغني، "فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، ديسمبر 2016، ص 68.

[3]: سعد الله داود، مرجع نفسه، ص 194-195.

2-3 أهداف صندوق ضبط الإيرادات:

ويمكن إجمالها في النقط التالية :[1]

- دخل لتحقيق الاستقرار :تم انشاء هذه الصناديق أساسا للتصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية.
- مدخرات للأجيال: تم إنشاء صناديق المدخرات للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة للأجيال المستقبلية.
- تمويل المعاشات التقاعدية : أنشئت هذه الصناديق، من أجل مواجهة العجز في المستقبل، لدفع المعاشات التقاعدية لشيخوخة الأشخاص، نتيجة لتزايد النمو الديمغرافي.
- الأداء الأمثل : تهدف بعض الصناديق السيادية لتعظيم عائد الاحتياطات الأجنبية.
- التنوع الاقتصادي: يضاف إلى المعضلة المالية العامة في البلدان البترولية وأبعادها التنموية وتتمثل المعضلة بالاستعداد لعصر ما بعد نضوب البترول لذلك كان هدف تنويع مصادر الدخل الوطني تطوير القطاعات والإيرادات غير البترولية.
- التطور والتقدم: تعمل الصناديق السيادية، على توجيه الاحتياطات الوطنية، نحو مشاريع على المدى البعيد ذات الأهمية الإستراتيجية للاقتصاد المحلي.

الشكل رقم (2 - 7) : أهداف الصندوق والتعديلات التي عرفها

المصدر: دين عبد الفتاح دحمان،حدادي عبد الغني، "فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، ديسمبر 2016، ، ص69

[1]: فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية، دراسة تجربة لكل من النرويج و الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد 4 ، ديسمبر 2015، ص 92-13.

3-3 حوكمة صندوق ضبط الموارد الجزائري:

بالعودة للجدول رقم (2 - 8)، الخاص بوضعية الموازنة العامة للجزائر للفترة الممتدة (2000-2016)، نلاحظ أن إيرادات صندوق ضبط الإيرادات، مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول السوق العالمي، فبتراجع مداخيل البترول في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014، فَقَدَ بذلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار أي ما يعادل 757,10 دينار جزائري[1]، الذي مهمته تجميع الفائض من الموارد الجبائية، لجعله كاحتياط تستخدمه لتغطية العجز في الميزانية العامة في المستقبل، غير أن، إستراتيجية استخدام إيرادات ضبط الموارد هذه لا تخلو من العيوب، فحسب نتائج ترتيب معهد صناديق الثروة السيادية للربع الرابع من 2014، فيما يخص مدى امتثال صندوق ضبط الموارد لمعايير ومبادئ الحوكمة المتعارف عليها، استنادا لمؤشر تريمان الذي يغطي ثلاث مجالات أساسية، الإطار المؤسسي، الحوكمة وهيكل الحكم، الشفافية والمساءلة، تحصيل صندوق ضبط الموارد في الجزائر، على أربعة نقاط ونصف من مجموع ثلاثة وثلاثين نقطة، أما فيما يخص، تصنيف مؤشر الشفافية [Linaburg- Maduelle] لشفافية الصناديق، جاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر في المرتبة الأخيرة من مجموع 52 صندوق.[2]

وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

---

[1]: مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ضمن المحور الثاني: التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة والتداعيات على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، يوم 14 ماي 2015، ص 8-9.

[2]:ضويفي حمزة، دور صندوق ضبط الموارد في إدارة مداخيل الجباية البترولية وتمويل عجز الخزينة، المركز الجامعي تيسمسيلت، ص 133. تم الاطلاع عليه من الموقع:

https://platform.almanhal.com date de consultation 07/11/2018 .

الشكل رقم (2 - 8): ترتيب الصناديق السيادية للدول العالم حسب مؤشر الشفافية للربع الأخير من 2018

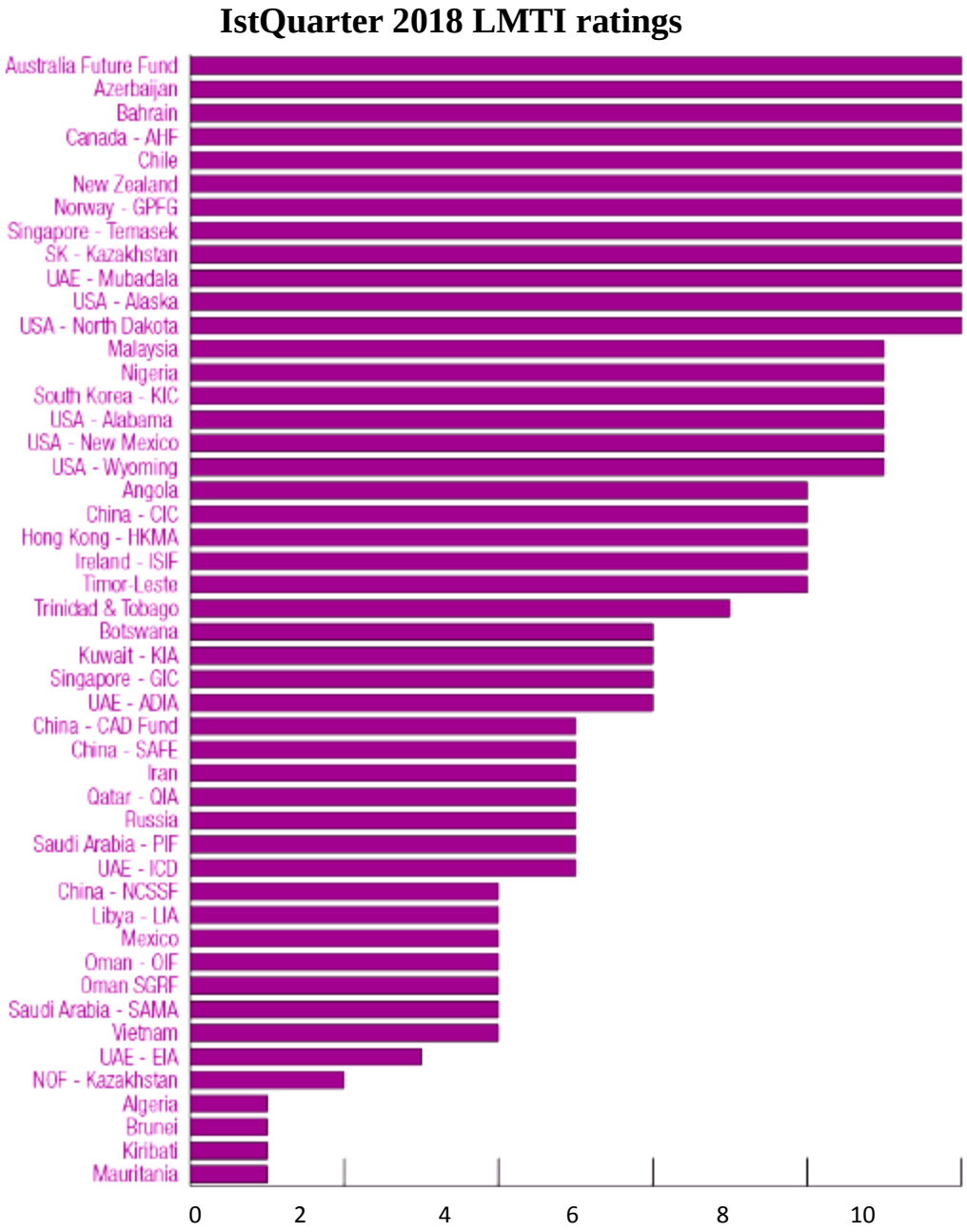

Source : https://www.swfinstitute.org/.../linaburg-maduell-transparency-inde... consulté le 21/03/2019 .

إن اقتصار، استخدام إيرادات صندوق ضبط الموارد في الجزائر، لمعالجة فقط الخلل في تمويل عجز الخزينة العمومية، مهما كان حجم العجز المالي الذي تعانيه، إضافة إلى، اتسامه بالغموض، والحد الأدنى من الشفافية، إذ أنه يخضع لرقابة داخلية لكنها معطلة، كما أنها لا تصدر تقارير مفصلة عن عملياتها، وتفصح عن معلومات دقيقة وعن موجوداتها

وحساباتها من طرف الهيئة المسيرة له، من خلال وسائل الإعلام مقارنة بتلك النرويجية[1] إضافة إلى، عدم متابعة التدفقات الاستثمارية الداخلية، والمراجعة الفصلية للإعلان عن نتائجها. هذا ما أدى إلى عدم فعالية استخدام العوائد البترولية على المدى المتوسط والبعيد، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة من هذه الثروة الناضبة.

[1]: موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 148.

شهدت البيئة الاقتصادية في الجزائر، متغيرات كبيرة نتيجة الانخفاض وربما المزمن في أسعار البترول وتباطؤ النمو بدرجة فاقت التوقعات في منطقة اليورو والصين واليابان وروسيا[1]، غير أن السمة التي لا يمكن تجاهلها في الدور الذي يلعبه قطاع البترول، من مساهمة كبيرة في إنعاش إيرادات الجزائر.

في هذا السياق، إن التطورات تشكل فرصة سانحة وقوة دفع مواتية لإصلاح نظم دعم أسعار الطاقة، تكثيف جهود الإصلاح، إيقاف الهذر وعدم الشفافية في ومؤسسات الدولة بالاستخدام المنضبط لاحتياطات صندوق ضبط الموارد والتقليص في الميزانيات، إدراكا لطبيعة البترول والعوامل المؤثرة في اقتصاديات، لاسيما في كونه سلعة عالمية شديدة المرونة والتأثر بالمتغيرات التي تنتاب الاقتصاد العالمي، ما يفضي بنا إلى تطبيق خطة طموحة تستهدف إنقاذها من التعلق المطلق بخطر الاعتماد على المورد الواحد، بوضع إستراتيجية استدامة النمو الاقتصادي، تقتضي عملية استدامة نمو تطوير قطاعات جديدة تولي لخلق وتوفير مصادر دخل جديدة غير متعلقة بسوق البترول.

[1]: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي التعايش من انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب.

الفصل الثالث

آليات الخروج من الأزمة البترولية "وفقا" للبدائل الاقتصادية في الجزائر

تطمح الجزائر على غرار جميع الدول، إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات البترول كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق البترول أو باعتبار الجزائر ترتكز على تصدير هذا النوع من الثروات، ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق الدولية، ابتداء من 1986 أدى إلى انخفاض الصادرات، وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في البحث وإيجاد موارد بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

تقلبات الأسعار تعتبر من الخصائص الرئيسية التي تتميز بها الأسواق البترولية، شهدت سنة 2014 انخفاض مباشر في أسعار البترول، ليتواصل معدل الانخفاض إلى ما دون الأربعين دولار للبرميل في سنة 2016، الأمر الذي شكل أزمة اقتصادية للجزائر، حيث انخفضت الإيرادات المالية، وبدأ الميزان التجاري يسجل حالات العجز مع استحالة تمويل المشاريع التنموية المسطرة، الأمر الذي يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري ويدفعها إلى البحث عن حلول بديلة لقطاع المحروقات، الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.

في هذا الفصل، سيتم التعرف على الدور الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي وهي الثروة البترولية، حيث سيتم التطرق إلى أهمية هذه الثروة في الاقتصاد الجزائري وأثر تراجع أسعارها والاستراتيجيات البديلة للطاقة البترولي. كما أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر، ويعتبر قطاعا الزراعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، وهذا باستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة الإيرادات البترولية.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: رهانات استغلال الطاقات المتجددة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: الزراعة والتنمية الريفية كبديلين تنمويين للاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: القطاع السياحي واقتصاد المعرفة كبديلين استراتيجيين للاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: رهانات استغلال الطاقات المتجددة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تواجه اقتصاديات الدول البترولية، خاصة الدول العربية، من بينها الجزائر،خللا تنظيميا وهيكليا في منظومة الاقتصاديات البترولية في المرحلة الراهنة، مما ينجر عنه مستقبلا تحديات صعبة ومخاطر عميقة، نتيجة كل صدمة خارجية تؤدي إلى انهيار أسعار البترول عالميا، وهذا ما يتطلب من الدول المصدرة للبترول، من بينها الجزائر، استغلال الطاقات المتجددة كبديل لدعم اقتصادها ، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بمجال الطاقات المتجددة، حيث تكمن إمكانات الجزائر في مجال الطاقة المتجددة، في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حسب وزارة الطاقة الجزائرية، فسيتم التطرق لأهم مقومات هذين المصدرين في الجزائر.

المطلب الأول: مفاهيم عن الطاقة المتجددة

فيما يلي سيتم التطرق إلى تعريف وأهمية الطاقات المتجددة كمحفز للتنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر.

1-1 تعريف الطاقات المتجددة:

تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر، دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي تلك التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة، على نحو تلقائي ودوري، كذلك نعني بالطاقة المتجددة الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة.[1]

الطاقات هي التي نحصل عليها، من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالباً في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الإفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها منه.

[1]: محمد طالبي، محمد الساحل،" أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ـ عرض تجربة ألمانيا "ـ مجلة الباحث، عدد 06، الجزائر،2008، ص 203.

تتميز الطاقات المتجددة بفاعلية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة،وتعتبر من القطاعات الحيوية ومن فوائد هذا قطاع نجد بأنها :

- تعتبر الطاقة المتجددة كبديل عن الطاقة التقليدية التي هي في طريقها للنفاد؛
- تعتبر مصدر نظيف للطاقة وغير قابل للنضوب؛
- باستخدام الطاقة المتجددة يمكن تخفيض تكلفة الإنارة؛
- توفير مناصب شغل في مختلف القطاعات و امتصاص البطالة؛
- الاقتصاد في العملة الصعبة و تحويلها إلى إقامة مشاريع للتنمية؛
- تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية؛
- تعتبر الطاقة المتجددة مصدر للعملة الصعبة باعتبار انه يمكن تصديرها؛
- يؤدي استخدام الطاقة المتجددة إلى تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمشاريع الصناعية ما يؤدي إلى زيادة الربح الصافي وزيادة الإنتاج و بالتالي زيادة التوظيف؛
- توفير الطاقة إلى مختلف المناطق النائية وبالتالي استغلال هذه الطاقة لمختلف الأنشطة الزراعية ما يوفر مناصب الشغل وزيادة الإنتاج.

2-1 أهمية الطاقات المتجددة:

للطاقات المتجددة أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:[1]

1. الطاقات المتجددة هي بديل الطاقة التقليدية:

إن استخدامات الطاقة تتنامى بشكل واضح ومعدلات الاستهلاك وارتفاع أرقامها يعطي مؤشرا على ذلك، والأسباب متعددة منها التوزيع والتزايد السكاني المضطرب، إضافة إلى التوسع بالمنشآت الاقتصادية وتنامي حركة الاستثمارات بمختلف أنواعها، والتي تعتمد على استخدام الطاقة بشكل كبير.

[1] : ملاحي رقية، بوشنقير ايمان، زرواط فاطمة الزهراء، "مكانة الطاقات المتجددة في السياسات التنموية الجزائرية ـ دراسة تحليلية لعناصر المناخ المؤثرة في الرياح باستعمال المركبات الأساسية"، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزء الثاني، العدد 12، جوان 2017، ص 30.

مما سبق، يتبين أنه إذا كان هدفنا هو تقليل كمية الوقود التقليدي الذي يتم حرقه لغرض إطالة عمره، ولتقليل المخاطر البيئية التي يسببها فإنه يتوجب علينا البحث عن مصادر جديدة غير ناضبة وصديقة للبيئة، وتطوير كفاءتها، وتقليل أسعار منظوماتها. والحل يكمن في مصادر الطاقة المتجددة.

2. التغيير المناخي كسب للتفكير في الطاقات المتجددة:

تتعرض الزراعة في إفريقيا، التي تمثل 50% من صادراتها الإجمالية و21 %من الناتج المحلي الخام، لآثار التغير المناخي. وحسب التوقعات،في غياب تدخلات فعالة، سيرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بـ 50 مليون شخص.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، سيعاني 250 مليون شخص في إفريقيا من ضغط مائي سنة 2020. وسيرتفع هذا الرقم إلى ما بين 350- 600 مليون سنة 2050 خاصة في إفريقيا الشمالية. ولهذا الضغط المائي آثار وخيمة على الزراعة والصناعة.

كما سيساهم التغيير المناخي في زيادة العبء الصحي على إفريقيا، نتيجة تنقل الأفراد، حيث سيتعرض 90 مليون شخص إضافي إلى خطر الملاريا Plaudisme في أفق 2030.

ويمكن أن نعرض إجمالي التكاليف السنوية للتكيف لكل القطاعات، حسب المنطقة كقيمة مطلقة لنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2010-2050 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 - 1): إجمالي التكاليف السنوية للتكيف لكل القطاعات، حسب المنطقة كقيمة مطلقة لنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2010-2050

	2010-2019	2020-2029	2030-2039	2040-2049
Total des coûts annuels d'adaptation (en milliards $É.-U.)				
Asie de l'Est et Pacifique	22,7	26,7	23,3	27,3
Europe et Asie centrale	6,5	7,8	10,8	12,7
Amérique latine et Caraïbes	18,9	22,7	20,7	23,7
Moyen-Orient et Afrique du Nord	1,9	2	3	5
Asie du Sud	10,1	12,7	13,5	14,3
Afrique subsaharienne	12,8	17,2	19,2	23,2
Total	72,9	89,1	90,1	106,2
Total des coûts d'adaptation en tant que part du PIB				
Asie de l'Est et Pacifique	0,19	0,15	0,09	0,08
Europe et Asie centrale	0,11	0,11	0,12	0,11
Amérique latine et Caraïbes	0,30	0,27	0,19	0,16
Moyen-Orient et Afrique du Nord	0,08	0,06	0,07	0,08
Asie du Sud	0,20	0,16	0,12	0,09
Afrique subsaharienne	0,70	0,68	0,55	0,49
Total	0,22	0,19	0,14	0,12

***Source** : Banque mondiale, 2009b.*

***Note** : Établi d'après le National Centre for Atmospheric Research (NCAR, scénario humide).*

المطلب الثاني: الطاقات المتجددة في الجزائر

سيتم التطرق إلى أهم الطاقات المتجددة في الجزائر من بنها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

1-2 الطاقة الشمسية :

أعلنت الوكالة الألمانية للطاقة حسب دراسة قامت بها حديثا بان الصحراء الجزائرية هي اكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم ، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الجزائر 3000 ساعة إشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى إشراق في العالم، وهو ما دفع الوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الصحراء الجزائرية، وبناء عليه تم الاتفاق بين الحكومتين في سنة 2007 لإنتاج 5 % من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا عبر ناقل كهربائي بحري .[1]

[1]: فروحات حدة، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد11 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012، ص 5

الجدول رقم (3 - 2): إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب الإقليم

المنطقة	الصحراء	الهضاب العليا	الساحل
متوسط مدة الاشعاع الشمسي ساعة / السنة	3500	3000	2650
متوسط الطاقة ك و/م 2 / السنة	2650	1900	1700

المصدر : ملاحي رقية، غلاي نسيمة، مكي عمارية،"السياسات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية لما بعد البترول ـ دراسة حالة الجزائر ـ"، ملتقى دولي حول ما بعد البترول: التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية، جامعة مستغانم، الجزائر، 24/23 أكتوبر 2018، ص 05.

يبين الجدول رقم (3 - 2) بان الجزائر تستحوذ على إمكانيات هائلة في مجال الطاقة الشمسية خاصة في المناطق الصحراوية التي تتميز بالرقعة الجغرافية الواسعة المناخ الملائم وكذلك منطقة الهضاب العليا لديها مردود جيد في إنتاج الطاقة الشمسية وهذا ما يجعل الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية من السياسات الناجحة في الجزائر. فيما تقل ساعات الإشراق في المناطق الساحلية ولكنها تبقى قادرة على إنتاج قيمة معتبرة من الطاقة .

2-2 طاقة الرياح :

يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر نتيجة الطبوغرافية وتنوع المناخ،حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين:

الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التي والصحراوي وبين هاتي السلسلتين توجد الهضاب العليا والسهول ذات المناخ القاري ومعتدل السرعة في الشمال غير مرتفع جدا؛

ومنطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح اكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة 4 م/ثا وتتجاوز 6 م/ثا في منطقة "ادرار" وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تتراوح ما بين 2 إلى م/ثا وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة، ولقد أتاح وضع خارطة لسرعة الرياح والقدرات من الطاقة من الطاقة المولدة من الرياح المتوفرة في الجزائر تحديد ثماني مناطق شديدة الرياح، قابلة لاحتضان تجهيزات توليد الطاقة من الرياح، وهي: منطقتان على الشريط الساحلي، ثلاث مناطق في

الهضاب العليا وثلاث مواقع أخرى في الصحراء. وقد قدرت القدرة التقنية للطاقة المولدة من الرياح لهذه المناطق بحوالي 172 تيتراواط/ساعة سنويا، منها 37 تيتراواط/ساعة سنويا قابلة للاستغلال من الزاوية الاقتصادية؛ وهو ما يعادل 75% من الاحتياجات الوطنية لسنة 2007؛ ومن خلال المستجدات، فقد تقرر تشييد أول مزرعة رياح بالجزائر، بطاقة تقدر بـ 10 ميغاواط بأدرار؛ ولقد وكلت مؤقتا للمجمع CEGELEC المشترك بين فرنسا والجزائر، إذ اقترح أفضل عرض في المناقصة المفتوحة بخصوص المشروع.[1]

3-2 الطاقة المائية :

تقدر الكميات المتساقطة على التراب الوطني بـ68 مليار متر مكعب لكن أغلبها لا يستغل تتجه نحو البحر و تقدر الموارد المتجددة حاليا ب 25 مليار متر مكعب منها حوالي 3/2 لموارد المياه السطحية، يوجد حاليا 103 سد منها 50 سدا في الخدمة.[2]

وتبلغ حصة الإنتاج الكهرومائية بالجزائر 233 ميغاواط و هي ضعيفة، نتيجة عدم توفر العدد الكافي من مواقع الإنتاج الكهرومائي وضعف الطاقة الإنتاجية للمراكز المتاحة نتيجة عدم كفاءة الاستخدام والتحكم في التكنولوجيا. وأسهمت الطاقة الكهرومائية سنة 2009 في إنتاج 228 ميغاواط من الطاقة الكهربائية وهي قيمة ضعيفة جدا مثلت 3 % من مجموع الكهرباء الكلية المنتجة.[3]

[1]: ملاحي رقية وآخرون، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزء الثاني، العدد 12، جوان 2017، مرجع سبق ذكره، ص39-40.

[2]: روشو عبد القادر، "البعد التنموي المحلي للتحول الطاقوي في الجزائر - دراسة في إطار المخطط الطاقوي2030/2011"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3، 2018/12/30، ص 134.

[3]: الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، "الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد3، 2018/12/30، ص13.

الجدول رقم (3 - 3): أهم مراكز توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر

المركز	قدرة التوليد (ميغاواط)
درقنية	71.5
أغيل مدى	24
منصورية	100
أرقان	16
سوق الجمعة	8.085
تيزي مدن	4.458
أفزر نيشبال	2.712
غريب	7
قوريت	6.425
بوحنيفية	5.7
واد الفضة	15.6
بني باهد	3.5
تيسالة	4.228
المجموع	286

المصدر: الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، "الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد3، 2018/12/30، ص13.

4-2 الآفاق المستقبلية الطاقات المتجددة في الجزائر:

تؤمن الجزائر بقطاع الطاقات المتجددة رغم أن إمكاناتها تكمن في الطاقة الشمسية بدرجة كبرى، الأمر الذي دفعها إلى الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية وكذلك في طاقة الرياح، وفي هذا المجال نجد أن الجزائر قد سطرت برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية الذي يتضمن خمسة محاور :[1]

- برنامج تنمية الطاقات المتجددة؛
- برنامج تنمية النجاعة الطاقوية واقتصاد الطاقة؛
- القدرات الصناعية الواجب تنميتها لمرافقة البرنامج؛
- البحث والتطوير؛

[1]: برنامج وزارة الطاقة الجزائرية لتطوير الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية , http-//www.energy.gov.dz أطلع عليه يوم:7/04/2017 .

- الإطار القانوني والتنظيمي والإجراءات المحفزة .

ويتضمن هذا البرنامج انجاز حوالي ستين من المحطات الشمسية ومساحات طاقة الرياح وهذا بحدود 2020 فيما يتم مشروع انجاز الكهرباء الموجهة للسوق المحلية على مرحلتين.

- المرحلة الأولى من 2015 إلى 2020 حيث في هذه الفترة سيتم انجاز حولي 4000 ميغاواط من طاقتي الرياح والشمسية إضافة إلى 500 ميغاواط من الكتلة الحيوية والحرارة الجوفية.

- المرحلة الثانية من 2021 إلى 2030 تهدف الر تنمية الربط الكهربائي بين الشمال والصحراء حيث ستمكن من تركيب محطات كبرى للطاقات المتجددة في كل من ادرار عين صالح وبشار كما أن هذه المرحلة ستستهدف صناعة حقيقية للطاقات المتجددة مصحوبة ببرنامج في التكوين والبحث، حيث يتوقع أن يصل إنتاج الكهرباء إلى 170 تيراواط بحدود 2030 وبهذا يتوقع أن تساهم الطاقات المتجددة بنسبة 27% من إنتاج الكهرباء الموجه للاستهلاك الوطني وهذا ما سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014،[1] كما أن الجزائر ستتمسك بإستراتيجية التصدير للأسواق الخارجية مستقبلا إذا سمحت ظروف السوق بذلك.

[1]: http-//www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables , consulté le 24/04/2017.

الجدول رقم (3 - 4) : البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية 2030/2011

نوع الطاقة	السنوات من 2011 إلى 2020		السنوات من 2021 إلى 2030	
الطاقة الشمسية والضوئية	MW800		MW 200	
الطاقة الشمسية الحرارية	2012/2011 انجاز مشروعين بقدرة MW150	2020/2016 انجاز 4 مراكز بقدرة إنتاج تبلغ MW 1200	2023/2021 MW 500 سنويا	2030/2024 MW 600 سنويا

المصدر: بوفاس الشريف، بلايلية ربيع، "تفعيل استخدام الطاقة المتجددة كإستراتيجية للتنويع الطاقوي في الجزائر"، ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، قالمة، الجزائر، 25 و26 أفريل 2017، ص 13.

المطلب الثالث:آثار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الجزائري كبديل للمحروقات

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها العمود الفقري لأي اقتصاد سيتم معالجتها من خلال النقاط التالية:

1-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية أن 98 % من المشاريع الناشطة في المجالات الاقتصادية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأتي :[1]

- دور هذه المؤسسات في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية حيث تلعب دور أساسي في تطوير الاستهلاك النهائي حيث أن هذه الصناعات لا تتطلب إمكانيات مالية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات، وبالتالي تلبية الطلب المحلي على مختلف السلع الضرورية.

[1]: بغداد لنبن وعبد الجق بوقفة ، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل"، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، الجزائر، 2013/05/05، ص 8-9.

- رفع مستوى التوظيف الذي هو العنصر الأساسي للعمل وبالتالي رفع مستوى الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

- دورها في التكامل الصناعي حيث تعتبر هذه المؤسسات هي الأساس والبداية لأنشطة الصناعة التحويلية، كما أن المؤسسات الكبرى تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يوجد أي مصنع يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله 100%

- دورها في تحقيق التنمية المحلية حيث تتميز المؤسسات الصغيرة بتكيفها مع المحيط وانتشارها الواسع جغرافيا وامتصاصها للبطالة على المستوى الداخلي، وكذا تحقيق التوزيع العادل للدخل باعتبار أن النشاط الاقتصادي قريب من مختلف الفئات مدن وأرياف.

- إنعاش المناطق الداخلية التي تعتبر بعيدة عم الأنشطة الاقتصادية.

- دورها في تحسين المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الداخلي وتنمية الصادرات.

2-3 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام من طرف الحكومة الجزائرية فقد أنشأت عدت هيأت لدعم ومرافقة المؤسسات الصغير والمتوسطة الناشئة على غرار L'ANDI،CNAC، ANSEJ، ANGEM وكذا تقديم التسهيلات الإدارية والمالية لأصحاب المشاريع حتى يتمكنوا من انجاز مؤسساتهم، الأمر الذي ساعد على زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما يبينه الجدول رقم (3 - 5).

الجدول رقم (3 - 5): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاع الفترة 2016/2009

القطاع	طبيعة المؤسسة	2009	2010	2013	2014	2015	2016
الخاص	شخصية معنوية	345 902	369 319	441 964	496 989	537 901	577 386
	شخصية طبيعية	241 001	249 196	136 622	159 960	396 136	436 251
	الأنشطة الحرفية	/	/	168 801	194 562	206166	233298
العام	شخصية معنوية	591	557	547	542	532	438
المجموع		**587 494**	**619 072**	**747 934**	**852 053**	**934 037**	**1013 637**

المرجع : من إعداد الطالبة بناء على احصائيات وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية من خلال الإطلاع على الموقع بتاريخ 2016/03/13 **http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique**

يبين الجدول السابق قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر يشهد نمو بنسبة كبيرة حيث ارتفع العدد الإجمالي لهذه المؤسسات منذ سنة 2009 إلى 2016 بحوالي 100 %، فيما يحظى القطاع الخاص بالنسبة الأكبر من هذه المؤسسات، كما نجد بأنه في القطاع الخاص تأتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية في المرتبة الأولى متبوعة بالمؤسسات ذات الشخصية الطبيعية فيما نلاحظ نمو في عدد المؤسسات ذات الأنشطة الحرفية.

الجدول رقم (3 - 6): تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب النشاط السداسي الأول من سنة 2016

طبيعة النشاط	مؤسسات خاصة	مؤسسات عامة	المجموع	النسبة المئوية
الفلاحة	7 094	178	7272	1
النفط والغاز، الطاقة والمناجم والخدمات	3201	04	3205	1
شركة بناء والتشييد والهيدروليكية	169124	22	169146	29
التصنيع	99275	133	99408	17
الخدمات	298292	101	298793	52
المجموع	577386	438	577824	100

المصدر : النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم الجزائرية من خلال الإطلاع على الموقع

بتاريخ 2016/03/13 http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

يبين الجدول رقم (3 - 6) بان تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النشاط غير متوازن، حيث نجد أن أكثر من نصف هذه المؤسسات تنشط في مجال الخدمات وحوالي 29 بالمائة تنشط في مجال البناء فيما فقط نسبة 1 بالمائة في القطاع الفلاحي ونفس النسبة في مجال الطاقة ، كما تشير البيانات أن القطاع العام يخصص اكبر نسبة لقطاع الفلاحة والخدمات فيما القطاع الخاص يتوجه إلى قطاع البناء والخدمات والتصنيع والنسبة الأقل بالنسبة للفلاحة وللتوضيح أكثر يبين الشكل أدناه توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات كالتالي:

شكل (3 - 1) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات

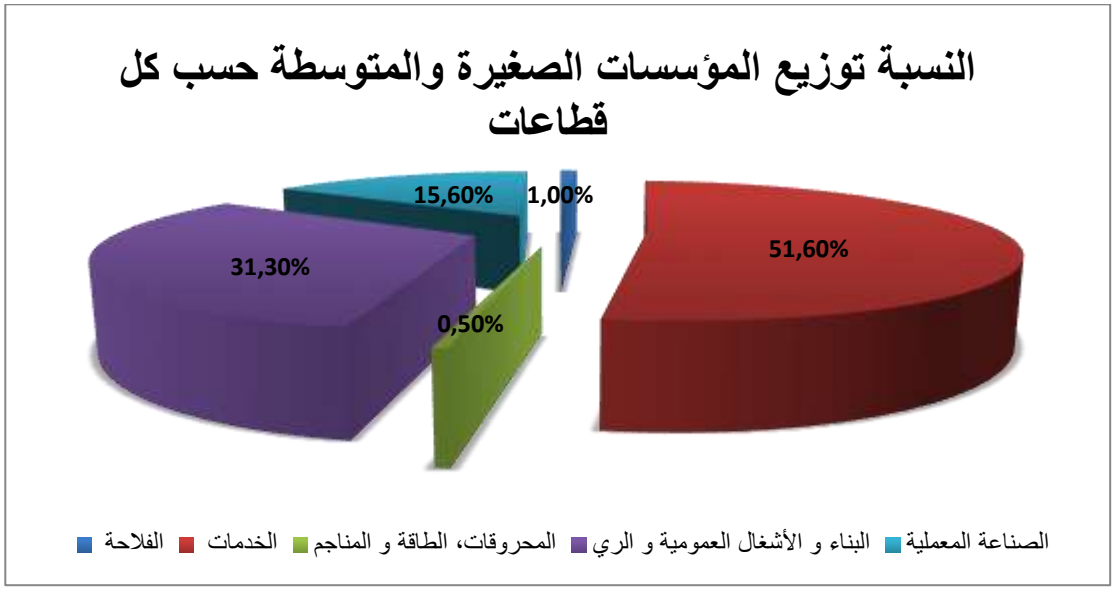

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على بيانات من:

- بنك الجزائر، تقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص30.

يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 935000 مؤسسة إذ بلغ صافي عدد مناصب الشغل المنشأة حوالي 82500 غير أنه يتميز بهيمنة قطاع الخدمات موفرا 225000 منصب شغل[1]، كما يبن لنا الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإقليم الوطني كالتالي:

[1]: بنك الجزائر، تقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص-30.

الجدول رقم (3 - 7): تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإقليم السداسي الأول 2016

الإقليم	عدد المؤسسات	نسبة التركيز
الشمال	401231	69
الوسط	126051	22
الجنوب	50104	9
المجموع	577386	100

المصدر : نشريه المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم 2016، من خلال الإطلاع على الموقع بتاريخ 2016/03/13،**http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique**

ومن تحليل بيانات الجدول رقم (03 - 07)نجد بان توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإقليم غير متكافئ حيث ترتكز معظمها في الشمال وبنسبة اقل في الوسط والجنوب .

1-2-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة فزيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في الميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات في كثير من الدول.

كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي من المنتجات الاستهلاكية خاصة الغذائية،وتحتل الجزائر رتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية.[1]

[1]: سليمان ناصر، عواطف محسن، "قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج إطار المحروقات المعوقات والحلول"، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسيات الجزائر الاقتصادية، استقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الالفية الثالثة بالجزائر. جامعة المسيلة، الجزائر بالتعاون مع مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادي، 28 و29 أكتوبر 2014 ص-09.

2-2-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الناتج الداخلي الخام من خلال توفير مناصب العمل الذي يعتبر أهم عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق؛ أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع المعدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي تؤدي هذه العوامل إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية.[1]

الجدول رقم (3 - 8): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة 2012 - 2015

	2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام	793	12	893	12	1188	14	1313	14
نسبة القطاع الخاص	5813	88	6741	88	7338	86	7924	86
المجموع	**6606**	**100**	**7634**	**100**	**8526**	**100**	**9237**	**100**

المصدر: الأخضر بن عمر وعلي البلوشي، "معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها"، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 06/05 ماي 2013،ص: 08.

[1]: بكريتي نصيرة، **دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ـ حالة قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر**ـ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص- مالية مؤسسة، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019/2018، ص- 152.

يبين الجدول السابق أن النسبة الأكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المتزامنة ما بين 2012 و2015 أن القطاع الخاص هو الذي يساهم في خلق قيمة مضافة على غرار القطاع العام.

3-3-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال العمل:

الجدول التالي يبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة أي الزيادة في مناصب العمل:

الجدول رقم (3 - 9): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل 2010 -2016

	2010		2012		2014		2015		2016	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام	48	3	47	3	46	2	43	2	29	1
نسبة القطاع الخاص	1577	97	1800	97	2116	98	2327	98	2511	99
المجموع	**1625**	**100**	**1847**	**100**	**2157**	**100**	**2371**	**100**	**2540**	**100**

المصدر: بكريتي نصيرة، **دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ـ حالة قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر**ـ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019/2018، ص 154.

يشير الجدول السابق أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرةجدا في توفير مناصب الشغل مقارنة مع القطاع العام الذي شهد خلال الفترة المتزامنة ما بين 2010 و2016 انخفاض كبيرا في عدد العمال الموظفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي وصل إلى 1% سنة 2016، وبالتالي نستنتج أن القطاع الخاص يحقق نتائج جيدة على جميع المستويات.

وبالتالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنمية الاقتصاد الجزائري سواء في الزيادة في القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الذي يعتبر معيار قياس فعلي لحجم المؤسسة من خلال نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام PIB وبالتالي تقييم الأهمية الاقتصادية لكل مؤسسة بدون أن ننسى المساهمة في العمالة خاصة القطاع الخاص.

مطلب الرابع: تحليل أداء الجزائر بالنسبة لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم تقييم وتحليل أداء الجزائر في مجموعة المتطلبات الأساسية، مجموعة العوامل الكامنة ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية فيما يلي:

1-4 تحليل أداء الجزائر في المجموعات الثلاث 2013-2016 :

فيما يلي سيتم تحليل أداء الجزائر في المجموعات الثلاث خلال الفترة الممتدة ما بين 2013 و2016.

الجدول (3 - 10): أداء الجزائر في المجموعات الثلات خلال الفترة 2013 - 2016

ترتيب دول المجموعة	مجموعة المتطلبات الأساسية				مجموعة العوامل الكامنة				مجموعة المتطلبات الخارجية الإيجابية			
	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
تونس	52,4	55,8	54,8	54	38,3	45,5	45,8	42,1	10,3	19,2	25	24,5
المغرب	49,7	56,7	56,4	55,7	31,1	44,8	46	44,3	10,1	17,4	23,6	25,2
الجزائر	41,6	46,6	45,8	45,1	35,9	37,5	37,7	38,3	06	15	18,6	19,4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار، 2013، ص: 97، 98، 108، تقرير مناخ الاستثمار، 2014، ص: 109، 110، 120.تقرير مناخ الاستثمار، 2015، ص: 116، 120، 176. تقرير مناخ الاستثمار، 2016، ص: 114، 118، 174.

يبين هذا الجدول أن الجزائر تحرز تأخرا من حيث الترتيب فيما يخص أدائها في المجموعات الثلاث بالمقارنة مع تونس والمغرب وذلك خلال السنوات الأربع، وهذا معناه أنها لم تحرز تقدما في الأداء في هذه المجموعات.

إلا أنه يلاحظ أن أدائها يتحسن من سنة إلى أخرى وذلك بالنسبة للمجموعات الثلاث حيث ارتفعت قيمة المؤشر في مجموعة المتطلبات الأساسية بنسبة 8,41 % وبنسبة 6,69 % فيما يخص مجموعة المتطلبات الكامنة في حين ارتفعت قيمة المؤشر بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية بنسبة 223,33 %.

يتضح أن الجزائر طورت كثيرا جاذبيتها للاستثمار فيما يخص العوامل الخارجية الإيجابية والتي تضم مؤشر اقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وهذا ما أثبته الواقع بحيث عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا خاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي ساهمت في تطوير السوق، وكذلك تطور بيئة الأعمال،

وبالرغم من ذلك تبقى متأخرة إذا ما قورنت بالدول العربية خاصة دول الخليج العربي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إذ تعتبر الفجوة كبيرة خاصة في مجال التطور التكنولوجي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهذا معناه أن الجزائر تسعى إلى تحسين جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية وزيادة نصيبها من التدفقات العالمية للاستثمار من خلال تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر؛ لكن في المقابل يبقى أداؤها منخفضا لم يتطور بشكل ملحوظ فيما يخص مجموعة العوامل الأساسية والتي هي الأهم بالنسبة للمستثمر، والتي غيابها أو عدم كفايتها يجعل المستثمر لا يقدم أساسا على الاستثمار في البلد. فهي بمثابة شروط مسبقة كما سبق الإشارة إليه في المحور الثاني، وتجدر الإشارة إلى تراجع عدد الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول (3 - 11): تراجع عدد الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر 2006- 2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الشركات	45	28	66	28	17	24	17	12	13	13

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، سنة 2016، ص: 119.

يلاحظ تراجع كبير في الشركات الأجنبية في الجزائر حيث انخفض عددها من 66 شركة سنة 2008 إلى 13 شركة فقط سنة 2015 أي بمعدل انخفاض قدره 80,30 % وهو تراجع لابد من دراسة أسبابه من خلال التعرض إلى تحليل أداء الجزائر فيما يخص مجموعة المتطلبات الأساسية.

2-4 تحليل أداء الجزائر في مجموعة المتطلبات الأساسية:

لقد أثبتت الأرقام التي قدمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن الجزائر تفصلها فجوة معتبرة عن الدول العربية فيما يخص مجموعة المتطلبات الأساسية، وهذا ما يمكن إبرازه من خلال ما يلي:

الجدول (3 - 12): أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بالمقارنة مع الدول العربية والمتوسط العالمي

<: أقل >: أكبر	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي				مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية			
	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
الجزائر	<80	<80	80	80>	10	<10	<10	10>
الدول العربية	<70	70	<80	70>	<10	<20	<10	<10
المتوسط العالمي	70	70	70	70	<20	20	20	20>

<: أقل >: أكبر	مؤشر البيئة المؤسساتية				مؤشر بيئة أداء الأعمال			
	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
الجزائر	<30	<30	<30	30>	<30	<60	50	50
الدول العربية	40	<40	<40	40>	40	<60	<60	<70
المتوسط العالمي	<60	50	50	50	<50	70	<70	70

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الرسم البياني المقدم من طرف: المؤسسة العربية لضمان **الاستثمار وائتمان الصادرات:** تقرير مناخ الاستثمار: 2013: ص: 98، تقرير مناخ الاستثمار: 2014: ص: 110، تقرير مناخ الاستثمار: 2015: ص: 120، تقرير مناخ الاستثمار: 2016: ص:120.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أداء الجزائر في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي تتفوق على باقي الدول العربية وأداؤها أحسن بالنسبة للمتوسط العالمي (المرتبة الأولى)، في حين يتقارب أداؤها في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية مع المتوسط العالمي ويتساوى مع أداء الدول العربية، ويتضح كذلك أن أداءها في مؤشري البيئة المؤسساتية وبيئة أداء الأعمال، أقل إذا ما قورن بأداء الدول العربية والمتوسط العالمي على حد سواء وذلك خلال فترة الدراسة، فالجزائر تتمركز في المرتبة الأخيرة في هذين المؤشرين.

كما يبين هذا الجدول أن أداء الجزائر في مؤشر البيئة المؤسساتية، لم يتحسن خلال الفترة، حيث ولمدة أربع سنوات كانت قيمة المؤشر أقل من 30، في حين تحسن أداؤها في مؤشر بيئة أداء الأعمال خاصة سنة 2014، حيث ارتفع من [أقل من 30] سنة 2013 إلى [أقل من 60] سنة 2014، ليعود إلى الانخفاض قليلا سنة 2015 و2016 بقيمة 50.

الجدول (3 - 13): أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بالمقارنة مع تونس والمغرب

الدول	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي				مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية			
	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
تونس	70<	80>	70	70	20>	20>	20>	10
المغرب	80>	80>	80<	70<	20	20	20<	20>
الجزائر	80>	80>	80	80>	10	10>	10>	10>
الدول	مؤشر البيئة المؤسساتية				مؤشر بيئة أداء الأعمال			
	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
تونس	50>	40<	40<	40<	50	70>	60<	70>
المغرب	40<	40	40	40<	40	70	70>	70
الجزائر	30>	30>	30>	30>	30>	60>	50	50

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الرسم البياني المقدم من طرف: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:- تقرير مناخالاستثمار: 2013، ص: 97، 98، 108. تقرير مناخ الاستثمار: 2014، ص: 109، 110، 120- تقرير مناخ الاستثمار: 2015، ص: 120، 176، تقرير مناخ الاستثمار: 2016، ص:118، 174.

من الملاحظ جدّا، أن الجزائر متأخرة كذلك في مؤشري البيئة المؤسساتية وبيئة أداء الأعمال، بالمقارنة مع جارتيها تونس والمغرب، في حين حققت المغرب تطورا في مؤشر بيئة أداء الأعمال (من 40) سنة 2013 (إلى 70) سنة 2016 أي بفارق 40 نقطة، حققت الجزائر تطورا في نفس المؤشر ونفس الفترة بفارق 20 نقطة فقط، أما فيما يخص مؤشر البيئة المؤسساتية، فتفوقت المغرب وتونس على الجزائر بفارق 10 نقاط وأكثر، خلال فترة الدراسة، مع عدم تطور طبعا قيمة المؤشر في الجزائر.

3-4 تحليل أداء الجزائر في مؤشرات بيئة أداء الأعمال:

إن النتيجة المتوصل إليها من خلال ما سبق عرضه في هذا المبحث عن حالة الجزائر ووضعية جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر تستدعي تحليل أدائها في مؤشري البيئة المؤسساتية وبيئة أداء الأعمال بشيء من التفصيل، فتراجع عدد الشركات الأجنبية من 66 شركة سنة 2008 إلى 13 شركة فقط سنة 2016 يعني وجود عوامل طرد مهمة، ولعلها تتمثل

في هذين المؤشرين؛ وفيما يلي تعرض الجداول التالية واقع الحال بالنسبة لأداء الجزائر في مؤشري بيئة أداء الأعمال ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بالأخص مع العلم أن عدم التعرض لمؤشر البيئة المؤسساتية لا يعني إهماله ولكن الأرقام التي تم عرضه في الجدول رقم (8) السابق تبيّن ضعف هذا المؤشر (مؤشر بيئة أداء الأعمال) بالمقارنة مع مؤشر البيئة المؤسساتية، كما أن البيانات الخاصة بمؤشر البيئة المؤسساتية غير متوفرة بشكل مفصل عن كل بلد وإنما هي معروضة في شكل مجموعات.

الجدول (3 - 14): المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال في الجزائر سنة 2016 بالمقارنة مع مجموعة من الدول العربية

الدول	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	سهولة أداء الأعمال	التعامل مع تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	تنفيذ العقود
الإمارات	1	31	60	02	04	10	97	49	18
تونس	5	74	103	57	38	86	126	105	81
المغرب	6	75	43	29	55	76	109	105	59
الأردن	9	113	88	103	56	98	185	163	126
مصر	12	131	73	113	144	111	79	122	155
الجزائر	**15**	**163**	145	122	130	136	174	174	106

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات متوفر على الموقع www.dhaman.net، تم الإطلاع بتاريخ 2017/03/21

يلاحظ من خلال هذا الجدول أنه من أصل 20 دولة عربية تتمركز الجزائر في المرتبة 15 عشر، وفي المرتبة 163 من أصل 188 على الصعيد العالمي وهي بذلك تعتبر متأخرة سواءا عربيا أو عالميا في مؤشر بيئة أداء الأعمال، الأمر الذي يقلل من جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ثمة من تدفقات الاستثمار العالمية.

وهذا ما يمكن ملاحظته من الرسم البياني التالي:

الشكل (3 - 2): إجمالي تدفقات استثمارات دول OECD في الدول العربية للفترة الممتدة 2003 -2014 بالمليون دولار

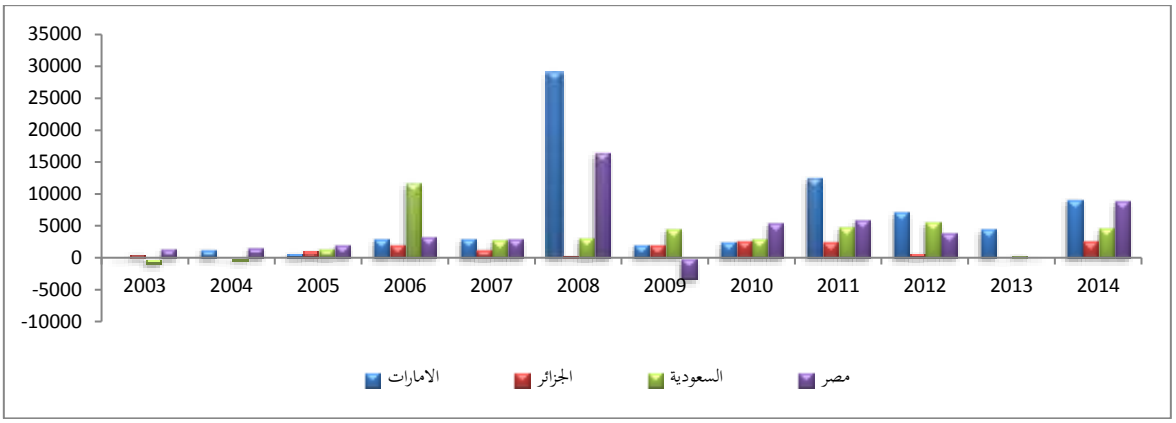

المصدر:تم إعداد هذا البيان من طرف الطالبة، بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص: 75 نقلا عن :
OECD International Direct Investment Database Dataset: FDI financial flows by partner country BMD4

يبين هذا الرسم البياني أن الجزائر حققت أكبر قيمة من تدفقات الاستثمار لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2010، بملغ 2801 مليون دولار، لتتراجع بنسبة 99,82 % سنة 2013 أي بمبلغ 2796 مليون دولار في 03 سنوات، وهذا ما يمكن اعتباره انهيارا كبيرا في قيمة تدفقات الاستثمار وهي النتيجة التي يمكن تفسيرها بالرجوع إلى الجدول رقم (6) حيث انخفض عدد الشركات الأجنبية إلى 12 شركة فقط سنة 2013، الأمر الذي يمكن تفسيره حسب تصريحات الوكالة الوطنية للاستثمار إلى ضعف بيئة أداء الأعمال التي تطرد المستثمر الأجنبي.

وإذا ما قورنت الجزائر مع دول تحتل مراتب أولى -في مؤشرات الأداء- حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، فهي متأخرة، بالرغم من أن هذه الدول لم تكن تحظى بنصيب وافر من تدفقات الاستثمار في 2003 مثل السعودية والإمارات، حيث ظهرت تدفقاتها بقيمة سالبة (48-) مليون دولار و978- مليون دولار على التوالي لكن سرعان ما استدركت الوضع وطورت من جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية حيث حققت الإمارات 29135 مليون دولار من التدفقات الاستثمارية لدول OEDC بعد فترة 04 سنوات فقط، أما بالنسبة للسعودية فقد بلغت تدفقات الاستثمار إليها سنة 2009 قيمة 4646 أي بقيمة زيادة 5624 في مدة 05 سنوات.

أما عن مصر، فإن نصيبها من التدفقات الاستثمارية لدول OECD كانت معتبرة من بداية 2003، وقد بلغت أقصى قيمة بالمقارنة مع الجزائر، الإمارات والسعودية بمبلغ 30.555 مليون دولار سنة 2007 لتتراجع كثيرا سنة 2009، وعادت إلى التحسن بمعدل منخفض من 2007 إلى غاية 2013، ثم انخفضت سنة 2013 إلى قيمة 166 وذلك بسبب الوضع الأمني في مصر، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى سنة 2014.

وما يلاحظ بالنسبة للجزائر أنها في الترتيب الأخير من حيث تدفقات استثمار دول التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث لم تصل هذه التدفقات في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2014 إلى مبلغ 5000 مليون دولار بالمقارنة مع مصر، الإمارات والسعودية، حيث بلغ متوسط التدفقات الاستثمارية خلال الفترة 1386,83 مليون دولار بالمقارنة مع مصر التي حققت أعلى متوسط أي بقيمة 6867,16 خلال نفس الفترة تليها الإمارات بقيمة متوسط 6307,75 مليون دولار ثم السعودية بقيمة 2628,33 مليون دولار.

المبحث الثاني: الزراعة والتنمية الريفية كبديلين تنمويين للاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاعا الفلاحة احد أهم القطاعات القادرة على بناء اقتصاد متكامل وجلب العملة الصعبة والكثير من دول العالم تعتمد على هاذين القطاعين في اقتصاداتها فنجد اسبانيا والمغرب تعتمد على الفلاحة بشكل كبير فيما في أن السياحة هي القلب النابض في اقتصاد كل من تركيا وتونس .

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

إن التوجه لدراسة واقع القطاع الفلاحي يستدعي التطرق إلى :

1-1 مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي لمختلف الدول :

يبين الجدول التالي،بان مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي للدول ذات الناتج المحلي المرتفع ضئيلة، مثل البرازيل، الصين وفرنسا فهي تعتمد بكثرة على الصناعة والخدمات ولكنها بالرغم من ذلك فإنها تضيف قيمة معتبرة، مثلا بالنسبة للصين فان نسبة 9% من ناتج محلي قدره 11007.7 مليار دولار أو نسبة 17% من ناتج قدره 2095.4 مليار دولار بالنسبة للهند تعتبر مساهمة جيدة ما يدل على أهمية الفلاحة في الاقتصاديات وبالنسبة للجزائر فتشير البيانات بان مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي قد ارتفعت من 9 إلى 13% مع مراعاة الارتفاع في الناتج المحلي من 54.8 إلى 166.8 مليار دولار وهي نسبة جيدة أفضل من المغرب أين تعتبر الفلاحة ركيزة أساسية في الاقتصاد المغربي، والارتفاع في مساهمة القطاع الفلاحي كانت منخفضة من 13 إلى 14%، أما بالنسبة للدول الفقيرة مثل أفغانستان وباكستان فنجد مساهمة الفلاحة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ومع ذلك فهناك انخفاض كبير في قيمة هذا الأخير نتيجة لضعف القطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات.

الجدول رقم (3 - 15): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي لمختلف الدول لسنتي 2000 و2015

الدول	الناتج المحلي 2000	الناتج المحلي 2015	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة 2000	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة 2015
الجزائر	54.8	166.8	9	13
أفغانستان	2.5	19.3	38	22
البرازيل	655.4	1774.4	6	5
المغرب	38.9	100.6	13	14
الصين	1211.3	11007.7	15	9
باكستان	74.0	271.0	26	25
بلجيكا	237.9	455.1	1	1
الدنمارك	164.2	164.2	2	1
فرنسا	1368.2	2418.8	2	2
الهند	476.6	2.095.4	23	17

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بيانات البنك الدولي **http://wdi.worldbank.org/table/4.2**

2-1 واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

تتمتع الجزائر بمؤهلات كبيرة في مجال الفلاحة والصيد البحري مما يمكنها من الاستثمار في هذا القطاع، ولقد شهدت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع 12% في سنة 2015 حسب إحصائيات وزارة الفلاحة.

الجدول رقم (3 - 16) : التطور الحاصل في الإنتاج الفلاحي لمختلف المنتوجات للفترة من 2009 إلى 2014.

المنتج	الحليب	البطاطا	الحبوب	البيض	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الخضروات
نسبة التطور%	8.3	12.7	4.2	7.5	12.6	12.5	13.4

المصدر :تقرير وزارة الفلاحة المؤرخ في http://www.minagri.dz2016/06/02

تشير بيانات الجدول أعلاه بان كل المنتجات الفلاحية قد شهدت نمو في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 ما يدل على أن الاستثمارات الموجهة لقطاع الفلاحة قد شملت كل المنتجات الغذائية، كما نلاحظ نسبة النمو في قطاع الحبوب كانت ضئيلة ما يستوجب استثمارات تدعيمية باعتبار أنها مادة أساسية الاستهلاك.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

لقد عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، ما يعكس المجهودات المبذولة في هذا القطاع فيما يلي سيتم توضيح من خلال تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحي كالتالي:

1-2 تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحي:

وفيما يلي، يبين الشكل رقم (3 - 3) تطور القيمة المضافة للقطاع ألفلاحي في الجزائر للفترة الممتدة (2000-2017) بأسعارها الحقيقية بالدولار.

الشكل رقم (3 - 3): تطور القيمة المضافة للقطاع ألفلاحي في الجزائر للفترة الممتدة(2000-2017) بأسعارها الحقيقية بالدولار

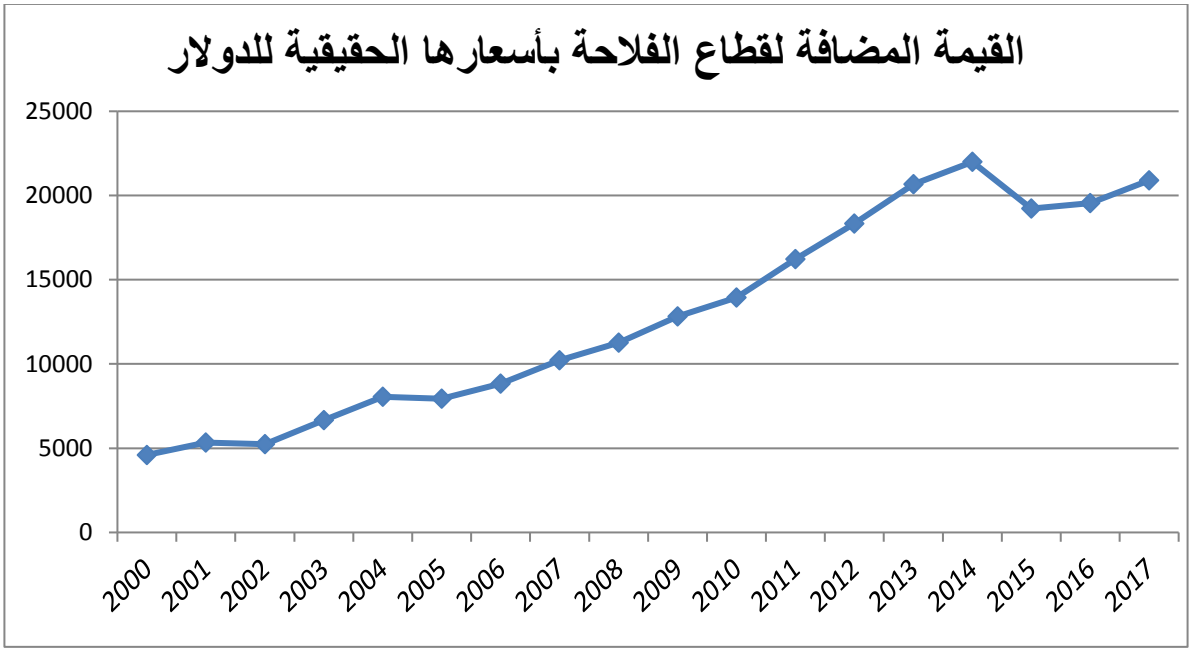

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من المواقع التالية:

https://donnees,banquemondiale,org consulté le 13/12/2018
https://knoema,comconsulté le 13/12/2018

تشير بيانات الشكل السابق، ان القيمة المضافة لقطاع الفلاحة شهدت تزايد مستمر حيث ارتفعت من 12820.13 دولار سنة 2009 إلى 19215.25 دولار سنة 2015، ما يفسر بان التراجع الحاصل في نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2009 إلى 2011 (الذي سيتم التطرق إليه بدقة لاحقا)، كانت بسبب ارتفاع الناتج نتيجة لارتفاع أسعار البترول وليس بسبب تراجع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، إذ تراجعت في الفترة من 2014 إلى2017 من حوالي 9.5% إلى 8%.

الشكل رقم (3 - 4): تطور القيمة المضافة لليد العاملة الفلاحية بالقيمة الثابتة (المليون الدولار)

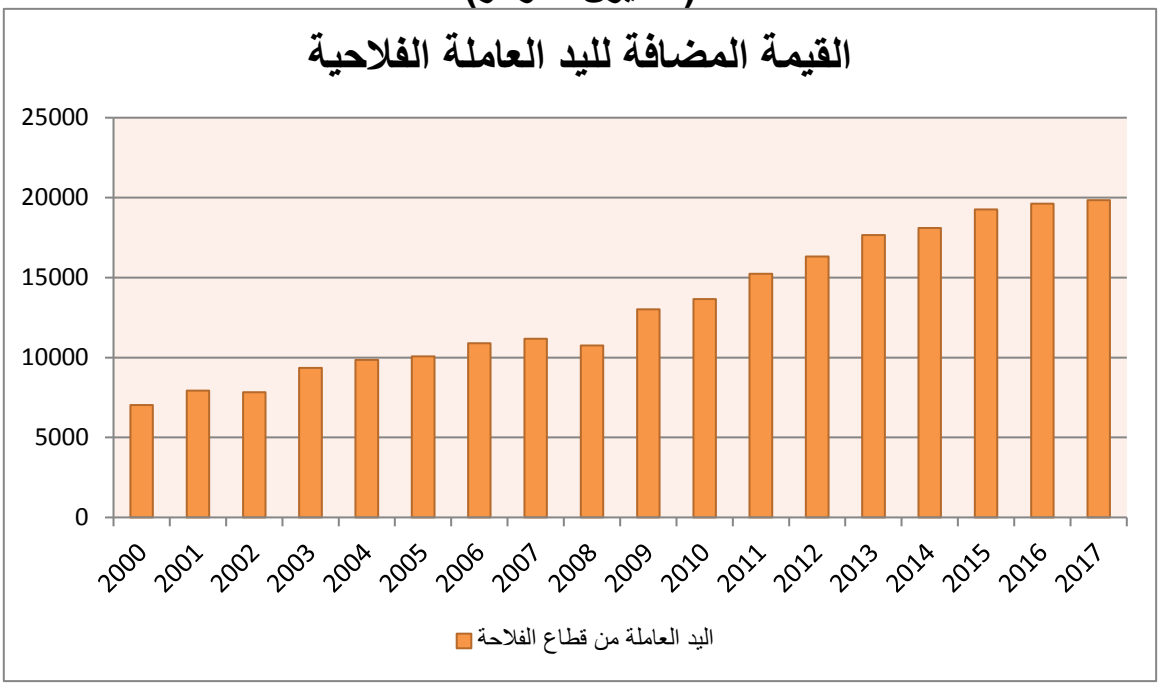

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات من المواقع التالية:

https://donnees,banquemondiale,org consulté le 15/12/2018

تشير بيانات الشكل السابق، إن تطور القيمة المضافة لليد العاملة الفلاحية بالقيمة الثابتة شهدت تزايد مستمرا، حيث ارتفعت من 13010.98 دولار سنة 2009 إلى 19268.03 دولار سنة 2015 ليزيد ارتفاعا سنة 2017 مسجلا قيمة 19850.23 دولار، ما يفسر تزايد الاهتمام بذات القطاع.

2-2 مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

لقد شهدت واردات الجزائر من المواد الغذائية لسنة 2016 و2017 يتضح لنا أن الجزائر تعتمد على الواردات لتغطية طلباته المحلية من المنتجات الغذائية حيث قدرت قيمتها الإجمالية 73179 4 في سنة 2016، وارتفعت إلى 26859 5 خاصة: منتوج الحبوب، الدقيق، والطحين الذي يحتل الحصة الأكبر من إجمالي الواردات الغذائية بنسبة 31.98% ما يعادل 27616 2 مليار دينار سنة 2017، نظرا لاعتماد المستهلك الجزائري على الخبز والمعجنات في تغذيته، ومن الملاحظ أيضا أن هنالك استهلاك كبير للحليب ومشتقاته حيث يأتي منتوج

الحليب في المرتبة الثانية بنسبة 17.18% بقيمة 22306 1 مليار دينار في سنة 2017 حيث عرف ارتفاعا مقارنة بسنة 2016.[1]

وفيما يلي الجدول الموالي يبين واردات الجزائر لبعض المنتجات الغذائية لسنتي 2016 - 2017.

الجدول رقم (3 - 17): واردات الجزائر لبعض المنتجات الغذائية لسنتي 2016 - 2017.

المنتوج الوطني	10 أشهر من سنة 2016		10 أشهر من سنة 2017	
	العدد	%	العدد	%
حبوب، دقيق وطحين	2 400,62	35,24	2 276,16	31,98
الحليب ومشتقاته	798,84	11,73	1 223,06	17,18
سكر وحلويات	742,03	10,89	913,42	12,83
القهوة والشاي	340,41	5,00	367,40	5,16
خضر جافة	246,30	3,62	314,59	4,42
لحوم	203,59	2,99	173,96	2,44
المجموع	4 731,79	69,46	5 268,59	74 ,02
إجماليالوارداتالغذائية	**6 812**	**100%**	**7 118**	**100%**

Source : Ministère des Finances, Direction des Douanes, 2017.

أما فيما يخص صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية تبقى ضعيفة حيث أن أهم منتج تصدره الجزائر هو سكر الشمندر لما تزخر الدولة من إمكانيات مناخية واستثمارية لهذا المحصول الغذائي إضافة إلى التمر الذي يأتي في المرتبة الثانية.[2]

[1]: بكريتي نصيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

[2]: مرجع نفسه، ص 141.

الجدول رقم(3 - 18) :صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية لسنتي 2016 - 2017.

السنة	10 أشهر من سنة 2016		10 أشهر من سنة 2017	
المنتوج	العدد	%	العدد	%
سكر القصب والشمندر	171 ,97	11,91	204,95	13,73
التمر	28,06	1,94	37,75	2,53

Source : Ministère des Finances, Direction des Douanes, 2017.

الجدول السابق يبين أهم المنتجات المصدرة، حيث يحتل منتوج السكر القصب والشمندر المركز الأول فلقد بلغ نسبة 11,91 % من إجمالي الصادرات في سنة 2016 وفي سنة 2017 بلغت 13,73%، وكما هو ملاحظ أن إنتاج التمور في الجزائر حقق نتائج جيدة حيث بلغت نسبة إنتاجه في سنة 2017 نسبة 2,53% مقارنة بسنة 2016 التي بلغت نسبة إنتاجه بـ 1,94%.

بصورة عامة الصناعة الغذائية مرتبطة بالإمكانيات الفلاحية المحلية ومن هذا المنطلق حقق القطاع الفلاحي تحسن كبير في نمو الإنتاج وتوافر الأغذية من خلال جهود الدولة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية؛ إلا أن هذه النتائج لا تزال تعاني من تقص في الموارد المائية المتاحة للري وانخفاض مستوى الإشراف الفني للمزارع، وحجم المزارع يبقى عائق كبير أمام سياسة تحديث وتطوير القطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: السياسات المنتهجة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر لآفاق 2019:

سيتم عرض السياسات المنتهجة للنهوض بالقطاع الفلاحي من خلال التطرق إلى البرنامج الخماسي الخاص بالقطاع كالتالي:

1-3 البرنامج الخماسي الخاص بالقطاع الفلاحي:

إن المسعى الذي اعتماده في إطار البرنامج الخماسي 2019/2015، يتطلب تدعيم وتكثيف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير التصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي:[1]

المحور الأول :المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية.

المحور الثاني: مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية البناء الاستراتيجي وتكييف سياسة الدعم والتمويل، والتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية.

المحور الثالث: تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات، وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج توسيع التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الاقليمية للإدارة.

المحور الرابع : تقوية آليات الدعم و التأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الآفات والكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.

المحور الخامس: متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية، وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

ومن الأهداف المزمع تحقيقها من خلال هذا البرنامج ما يلي[2]:

- إنتاج 67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 10.2 مليون قنطار من التمور، 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب؛

---

[1]: نسمن فطيمة، "الفلاحة الجزائرية بين التبعية و الاكتفاء الذاتي"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 02، جوان 2017، ص 174.

[2]: مرجع وموضوع نفسهما.

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية؛
- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة ب 172.000 هكتار ثابتة لعشر ولايات، دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـ 413.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية؛
- إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر بتشجير مساحة 55.000 هكتار؛
- تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2019/2015 يقدر بـ 5%؛
- إنشاء ما يقارب 1.500.000 منصب شغل دائم في القطاع الفلاحي.

كما تم وضع مجموعة من الأهداف الكمية تخص الإنتاج الفلاحي لسنة 2019.

2-3 الإنتاج الفلاحي المتوقع سنة 2019:

وضع مجموعة من الأهداف الكمية تخص الإنتاج الفلاحي لسنة 2019 الذي يلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 - 19) :الإنتاج الفلاحي المتوقع سنة 2019 (الوحدة:القنطار)

الفرع	الزيادة المحققة 2014/2009	النتاج المحقق سنة 2014	النتائج المتوقع سنة 2019	نسبة الزيادة المتوقعة
الحبوب	4.2%	34321780	70000000	104%
الحمضيات	/	10889000	13500000	24%
الزيتون	/	4765000	8000000	68%
الحليب	8.3%	1683000	4300000	155%
اللحوم الحمراء	12.5%	2387000	6300000	164%
اللحوم البيضاء	12.6%	2179000	5800000	166%
البطاطا	12.6%	20129000	68000000	238%
التمور	/	9344000	12500000	34%

المصدر: بوزيان فتيحة، شباكي حفيظ مليكة، "تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018، ص 133.

عند قراءة الأرقام المتعلقة بكمية الإنتاج المتوقع لسنة 2019، تبدو أنها طموحة جدا خاصة ما تعلق بالمنتجات الحيوانية (الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء) التي تفوق فيها نسبة الزيادة المتوقعة 150% وعموما يبين أن الوزارة الوصية ستركز على هذه الفروع والدليل هو أن أحد ركائز المخطط الخماسي الحالي هو تربية الحيوانات؛ العمل على زيادة الإنتاج الفلاحي لا يكفي وحده لترقية القطاع الفلاحي، إذ يجب أن يرافق بمجموعة من الإجراءات، من بينها التركيز على بناء سلاسل القيمة للقطاع الفلاحي من خلال توفير المدخلات المتمثلة في البذور والشتلات والآلات وتدعيمها بالإرشاد والبحث العلمي، أيضا توفير سبل تخزين وتسويق المنتوج الفلاحي؛ هذا الأخير أمام تحدي كبير خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم (18- 02) المؤرخ في 2018/01/07 الذي يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عن الاستيراد، حيث تم بموجبه تعليق استيراد 851 منتج، حيث تعتبر أغلبها منتجات فلاحية، حيث تم تعليق استيراد كل من اللحوم بأنواعها، الحليب ومشتقاته، الخضر، الفواكه، الزيتون والباقوليات؛ وبالتالي أصبح على المنتوج الفلاحي الوطني تلبية الطلب الداخلي عليه كما ونوعا[1].

[1]: بوزيان فتيحة، شباكي حفيظ مليكة، "تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018، ص- 133.

المبحث الثالث: القطاع السياحي واقتصاد المعرفة كبديلين استراتيجيين للاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات، بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، وقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة وأصبح لها دور أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية بالجزائر في آفاق 2025، كما تراهن الجزائر على استقبال 2.1 مليون سائح في آفاق 2015 التي سيترتب عنه استحداث 400.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر[1].

المطلب الأول : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في الجزائر

سيتم التطرق إلى مدى مساهمة الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في الجزائر.

1-1 مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ من الشكل رقم (3 - 5) أدناه، أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في سنة 2006 بلغت 3.3 % أي بمقدار 420 مليار دينار جزائري، ثم استقرت النسبة نوعا ما في السنوات 2007،2008، لترتفع إلى حدود 3.7% سنة 2009، لكن الانخفاض رجع ولو بشكل طفيف سنوات 2010 و2011 إلى أقل من 3.5%، ثم عادت إلى الارتفاع سنة 2013 ليصل تقريبا إلى معدل 3.6%، في حين انخفضت بشكل ملفت سنة 2014 لتصل إلى أدنى مستوياتها بـ3.2%، ثم ارتفعت في السنتين الأخيرتين 2015 و2016 إلى 3.6% بمبلغ حوالي 600 مليار دينار جزائري.

[1]: بربيش السعيد وشابي حليمة،" دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة"، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15 -16 نوفمبر 2011، ص 01.

الشكل رقم (3 - 5): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

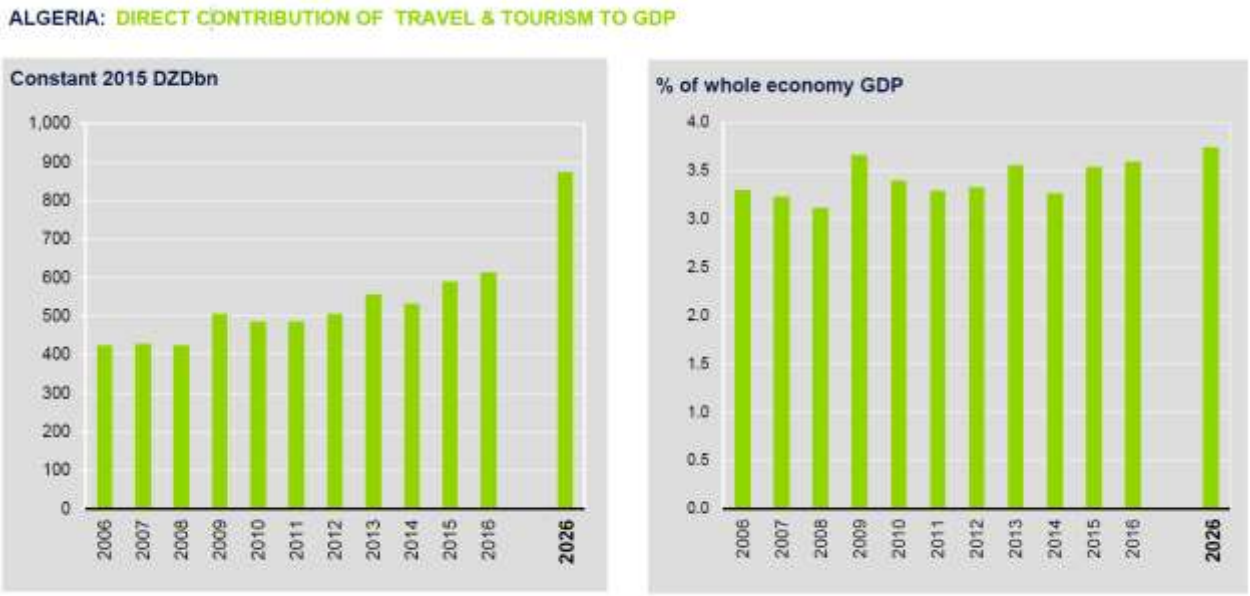

المصدر: مراد اسماعيل، ملاحي رقية، "المؤشرات الاقتصادية للعمل السياحي ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص: 165.

يعكس ذلك النشاطات الاقتصادية الناتجة عن الصناعة السياحية مثل حركية الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وغيرها من الخدمات الداعمة للتوافد السياحي. ومن المتوقع أن تنم والنسبة بمقدار 3.7٪ سنويا أي ما يقارب 873.7 مليار دينار جزائري من الناتج المحلي الإجمالي مساهمة مباشرة في السياحة والأسفار في سنة 2025.

2-1 مساهمة السياحة في التشغيل في الجزائر:

حسب الشكل رقم (3 - 6)، خلقت السياحة في الجزائر حوالي 240.000 منصب شغل حتى سنة 2006 أي بنسبة 2.7% من مجموع العمالة، ثم انخفضت خلال سنتي 2007 و2008 انخفاضا طفيفا بحوالي 230.000 منصب، ثم ارتفع نسبة العمالة خلال 2009 لتصبح 2.8% أي ما يمثل 270.000 وظيفة، لتنخفض سنة 2010 الى 2.6% ثم ترتفع خلال السنوات 2011،2012، 2013 لتصل إلى 3% من مجموع العمالة في الجزائر أي ما يقارب 320.000 وظيفة، ثم انخفضت سنة 2014 إلى 2.8 % لتعود للارتفاع سنة 2015 وتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2016 بنسبة 3.1% أي بـ 350.000 وظيفة في القطاع.

الشكل رقم (3 - 6): مساهمة السياحة في التشغيل

المصدر: ملاحي رقية، بشني يوسف، بن شني عبد القادر، "أثر تبني معايير الابداع والابتكار في تسويق الخدمات السياحية البيئية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مؤتمر دولي حول الابداع والابتكار، الكلية الاماراتية الكندية الجامعية، دبي، 18/17 جانفي 2018، ص: 12.

ويتوقع أن ينمو هذا المعدل ليصل إلى نسبة 3.4٪ في عام 2026 بخلق 475.000 وظيفة مباشرة من إجمالي العمالة. هذه الوظائف تشمل العمل في الفنادق ووكالات السفر وشركات الطيران وغيرها من خدمات نقل الركاب، ويتضمن أيضا خدمات الركاب مثل : أنشطة المطاعم والترفيه كدعم مباشر من قبل السياح.

المطلب الثاني: الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر

1-2 الاستثمار السياحي في الجزائر:

نلاحظ من الشكل (3 - 7) أدناه، أن حجم الاستثمارات السياحية في ارتفاع مستمر، بداية من 200 مليار دينار سنة 2006 إلى 230 مليار دينار سنة 2007، لينخفض سنة 2008 إلى 165 مليار دينار، ثم يرتفع سنة 2009 إلى 175مليار دينار، في حين استمر في الانخفاض سنوات 2010- 2011 ليصل إلى 140 مليار دينار، ثم يعود إلى الارتفاع الطفيف من سنة 2012 إلى 2016 ليبلغ 175 مليار دينار. ويتوقع أن يرتفع مبلغ الاستثمار في المجال السياحي إلى 250 مليار دينار في سنة 2026.

الشكل رقم(3 - 7): الاستثمار السياحي في الجزائر

Source: World Travel &Tourism Council (2016) Algeria: Travel & Tourism Economic Impact 2016

2-2 التنمية السياحية المستدامة في الجزائر لآفاق 2025:

تشكل السياحة المحرك الجديد للتنمية المستدامة، ودعم النمو والمحرك الرئيسي لقطاع الخدمات في الاقتصاد، نظرا لما لها من مقومات خلق الثروة وفرص العمل وتوفير الدخل الدائم.

حيث من المقرر أن أغلبية هذه المشاريع، والتي يقوم بها مستثمرون من القطاع الخاص من شأنها أن تساهم بخلق 36 ألف فرصة عمل جديدة بمختلف الخدمات السياحية، هذا فضلا عن وضع خطة سياحية تهدف إلى استقطاب 5.2 مليون سائح بحلول العام 2015.

1.أهداف الأقطاب السياحية:

ولهذه الأقطاب السياحية السبعة خمسة أهداف رئيسية، والموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم(3 - 8): الأهداف الخمسة للأقطاب السياحية

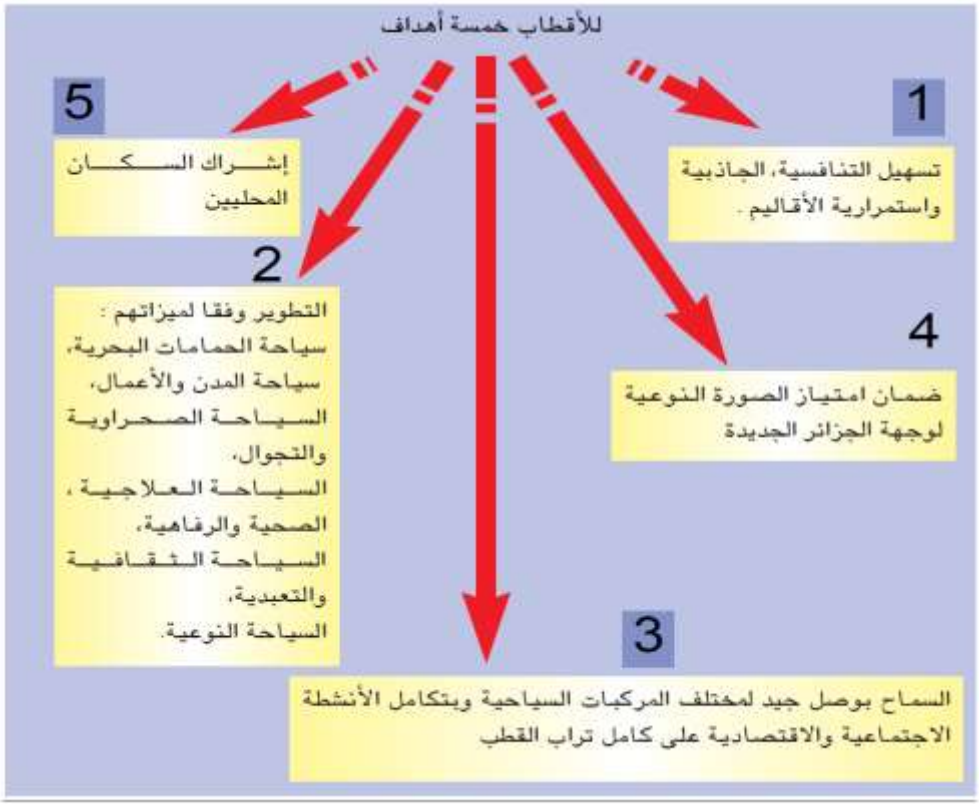

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س 2025"،كتاب2، الجزائر، جانفي 2008، ص45.

2. المشاريع والفنادق والقرى السياحية المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س) SDAT2025 :

أ.المشاريع :أما عن المشاريع المدرجة ضمن هذا المخطط فيقدر عددها بـ 80 مشروع موزعة على الأقطاب السياحية السبعة على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (3 - 20): توزيع مشاريع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (أفاق 2025)

الأقطاب السياحية للامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
شمال وسط	32
شمال غرب	18
الجنوب الشرقي (الواحات)	04
الجنوب الغربي (توات)	02
الجنوب الكبير (الطاسلي)	01
الجنوب الكبير (الأهقار)	00
المجموع	80

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (أفاق 2025) SDAT ، الكتاب5: المشاريع ذات الأولوية السياحية، الجزائر، جانفي 2008، ص 06.

من معطيات الجدول، نلاحظ أن المخطط قد أهمل وبدرجة كبيرة تنمية السياحة في الأقطاب السياحية التي تنتمي للقسم الجنوبي للبلاد، بالرغم مما تزخر به هذه الأخيرة من مؤهلات لا تقل أهمية عن السياحة الساحلية، بحيث أننا نجد 73 مشروع في الشمال مقابل 7 فقط في الجنوب.

ب.**الفنادق:**أما بالنسبة للفنادق التي شرع فيها و التي هي بصدد الانطلاق 274 فندق ب 29386 سرير.

جدول رقم (3 - 21): المشاريع الفندقية في طور الانجاز

الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
شمال شرق	86	5965
شمال وسط	49	9295
شمال غرب	85	10146
الجنوب الشرقي (الواحات)	26	2092
الجنوب الغربي (توات)	23	1513
الجنوب الكبير (الطاسلي)	01	150
الجنوب الكبير (الأهقار)	04	225
المجموع	274	29386

المصدر: سبتي وسيلة، محمد تاج الدين صحراوي، "السياحة كبديل استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر"، يوم دراسي حول الخيارات الإستراتيجية والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/04/19، ص: 276.

انطلاق 80 مشروعا سياحيا في سبعة أقطاب سياحية بامتياز مع الشروع في انجاز 274 فندقا بطاقة إيواء 29386 سريرا كما ذكر سابقا، موزعة على سبعة أقطاب سياحية للامتياز على كامل التراب الوطني، وهو موضح في الجدول الآتي:[1]

[1]: عقون شراف، بوحديد ليلى، "دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017، ص- 10.

الجدول رقم(3 - 22): مجموع القرى السياحية وطاقات الإيواء الخاصة بكل قطب سياحي

الأقطاب السياحية	الفنادق جميع الأصناف (عدد الأسرة)	القرى السياحية	القرى السياحية (عدد الأسرة)
القطب السياحي الشماليالشرقي	5965	4	7378
القطب السياحي الوسط	9295	12	39849
القطب السياحي الشمال الغربي	10146	3	6852
القطب السياحي الجنوب الشرقي	2092	-	-
القطب السياحي الجنوب الغربي	1513	1	92
القطب السياحي الطاسلي	150	-	-
القطب السياحي الأهقار	225	-	-
المجموع	29386	20	54171

المصدر: عقون شراف، بوحديد ليلى، "دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017، ص: 10.

المطلب الثالث: الاستثمار في اقتصاد المعرفة كإستراتيجية لدعم قاعدة التنوع :

يمكن التحدث، والأخذ بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي أدركت مدى أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة باعتباره من القاعات التي تمتاز بفرص كبيرة للنجاح، وذلك ضمن رؤية شاملة لهذه الأخيرة، تتناسب والقدرات الاقتصادية والديموغرافية، مما أدى إلى تحسين قيمة كل مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة اللذين قدرت قيمتهما ب 6.94 و7.09 على الترتيب سنة 2014، وارتفاع تنافسيتها عالميا وحلولها ضمن المراتب الخمس

الأولى في 27 مؤشرا عالميا وفق التنافسية العالمية للعام 2015 - 2016، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي " دافوس" في سويسرا.[1]

ومن أهم عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والدروس المستفادة منها:[2]

تشجيع الإبداع والابتكار، حيث ركزت دولة الإمارات على الابتكار، كونه أحد أعمدة التنويع الاقتصادي، سواء في القطاع الحكومي بما يصيب مباشرة في تطوير المعرفة، أو على مستوى الشركات لطرح أفكار و حلول مبتكرة للصناعات الحديثة.

1-3 أداء الجزائر ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة:

ويمكن توضيح أداء الجزائر ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة، من خلال مؤشراته الرئيسية و الفرعية من خلال الجدول التالي:[3]

[1]: أحمد داودي، داودي عبد الهادي، "اقتصاد ما بعد النفط- الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي"، يوم دراسي حول الخيارات الإستراتيجية والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد بسكرة، الجزائر،2018/04/19،ص 628.

[2]: أحمد داودي، داودي عبد الهادي، مرجع نفسه، ص 642.

[3]: بوقموم محمد، كنيدة زليخة،" آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة- قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016 - دراسة حالة الجزائر -"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر 2017، ص 133.

الجدول رقم (3 - 23) : أداء الجزائر ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة

مؤشر اقتصاد المعرفة بقيمة كلية بلغت 36.06	
المحاور الرئيسية والفرعية لمؤشر اقتصاد المعرفة	**القيمة**
المحور الأول: الأداء التنظيمي و الموارد البشرية	**39**
1/ الانفتاح الاقتصادي	37
2/ التنظيم المؤسساتي	42
3/ التمكين المؤسساتي	40
4/ الموارد البشرية	37
المحور الثاني: التنافسية والتطور الابداعي للهيكل الاقتصادي	**36**
1/ تنافسية الهيكل الاقتصادي	32
2/ تطور الهيكل الاقتصادي	41
المحور الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد	**31**
1/ التبادل التكنولوجي والمعرفي	27
2/ البيئة التمكينية	34

المصدر: بوقموم محمد، كنيدة زليخة، "آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة: قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016 ـ دراسة حالة الجزائر ـ"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر 2017، ص: 134.

من خلال قراءة الجدول، يتضح أن المؤشر الكلي لاقتصاد المعرفة في الجزائر، بلغت قيمته 36.06 وهي قيمة أقل من المتوسط بما يدل على عدم توافر المتطلبات الأساسية لاقتصاد المعرفة في الجزائر، بالنظر إلى محدداته من خلال مؤشر المعرفة العربي 2016، أما بالنظر إلى المؤشرات الرئيسية للمؤشر الكلي، فقد جاءت بالترتيب التالي: مؤشر الأداء التنظيمي والموارد البشرية بقيمة 39، أما مؤشر التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الاقتصادي بقيمة 36، في حين أن مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد بلغت قيمته 31، أما بالنظر إلى المؤشرات الفرعية نلاحظ أن مؤشر التبادل التكنولوجي والمعرفي حقق أقل قيمة 27، بما يدل عل فشل الجزائر في تحقيق تطور فعلي وملموس على صعيد التبادل

التكنولوجي والمعرفي، في حين أن مؤشر التنظيم المؤسسي حقق أعلى قيمة ضمن مؤشر المعرفة الكلي بقيمة 42، لكنه يبقى دائما أقل من المتوسط[1].

2-3 مشاكل بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر:

انطلاقا من تحليل الواقع المعلوماتي للجزائري، يمكن القول ان هناك جملة من التحديات تواجه الجزائر،ولا بد من تجاوزها كي تتمكن من إقامة مجتمع معرفي ومن بين هذه التحديات أو المعوقات نذكر منها:[2]

- الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد؛
- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده على الريع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا؛
- غياب المستوى المطلوب من البنية التحتية للأزمة للقيام بعمليات الاتصال بالإنترنيت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية والهواتف النقالة؛
- ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنيت في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطن في ظل سياسة التقشف المطبقة من طرف الدولة؛
- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة وتطبيقاتها بل وتبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان، وانصراف انشغال الحكومات المتعاقبة إلى توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم لتبقى مسائل الإنترنيت واقتصاد المعرفة في نظر الأغلب لا حاجة إليه وهو في أخر قائمة الاهتمامات؛
- تهميش الإطارات والكفاءات البشرية وما نتج عنه من جرة الدمغة إلى البلدان الأجنبية، الأمر الذي يعتبر بمثابة خسارة كبيرة للجزائر كان من الممكن الاعتماد عليها بشكل كبير في التنمية والتحول إلى اقتصاد المعرفة؛

[1]: بوقموم محمد ، كنيدة زليخة ، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2]: مقيمح صبري، هرموش ايمان، "واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد7، جوان 2017، ص 15.

- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الانترنت؛
- تدني مستوى معيشة غالبية الجزائريين وتدهور القدرة الشرائية والرعاية الصحية ومستوى التعليم ما أدى إلى بلوغ البلاد أدنى مستويات التنمية البشرية متأخرة حتى على بعض الجيران المغاربيين، وهو ما يشكل تحديا يقلب أجندة الدولة ويصرف اهتمامها إلى محاولات تحسين مستوى المعيشة كأولوية مقدمة على غيرها من الغايات والأهداف، مما يعيق الإقلاع نحو اندماج فعلي وتدريجي في الحركية الاقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة المعلوماتية نحو التأسيس لمجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة.

من هذه الدراسة يتبين، بان إستراتيجية التنويع الاقتصادي يمكنها أن تكون البديل الأمثل للبترول في الجزائر،حيث يعتبر قطاعات الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتصاد المعرفة، من أهم القطاعات التي يجب على الحكومة التركيز عليها في الوقت الراهن وزيادة الاستثمار فيها، إضافة إلى ذلك،يعتبر قطاع السياحة بديل استراتيجي فعال خاصة انه قادر على جلب العملة الصعبة،لكنه يعاني من نقاط ضعف، على الدولة معالجتها واستغلال الفرص المتاحة.أما قطاع الطاقات المتجددة، فلا يمكنه تحقيق التنمية في الوقت الراهن،اعتبارا أن البترول، سيظل المورد الرئيسي للطاقة وإمكانية تصدير هذا النوع من الطاقات، تبقى بعيدة المدى، لكن على الجزائر الاستثمار في هذا القطاع كإستراتيجية مستقبلية، هذا بمواصلة دعم المشاريع الناشطة في هذا القطاع، وكذا دعم برامج البحث والتطوير.

الفصل الرابع

مقارنة إستراتيجية الجزائر مع بعض الدول النامية المصدرة للبترول

حتى لو انتهت فترة التدهور هذه، فستأتي أخرى وإن لم يكن شادا في النظرة التاريخية لأسعار البترول، إلا أنه مميزا في وقوعه في ذروة الهزة بتجاوزها ما تمليه الأساسات الاقتصادية.

تسابقت الدول النامية التي انتزعت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية بمعوقاتها المتعددة التي تملك الإمكانيات نحو بناء قاعدة اقتصادية دون الاعتماد المطلق على المورد الواحد الآيل للنضوب، من أجل تحسين مناخها الاستثماري لرفع قدراتها الإنتاجية في جميع القطاعات الأخرى، من خلال تفعيل إستراتيجية يتداخل فيها جميع الاستخدام الأمثل للاحتياطات المالية المثالية، من القطاع البترولي للمساهمة في تطوير تلك القطاعات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

بناء على ما سبق، سيعالج هذا الفصل دراسة السياسات المرتبطة بتطبيق إستراتيجية تفعيل مصادر غير بترولية في ظل الفرص والإمكانيات الداخلية المتاحة، والوقوف على أهم التجارب التنموية لبعض الدول النامية البترولية الناجحة في البحث عن مصادر تمويل بديلة لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار البترول الخام المفاجئ، للحاق بركب الحضارة والتقدم وتجاوز تخلفها.

على هذا الأساس، سيتم تقسيم الفصل إلى النقاط التالية:

- دراسة تحليلية للنشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- نماذج قياسية لمعطيات بانيل؛
- دراسة قياسية لإستراتيجية التنمية لبعض تجارب الدول باستخدام نماذج بانيل (البيانات المقطعية) للفترة الممتدة (2000-2017).

المبحث الأول: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري

كشف الطقس غير المواتي لصدمات البترولية عن وهن الاقتصاد الجزائري الذي إرتبط بالظروف الخارجية، وكذا ضعف تغطية الاحتياجات بواسطة الإنتاج الفلاحي والنمو الصناعي غير الكافي، كما حاولت الجزائر الاهتمام بصادرات خارج المحروقات والتي سيتم التطرق إليها من خلال تحليلنا للنشاط الاقتصادي خارج المحروقات.

المطلب الأول: النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

يتم دراسة تحليل النشاط الاقتصاد من غير قطاع المحروقات بالجزائر من خلال تحليل نسبة توزيع الناتج المحلي الإجمالي على كل القطاعات ومن تم نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

1.1 توزيع الناتج الإجمالي المحلي الخام حسب القطاعات:

خصصت الجزائر مبالغ استثمارية لإنشاء اقتصاد وطني مكون من قطاعات متكاملة في تنمية الاقتصاد الجزائري، يتبين لنا حصة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الملحق رقم (1-1) والشكل التالي يعطينا توزيع الناتج الإجمالي المحلي حسب القطاعات.

الشكل رقم (4 - 1): توزيع الناتج المحليالخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية للفترة الممتدة 2001-2018

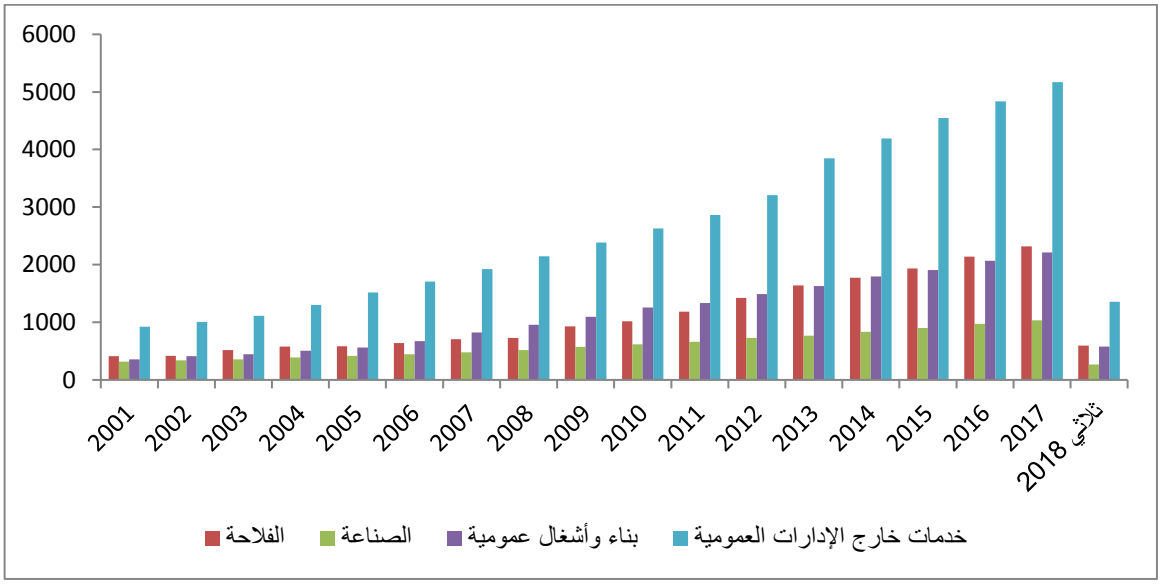

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا على بيانات مجمعة من :

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2008 إلى 2018.

من خلال تتبعنا للشكل رقم (4 - 1) يتبين أن الحكومة الجزائرية اعتمدت في توزيعها للناتج المحلي الإجمالي بحصة لم تتجاوز 10% لكل من قطاع الصناعة والفلاحة، غير أنه أولت اهتمامها لقطاع الخدمات وخاصة خدمات خارج الإدارات العمومية بنسبة 30% للفترة الممتدة 2001 إلى 2014، إلا أنه سرعان ما بدأت سياسة الحكومة تعطي اهتمامها بدعم أقوى لقطاع الزراعة، من المؤكد أن الزراعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتنمية الاقتصادات الأخرى، نظرا للعلاقة الكبيرة المتشابكة بين القطاعات، لاسيما و أن لها أهمية كبيرة في تطوير ودفع عجلة التنمية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، كما أنها تعتبر مصدرا للدخل لغالبية السكان وتستقطب أكبر عدد من العمالة.

2-1 نمو القطاع الفلاحي:

في فترات قبل الاستعمار، كانت الجزائر منتجة لـ 90% من القمح محققة اكتفاء ذاتي وتصديرا بأسعار السوق الأوروبية، إذ مثلت الزراعة 65% من مداخيل الجزائر وذلك قبل الدخول لمحطة تصدير البترول والغاز، كيف لا؟ والجزائر تزخر على 32 مليون هكتار من المساحة الكلية العالمية المقدرة بـ 40 مليون هكتار،كناتج فلاحي على مدار سنة التي جاءت على لسان الدكتور سعيد بختاوي الخبير الفلاحي[1] مؤكدا أن ثرواتنا فوق الأرض وليس تحتها معتبرا أن الاعتماد على البترول مضيعة كبيرة للأموال وكذا رهان مستقبل البلاد والأجيال القادمة.

الشكل التالي يبين لنا واقع نمو قطاع "الزراعة والغابات والصيد البحري".

[1]: دكتور سعيد بختاوي، خبير فلاحي ،مداخلة بمناسبة ملتقى خاص بموضوع التنمية (ملتقى التغذية) الذي انعقد بمدينة وهران، الجزائر.

الشكل رقم (4 - 2) : نمو قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري

المصدر:بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر،جويلية 2018، ص:15

من خلال تتبعنا للشكل، تبين لنا أن الجزائر حققت سنة 2008 أسوأ أداء لها منذ ثمانية سنوات، لا يماثله سوى الركود المسجل سنة 2002، غير أنه زادت القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10,06% سنة 2009 الذي كان بفضل تساقط الأمطار المواتية، كما سمح الموسم الفلاحي لـ 2011 باستئناف النمو القوي حيث زاد إنتاج الحبوب بواقع 5,11 مليون طن لكن يبقى أقل من ذلك المسجل في 2009، إذ سمح المحصول الوفير للقمح اللين بتخفيض واردات الحبوب بنسبة 19,2% إلى 3,3 مليار دولار[1]، زد إلى أنه قد حقق أعلى نمو في الحجم بمعدل 8,8% سنة 2013، إلا أنه انخفضت وتيرة نمو القطاع الفلاحي لتبلغ 1,8% مقابل 6% سنة 2015 بتدفق للثروة المنتجة قيمته 2140,3 مليار دينار.[2]

[1]: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، ص :34.

[2]: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2016، ص: 22.

1-2-1 نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي:

الشكل رقم(4 - 3) : مساهمة قطاع "الزراعة والغابات والصيد البحري" في نمو إجمالي المحلي الخام المحلي

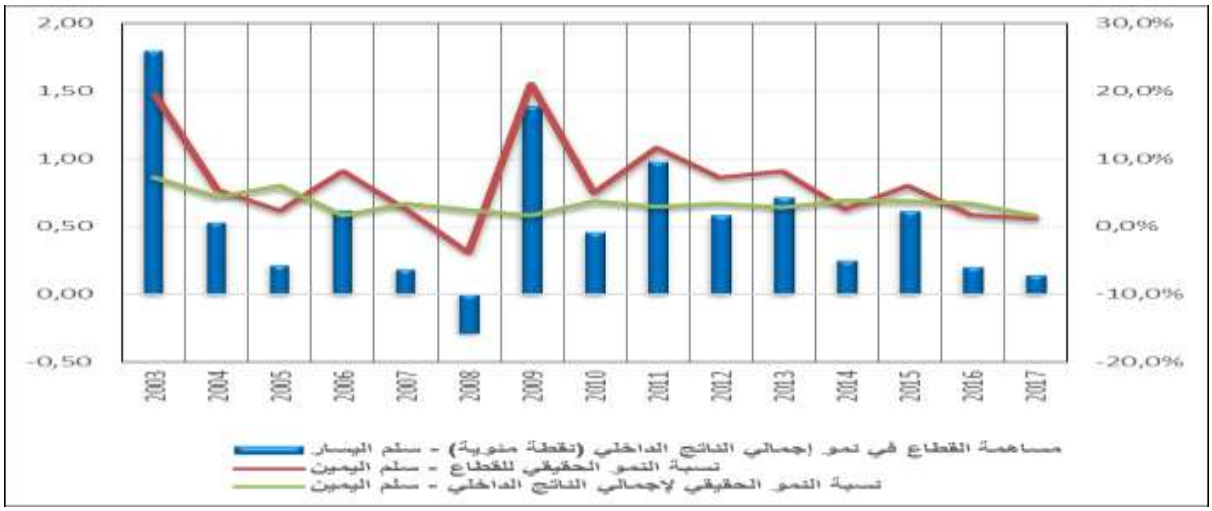

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر،جويلية 2018،ص 15

استدراكا وتذكيرا عن الفترة الممتدة 1986 إلى غاية 1999 سجل القطاع الفلاحي طفرة في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي إذ تراوحت ما بين 12,35% إلى 33,09% بينما تراجعت بنسب جد كبيرة سنة 2000 بانحدار نسبته 8,97% كما خسرت مساهمة القطاع نقطة مئوية في إجمالي الناتج المحلي نسبتها 6,6%، حافظ به على مركزه الرابع بعد القطاعات الخمسة في الاقتصاد الوطني لـ 2007.

في حين، يمثل الإنتاج الزراعي 9% من إجمالي الناتج المحلي بارتفاع قدره 0,90 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2011 في مجال المساهمة لتدفق الثروات (إجمالي الناتج المحلي[1])، كما بلغت مساهمته 17,5% في إجمالي الناتج المحلي و23,6% للقيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي لسنة 2014، إذ رتبت خلال تلك السنة في المرتبة الثانية من حيث خلق الثروات، وفي المقابل لم تساهم سوى بواقع 6,5% من نموها وبـ 6,3% في نمو إجمالي الناتج المحلي مقابل 22,9% و16,7% على التوالي لـ 2015، 2016 الذي كان راجع لتباطؤ وتيرة توسعها.

[1]: بنك الجزائر، 2012، مرجع سبق ذكره، ص:35.

3.1 نمو القطاع الصناعي:

تعتبر الصناعة أضعف القطاعات في الجزائر، الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(4 - 4) : نمو قطاع الصناعة

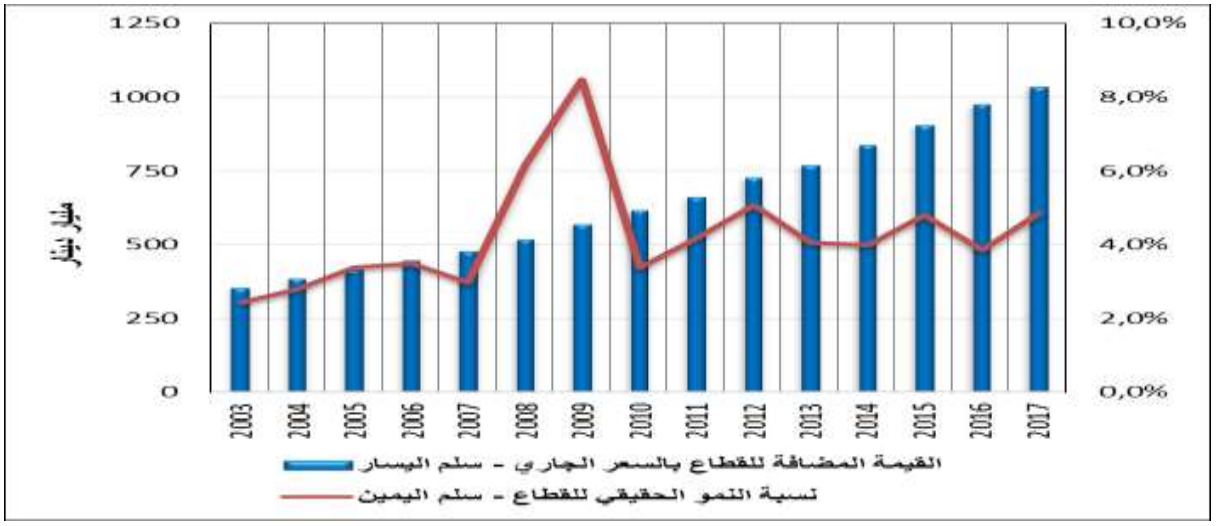

المصدر:بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر،جويلية 2018، ص:28.

الملفت للنظر، أن ركيزة الأنظمة الإنتاجية هي الصناعة المعملية فقد عرفت نموا نسبته 5% في 2012 إلى 3,8% سنة 2015 بوتيرة أقل، بسبب الوزن المعتبر نسبيا لفرع "الماء والطاقة"، فلا يمكن لهذا المعدل أن يخفي ضعف توسع الصناعة خارج فرع "الصناعة الغذائية"، كما لا تزال غير كافية لمباشرة عملية إعادة تصنيع وتنويع الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص فروع "مواد البناء"، النسيج، الجلود والأحذية، الخشب، الورق للفلين والصناعات المتنوعة، حيث يقرب متوسط نموها تقريبا [1](0,03)، الذي كان ناجما عن توسع توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي لدى المشتركين، إذ تميزت سنة 2015 بنمو مرتفع في الطلب (بـ 4% للطاقة و1,3% للغاز) وفي المقابل فقدت الصناعة الغذائية 8,4 نقطة مئوية إلى 1% في 2015.[2]

1.3.1 نسبة مساهمة القطاع الصناعي في نمو إجمالي الناتج المحلي:

تبقى مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي أضعف نمو عن كل القطاعات ولا يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي سوى بواقع 6,7% فقط.

[1]: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، ص:38.

[2]: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ، 2016، ص:36.

الشكل رقم (4 - 5) : مساهمة قطاع "الصناعة" في نمو إجمالي الناتج المحلي

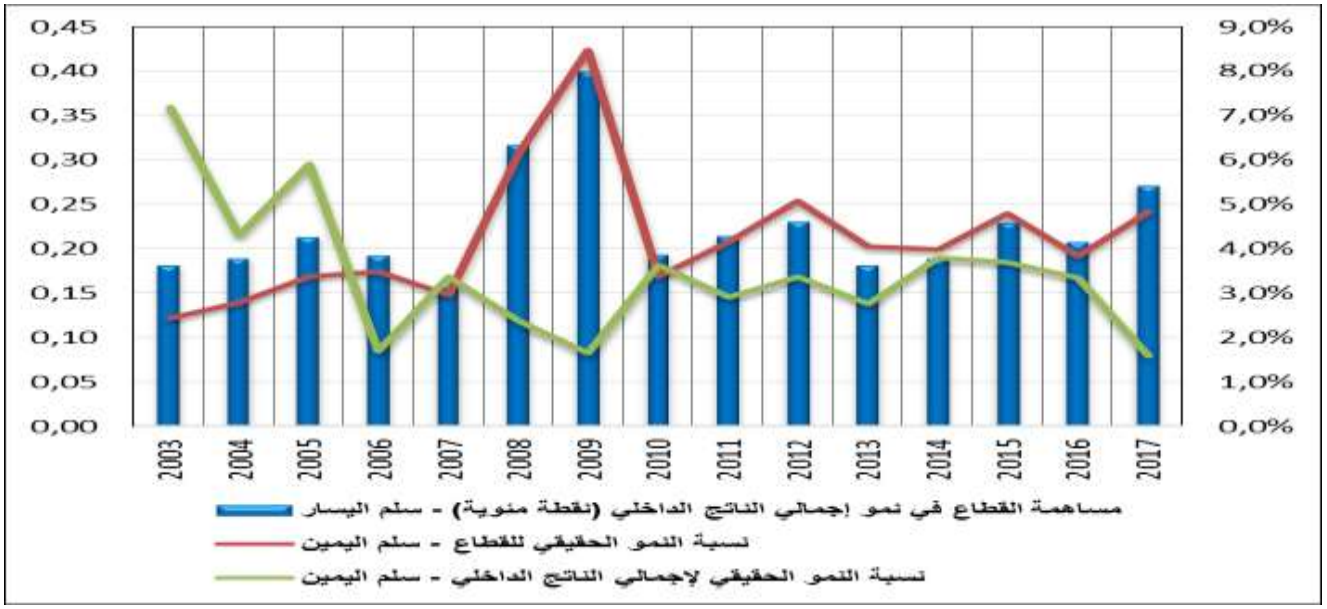

المصدر:بنك الجزائر،التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر،جويلية 2018،ص:22

يعتبر قطاع الصناعة أضعف القطاعات مساهمة في إجمالي الناتج المحلي (4,39% في 2008 مقابل 6,35% في 2014)، إذ سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة متذبذبة لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (سنة 2008 بنسبة 51,6%، 53,85% سنة 2010، 51,25% سنة 2012) ويزيد تدهورا سنتي 2013 و2014 مسجلا بذلك نسبا (47,81% و45,95%) ليزيد انحدارا سنة 2016 إلى 37,78%.

يعد قطاع الصناعة أضعف القطاعات في تدفق ثروات الاقتصاد الوطني.

4.1 نمو قطاع الخدمات:

يعتبر تطور قطاع الخدمات المرآة التي تعكس تطورا أي اقتصاد لأي دولة وتطور القطاعات الأخرى.

1.4.1 نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(4 - 6) : مساهمة قطاع "الخدمات" في نمو إجمالي الناتج المحلي

المصدر: بنك الجزائر،التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،جويلية 2018، ص:19

قطاع الخدمات وحدة تشكل 32,3% من الدخل الوطني خلال 2004، ظهر تباطؤ النشاط في قطاع الخدمات المسوقة إذ فقد 1,9 نقطة في النمو إلى 6,9% لسنة 2010 غير أنه يبقى ثاني أكبر مساهم في خلق الثروات والأول في الإنتاج خارج المحروقات[1] بـ21,9% من القيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 6,4% في 2012، وبالنظر في مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الخام التي بلغت نسبة 20,1%إلا أنه عاود تحسن للخدمات المسوقة بوضوح من خلال مساهمته بأكثر من النصف (56,3%) في نمو إجمالي الناتج المحلي لسنة 2013، وبقيمة مضافة لسنوات 2015، 2016 سجلت ما يقارب (7403,6 مليار دينار، 7856,8 مليار دينار) ما يعادل (44,6% و45,1% من إجمالي الناتج المحلي) للخدمات المسوقة باستمرار نمو الإنتاج الفلاحي وارتفاع واردات السلع. اذن ما هو حال صادرات وواردات الجزائر من غير المحروقات؟

[1]: بنك الجزائر،النشرة الإحصائية الثلاثية، 2010، ص:26.

المطلب الثاني: صادرات وواردات الجزائر من غير المحروقات

حاولت الجزائر الاهتمام بصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبارها المنفذ الأكثر توفير النقد الأجنبي، كما يمكن توضيح صادرات الجزائر خارج المحروقات لـ 2017 من خلال دراسته من جانب تحليل صادرات و واردات المنتجات.

1- 1 هيكل الصادرات:

اتسم هيكل الصادرات من غير المحروقات بالانخفاض، يتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4 - 7) : هيكل الصادرات من غير المحروقات للفترة 2017

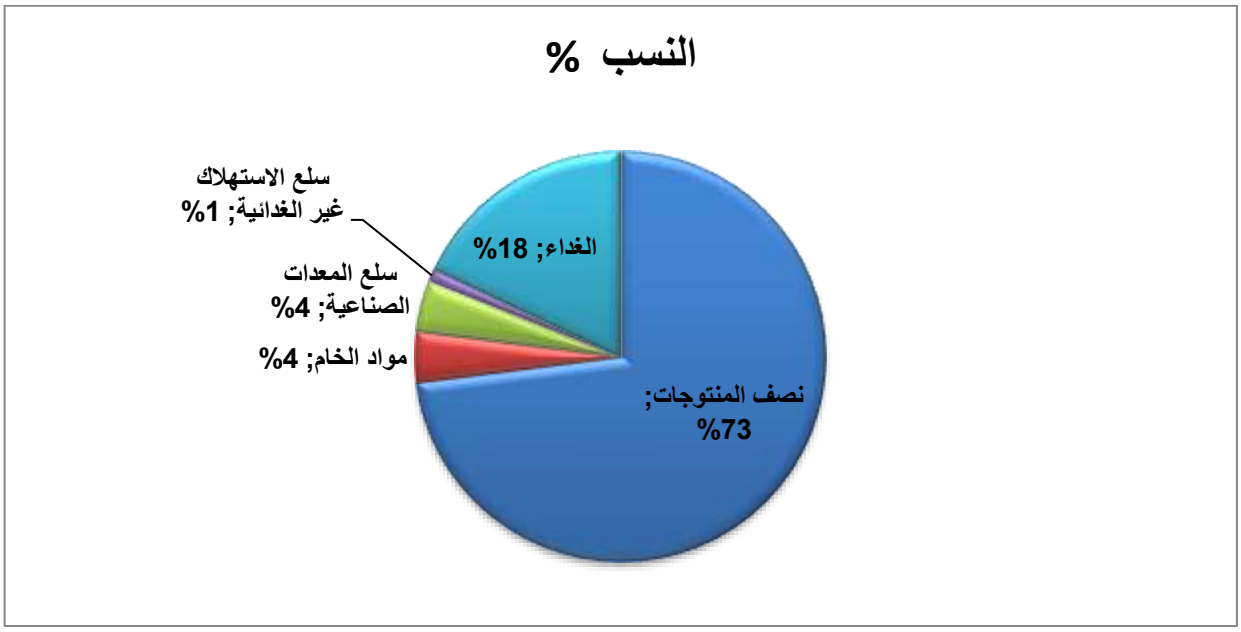

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018.

بقيت صادرات السلع خارج المحروقات على مستوى منخفض يقدر بـ 1,32 مليار دولار في 2017.اللافت للانتباه أن النسبة الأكبر تخص المديبات النفتا بمقدار 58,809 مليون دينار يليها غاز الأمونيا بمقدار 37,921 مليون دينار جزائري، أمّا المنتوجات الفلاحية فهي لم تتعد نسبة 18%من إجمالي الصادرات غير المحروقات والمكونة أساسا من السكر والتمور وعادة ما تبقى مواد التجهيز الصناعية في الترتيب الأخير بنسبة 4%.

المؤكد أن، الضعف الهيكلي في هذا المجال إنما راجع للتنوع الضعيف للتنافسية الخارجية، لاسيما وأن الواردات تتميز بميل تصاعدي تحت تأثير قفزة واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية.

2-1 تحليل تطور المنتجات المستوردة (2005-2017) :

تميزت واردات الجزائر بانتساب الميل الموجب بوتيرة سنوية عرفت قفزة في الفترة 2011-2014، حيث بلغت 29394 مليون دولار في 2014 في المقابل سجلت في (2011، 2012، 2013) (21924 مليون دولار، 25784 مليون دولار، 28778 مليون دولار).

إن استمرار قفزة الواردات للسلع كان مجرا بالارتفاع الحاد لكل من واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية وواردات نصف المنتجات وواردات منتجات البترول، بينما تراجعت بشكل كبير سنة 2015 مسجلة 22405 مليون دولار مقابل 29394 مليون دولار في 2014 أي بانخفاض قدره 6989 مليون دولار، كما زاد تراجع واردات السلع لـ 2016 للسنة الثانية و2017 هذا ما يدلي لاهتمام حكومة الجزائر بتطبيق سياسة إحلال الواردات.

الموضح في الجدول رقم(4 - 1): تطور أهم المنتجات المستوردة للفترة 2005-2017

(ملايين الدولارات)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدات التجهيزات الصناعية	3127	3477	4737	6779	6641	6613	7522	10000	10720	11093	8464	6197	5619
نصف المنتجات	1639	2680	3394	5803	5975	4995	4833	6093	8131	6993	5148	5348	4765
المنتوجات الغذائية	2745	2888	3986	6438	4431	4443	6741	6497	6644	7676	5860	5572	6138
السلع المستهلكة غير الغذائية	1089	1189	1448	1850	1743	1672	1962	2241	2287	2522	1957	2021	1893
المنتجات الخام	294	434	651	694	646	772	866	953	996	1111	977	764	556
المجموع	8895	10668	14215	21564	19437	18496	21924	25784	28778	29394	22405	19902	18970

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

وتجدر الإشارة إلى أنه من إجمالي الواردات عام 2017 البالغ 45951 مليون دولار أمريكي، الواردات الرئيسة تمثل 41,28% وتبلغ قيمتها 18970 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثالث: مقارنة الجزائر ببعض الدول

بالنظر في دراسة قطاعات الإنتاج الاقتصادي للجزائر التوجه لدراسة إشكالية تحديد مدى مساهمة النمو السنوي لكل قطاع في مقارنة مع الدول التي لها نوعا ما نفس الإمكانيات ونفس الظروف.

1-3 قطاع الصناعة:

شكل رقم (4 - 8):القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالقيمة الحالية للدولار بالنسبة للامارات العربية المتحدة، ايران، نرويج، مصر، الجزائر

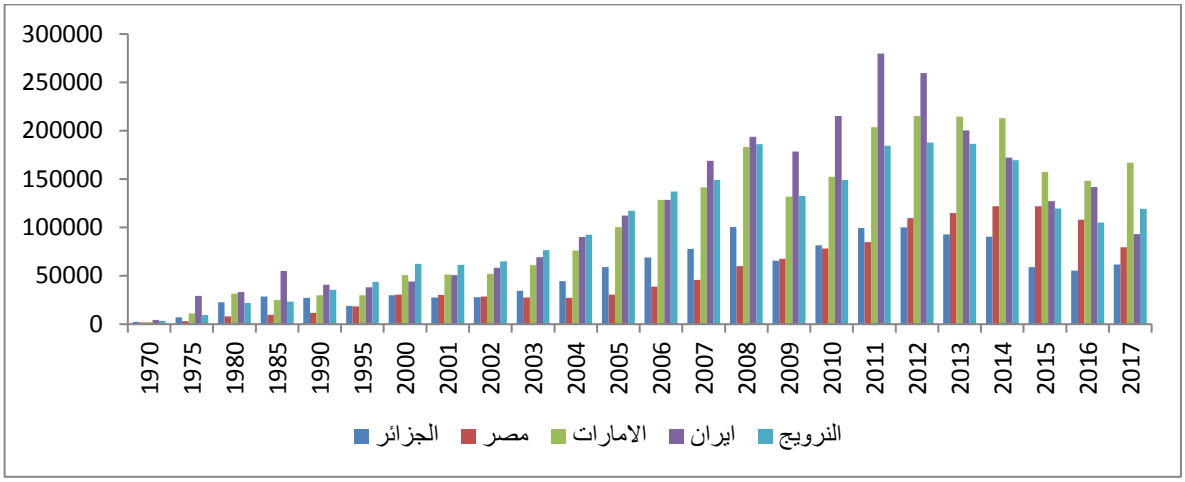

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على البيانات الواردة في:

https://données.banquemondiale.orgconsultéle 11/12/2018.

https://knoema.com consulté le 18/11/2018

يشير الشكل أعلاه على أنه:

ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة في إرساء نظام اقتصادي معرفي مستقر ومستدام قائم على الابتكار والبحث والتطوير، يتميز بالتنوع ويشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشراكة مع الاستثمارات الأجنبية[1]، عرف قطاع الصناعة تطورا إذا ما قورن مع الدول موضوع المقارنة، إذ بلغت القيمة المضافة للقطاع خلال 2001 نحو 157253,64 مليون دولار، إذ شاهد قطاع الصناعة التحويلية خلال ذات الفترة، إذ بلغ متوسط معدل النمو نحو 7,2% وتطورت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى

[1]: أحمد ماجد، ندى الهاشمي، "دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية"، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث، أغسطس 2016، ص: 15.

نحو 10% عام 2015، بعد أن كانت نحو 08% عام 1975[1]، إذ تمتعت بإنتاجية عالية تنافس المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية ووصلت قيمتها المضافة خلال 2017 إلى نحو 166790,47 مليون دولار، بنسبة مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي 2%.

تلتها دولة إيران التي تعمل على تنويع صناعتها لاسيما في مجال الصناعات الثقيلة، حيث ساهمت قيمتها المضافة خلال الفترة الممتدة (2007-2012) بمتوسط نمو سنوي للقيمة المضافة لذات القطاع حوالي 5,5%،وفي المقابل انخفضت قيمتها المضافة بعد صدمة أسعار البترول متأثرة صناعتها ولو بنسبة منخفضة مقارنة مع دول محل المقارنة، إذ وصلت قيمتها المضافة خلال سنة 2017 إلى نحو 93247,11 مليون دولار، مقارنة مع سنة 2013، إذ بلغت 200432,31 مليون دولار كقيمة نمو سنوي للقيمة المضافة لقطاع الصناعة تلتها دولة النرويج التي تعد رائدة إذا ما قورنت مع الجزائر إذ سجلت قيمتها المضافة خلال 2017 أكبر من دولة إيران، إذ وصلت إلى 119232,33 مليون دولار وفي المقابل دولة إيران سجلت سوى 93247,11 مليون دولار متأثرة بذلك بالعوامل الجيوسياسية.

مصر سجلت خلال الفترة (2012-2016) مساهمة معتبرة للناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قيمة مضافة للصناعة التحويلية قدرت 115313,07 مليون دولار، غير أنه تراجعت خلال سنة 2017 وصلت إلى 79438,88 مليون دولار، إلا أنه لا تزال الجزائر بمساهمتها المتواضعة للصناعة التحويلية في الإنتاج المحلي الإجمالي التي لا تتعدى 4,3%، إذ سجلت القيمة المضافة للقطاع خلال 2008 إلى نحو 100242,77 مليون دولار لكن سرعان ما تراجعت إلى 59151,23 مليون دولار خلال سنة 2015 ليزداد تراجعا خلال 2017 إلى 61810,74 مليون دولار بنسبة نمو سنوي للقيمة لا تتعدى 0,6%.

[1]: أحمد ماجد، ندى الهاشمي، مرجع شبق ذكره، ص 15.

2-3 قطاع الفلاحة:

الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (4 - 9) القيمة المضافة لقطاع الزراعة بالدولار بأسعارها الثابتة (الإمارات العربية المتحدة، إيران، نرويج، المغرب، الجزائر)

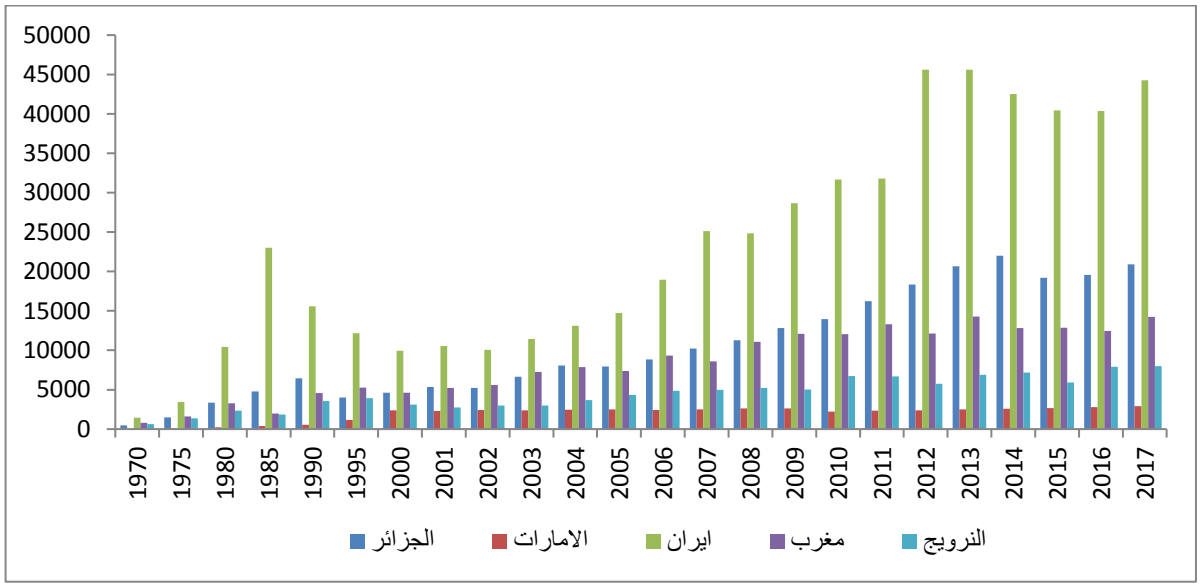

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

https://données.banquemondiale.org, consulté le 11/12/2018

https://knoema.com consulté le 18/11/2018

استنادا إلى الشكل أعلاه الخاص بالإنتاج الزراعي يدل على أن إيران تمكنت من رفع إنتاجيتها الزراعية بحوالي 291,6% خلال الفترة (1970-2008) أي بزيادة سنوية تصل في المتوسط إلى 8% ليرتفع وبقيمة مضافة لنمو سنوي خلال الفترة (2010-2017) يصل في المعدل إلى 5,4% بالمقابل بقيمة مضافة لسنة 2017 تصل إلى 44281,51 مليون دولار، للإشارة أن إيران تحتل المرتبة التاسعة في آسيا في إنتاج القمح وتمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والتحول منذ عام 2007 إلى دولة مصدرة بتمركزها لأرض خصبة في شمال إيران في المناطق القريبة من بحيرة أورميا وقرب بحر قزوين إذ تشكل سوى 20% من أراضيها ولكنها تقدم حوالي 60% من المحاصيل الزراعية.[1]

[1]: وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020** ، الطبعة 2010، مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، الشراقة، الجزائر، 2010، ص: 105.

وطبقا لإحصائيات أمريكية فإن القطاع الزراعي يساهم في الاقتصاد الإيراني بنسبة 11% علما بأن 25% من الأيدي العاملة تعمل فيه، حيث وصلت القيمة المضافة للعامل لسنة 2011 بـ 32838,02 مليون دولار إلى 43334,21 مليون دولار سنة 2017.

غير أن الجزائر حسبما جاء على لسان الدكتور سعيد بختاوي خبير اقتصادي في مداخلتها لملتقى التغذية أن الجزائر تمتلك 80% من أصل 40 مليون هكتار من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية عالميا، ما يشكل لها فرصة لتكوين زراعة وقطاع فلاحي قوي يخلق عائدات تخلف قطاع المحروقات لتحقيق الأمن الغذائي،بالرغم من أن الجزائر في القرن الثامن عشر كانت هي المصدرة للقمح.بينما، خلال الفترة (1970-2000) تصل قيمتها المضافة للنمو السنوي سوى 2,3% لترتفع بقيمة مضافة للنمو السنوي خلال (2000-2017) بنسبة طفيفة تتراوح ما بين 4,6-% إلى 1,2% بقيمة مضافة للزراعة من اليد العاملة خلال 2011 إلى 15231,75 مليون دولار و19850,23 مليون دولار خلال 2017 وهي قيمة ضئيلة جدا إذا ما قورنت مع إمكانياتها المجتمعة تربة جيدة وفصول ومناخ معتدل بمساحة 32 مليون هكتار من المساحة العالمية.

تليها المغرب بقيمة مضافة سنوية تتراوح ما بين 12065,53 مليون دولار خلال 2010 و14249,69 مليون دولار خلال 2017 وهي دولة مصدرة بإنتاجها ذا جودة عالية.

أما الإمارات العربية المتحدة تعد دولة من أشدّ الدول فقرا في مصادر المياه المتجددة والأراضي الصالحة للزراعة.

النرويج: ما زال القطاع الزراعي النرويجي متأخرا مما انعكس على نسبة القيمة المضافة للنمو السنوي إذ لم يتجاوز سوى 2,80% خلال الفترة (2000-2017) كمتوسط.

3-3 قطاع الخدمات:

يمكن تحليل نشاط قطاع الخدمات كمقارنة لبعض الدول كالتالي:

شكل رقم (4 - 10) القيمة المضافة لقطاع الخدمات بالدولار بقيمته الحقيقية

(الإمارات العربية المتحدة، إيران، نرويج، المغرب، الجزائر)

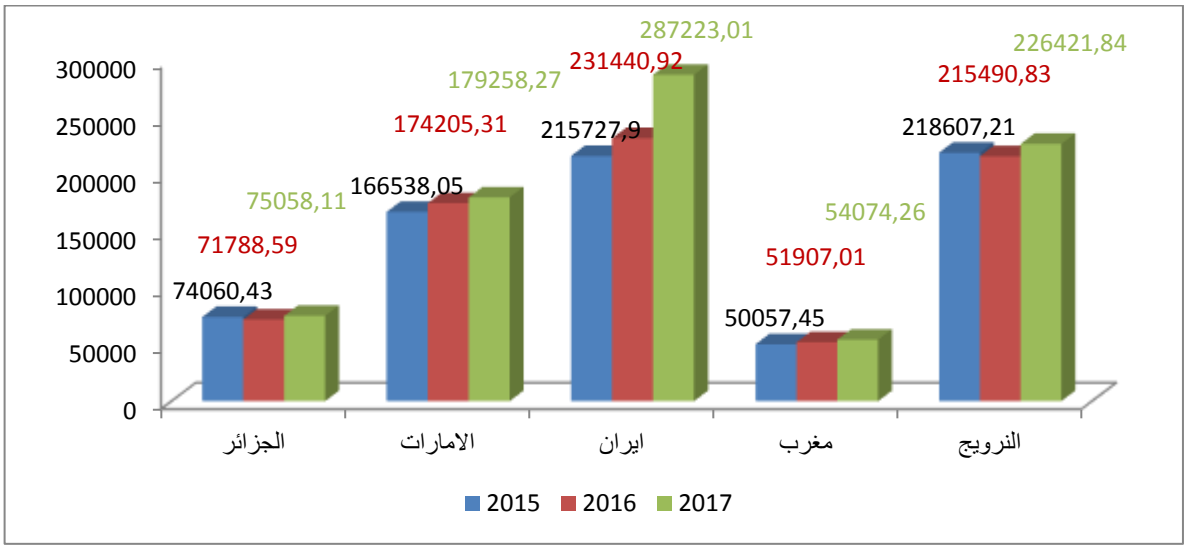

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

https://données.banquemondiale.org consulté le 11/12/2018

https://knoema.com consulté le 18/11/2018

أما القطاع الخدماتي، فيساهم في الاقتصاد الإيراني بحوالي 43% وبطاقة عمل تصل إلى 45% من الأيدي العاملة، وقد بلغت القيمة المضافة لقطاع الخدمات إلى 166538,05 مليون دولار سنة 2015 ليزيد الارتفاع ليزيد ارتفاعا سنة 2017 إلى أكثر من 287223,01 مليون دولار بقيمة مضافة كلية وعمالة قدرت بـ 43334,21 مليون دولار، تلتها دولة النرويج بملاحظة ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 62% هذا يعني أن قطاع الخدمات يعتبر قطاعا مزدهرا ومستوعبا للقوى العاملة عند مستوى إنتاجية مرتفعة إذ بلغت القيمة المضافة لليد العاملة لسنة (2016-2017) إلى ما يقارب على التوالي (2498,00- 2573,99 مليون دولار).

تلتها دولة الإمارات التي تسعى إلى تطوير قطاعي السياحة والطيران إذ شهدت الدولة نقلة هائلة بقطاع السياحة[1] الذي بات خلال السنوات الأخيرة موردا مهما للدخل في منظومة اقتصاد ما بعد البترول وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نظرا لارتباط قطاع السياحة بالعديد من القطاعات الأخرى إذ بلغت القيمة المضافة للقطاع في 2012 نسبة نمو 7,4% وفي 2016 نسبة 1,9%.

بينما الجزائر تبقى دائما في المؤخرة بنسبة نمو للقيمة المضافة لسنة 2017 إلى 0,2% مما يدل على انخفاض التنوع الإنتاجي.

المطلب الرابع : واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول

يعد التنويع الاقتصادي عنصرا أساسيا من عناصر عملية التنمية الاقتصادية، فيما يعد التنوع الإنتاجي التحويلي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، إلا أنه، يمكن تحديد واقع التنوع الاقتصادي إلا بعد تحليل بعض المؤشرات بغرض ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية ومحاولة دراسة وتحليل نقاط الضعف لاستدراك مخاطرها واستغلال نقاط القوة للاستفادة منها، سيتم توضيح ذلك من خلال التطرق إلى مؤشرات التنوع الاقتصادي.

[1]: بوقنيش وسيلة، "اقتصاد ما بعد النفط، الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، ص 218.

1-4 مؤشرات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للبترول:

والشكل التالي يوضح لنا مؤشرات التنوع الاقتصادي:

الشكل رقم (4 - 11):مؤشرات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للبترول

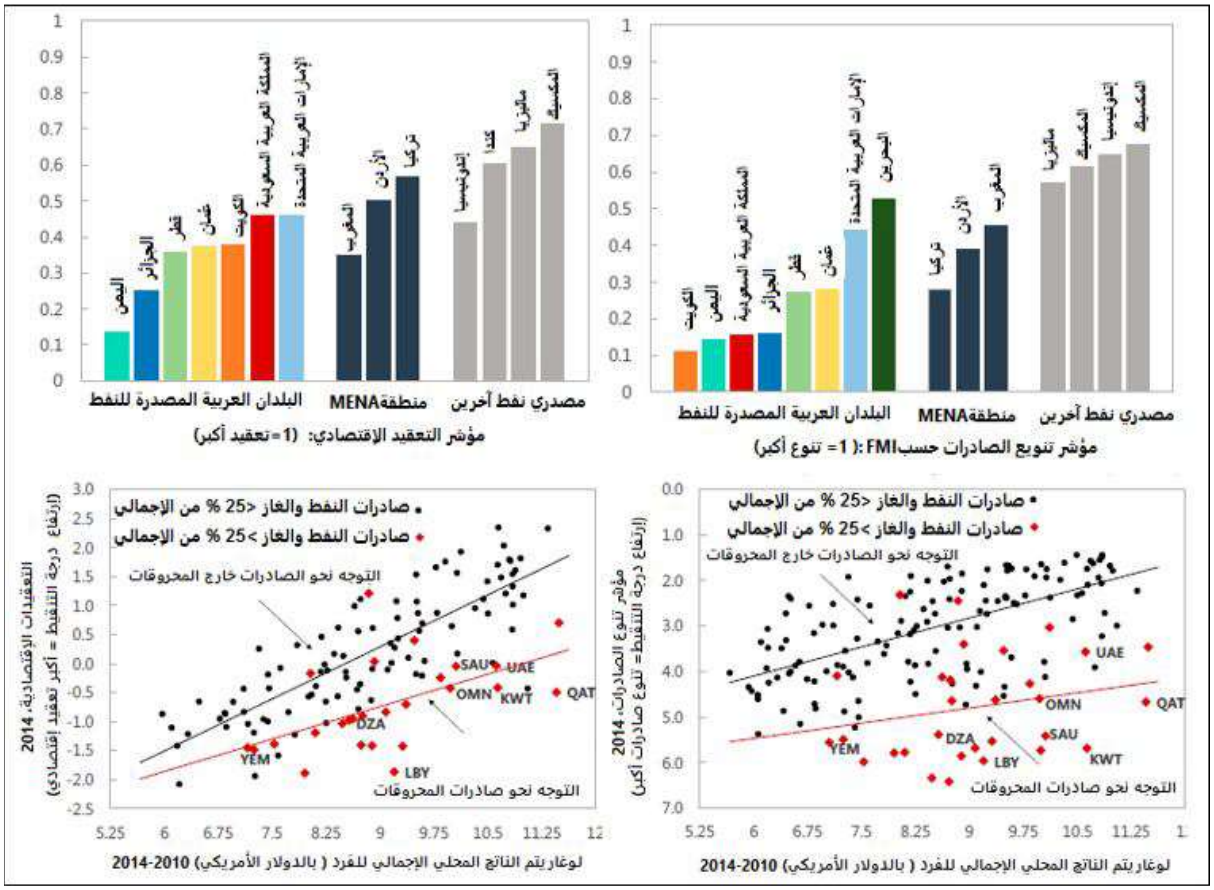

المصدر:موسى باهي، كمال روابنية، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد05، ديسمبر 2016، ص:145.

يعتبر مؤشر هونندل-هيرشمان من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر [0] والواحد [1].[1]

يوضح الشكل أعلاه مدى إمكانية الإمارات العربية المتحدة والبحرين في تحقيقها لأعلى معدل مؤشر تنويع الصادرات، تليها مباشرة عمان وقطر وفي المراتب الأخيرة

[1]: بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، "إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 01، سنة 2018، ص: 333.

الجزائر لأقل مؤشر تنويع الصادرات القريب من الصفر [0] الدّال على ظرفية مؤشر تنويع الصادرات الخاص بالمحروقات في أغلبها.

الجزائر دولة تعتمد على مورد ناضب دائم العرضة للصدمات السعرية للبترول المرتبطة بالعوامل الجيوسياسية، لا طالما انتهجت العديد من الاستراتيجيات للخروج من بئر إيراد المورد الواحد لبناء درع يحميها من جميع الصدمات التي كانت دوما حاضرة في جدول أعمال الدول المصدرة، غير أن إشكال الفساد وغياب الشفافية لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج على طريقة خاصة بل هو جدول أعمال الإصلاحات الاقتصادية يكمل ويعزز الجهود في مجال الاستثمار في جميع القطاعات، غير أنه، لا يمثل ضمان سياسة اقتصادية مثالية بل يشكل حماية لا غنى عنها لتفادي استمرار سياسة رديئة وتطبيق الاستراتيجيات بشرعية وتنفذ بسرعة وإخلاص.[1]

[1]: حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص: 8.

المبحث الثاني: نماذج قياسية لمعطيات بانيل

من المسلم به، الاستخدام المتزايد للبيانات الزمنية الفردية وببساطة أكثر نماذج بانيل، التي أصبحت واحدة من أبرز الطرق في الاقتصاد التطبيقي، خاصة في أواخر الثلاثين السنة، والتي تسمح لنا بتحديد الآثار غير الموجودة في المقاطع العرضية، قد تحد بعض المشاكل المقترحة في الاقتصاد القياسي، كما من الممكن إدارة الأثر الفردي والزمني والتحكم في آثار المتغيرات المحذوفة على خصائص التقدير.[1]

الهدف من هذا الجزء هو تقديم بعض المفاهيم حول الاقتصاد القياسي لمعطيات بانيل.

المطلب الأول: النماذج الأساسية لمعطيات بانيل

سيتم دراسة النماذج الأساسية لمعطيات بانيل، من خلال تجانس البيانات العرضية والسلاسل الزمنية بعد تحديد أبعاد نماذج بانيل كالتالي:

1-1 أبعاد نماذج بانيل:

يترتب على هيكل معطيات بانيل بعد مضاعف، بعد زمني وبعد فردي ما جعلها أكثر فعالية في إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة عالية، حيث أن هيكل هذه المجموعة يزيد من كمية المعلومات المتاحة إنطلاقا من:[2]

البعد الفردي: الذي يتعلق بالأفراد (مؤسسات، دول،...) ويرمز له بـ T ويتغير من $T=1 \dots r$

البعد الزمني: الذي يتعلق بالزمن T متكررة لكل فرد من العينة والتي تفوق على الأقل فترتين أي $T \geq 2$.

معناه مقطع خطي لـ Nمشاهدة وT مقطع وNT مشاهدة كلية.

2-1 النماذج الأساسية لبانيل

تسمح نماذج بانيل بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، وتكتب كالتالي:

---

[1]: Alain PILOTTE, **Econométrie des donnés de Panel théorie et applications**, Corpus Economie, imprimé en France, Paris, N° 640286, février 2011, p: 09 - 10.

[2] : Bruno CREPAN, Nicolas JACQUEMENT**, Econométrie méthodes et applications**, groupe de Boeck, édition de Boeck université, Paris, Aout 2010, p : 170.

يكتب النموذج الأساسي كالآتي:[1]

$$Y_{it} = \alpha_i + \grave{\beta} X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: t=1, ……..N - i= 1, ……,N

Y_{it}: متغيرة داخلية

X_{it}: مصفوفة لـ Kمتغيرة مفسرة $X_{it} = (X_{1it} \ldots\ldots, X_{kit})$

$\grave{\beta}$: متجه عمودي لـ K معلمة حيث : $\grave{\beta} = (\beta_1, \ldots\ldots, \beta_k)$

ε_{it}: حد الخطأ العشوائي للوحدة أو الفترةt.

إن تجانس الأثر الثابت لـ α_i الذي يحتوي على مجموعة من المتغيرات الخاصة بالأفراد أو المجموعات التي يمكن ملاحظتها مثل: الجنس أو المنطقة، هنا المتغيرات ثابتة عبر الزمن، يتم التعامل معه بالنموذج الكلاسيكي وتقدر بطريقة المربعات الصغرى (MCO)، بينما المشكل الذي يطرح هو عندما تكون α_i غير ملاحظة التي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكات الأفراد عبر الزمن، أي تتغير عبر الزمن مثل: دراسة تأثير التعليم والخبرة على الأرباح، هنا يمكن لمعطيات بانيل أن تعطي تقديرات لدراسة السلوكات غير ملاحظة عبر الزمن والبيانات العرضية في آن واحد.[2]

هنا يتم دراسة عدة نماذج للأثر الثابت كالتالي:

1/ دراسة نموذج الأثر الثابت.

2/ دراسة نمو الأثر العشوائي.

المطلب الثاني: نماذج ذا الأثر الثابت

حسب ما تم التطرق إليه إن دراسة سلوكيات وتصرفات الأفراد عبر الزمن، الذي يحتوي على اختلالات لعوامل غير ملحوظة، نماذج بانيل تسمح لنا بدراسة التغيرات الموجودة

[1] **:**Isabelle CABORET, et *al*, **Econométrie appliquée (Méthodes- applications-corrigés),** groupe de Boeck, 2eme édition, Paris, 2009, p: 269.

- www.deboeck.com

[2] **:**William GREENE, **Econométrie,** université Paris, 7eme édition, 2011, p: 331- 332.

داخل الأفراد (WITHIN) وما بين الأفراد (Between)، التي يمكن التعبير عنها بالمتغيرات الصورية.

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى نماذج بانيل ذات الأثر الثابت الفردي والزمني وكيفية التعامل معها.

2-1: تقدير نموذج ذا الأثر الثابت

يعتمد نموذج الأثر الثابت على ضم الحدّ الثابت في الإضطراب وكتابة النموذج على الشكل التالي[1]:

$$Y_{it} = \grave{X}_{it} + \beta + \alpha_i + \mathcal{E}_{it}$$

حيث:

α_i : معلمة غير معرفة يتم تقديرها.

2-1-1طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (LSDV):

عادة ما نربط نموذج بانيل بالأثر الثابت بهذه الطريقة وهذا نظرا لإدخال المتغيرة الصورية في الثابت، حيث إذا قمنا بوضع α_i المعلمة التي نريد تقديرها، ونضع X_tوY_t لمشادهات T المتعلقة بالفرد i يصبح النموذج كالتالي:[2]

$$Y_i = X_i.\beta + I\alpha_i + \mathcal{E}_i$$

بتجميع المصطلحات نجد:[3]

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X \\ X_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} i & 0 & \cdots & \cdots & 0 \\ 0 & i & \cdots & \cdots & 0 \\ \vdots & \vdots & \cdots & \cdots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \cdots & \cdots & \vdots \\ 0 & 0 & \cdots & \cdots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X \\ X_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

$$Y = [Xd_1d_2 \dots \dots d_n] \begin{bmatrix} \beta \\ \alpha \end{bmatrix} + \varepsilon$$

[1] :William GREENE, op.cit, p :345 .

[2]: صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه ،علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر،2006-2005، ص: 122.

[3]:William GREENE, ibid, p: 346.

كما يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$Y = [Xd_1 d_2 \dots\dots\dots d_n]\begin{bmatrix}\beta\\ \alpha\end{bmatrix} + \varepsilon$$

كما يمكننا تمثيل النموذج على الشكل التالي:

$$Y = D\alpha + X\beta + \varepsilon$$

D: مصفوفة لمجموعة من المتغيرات الصورية ذات البعد (NT, N)

$$D_i = (D_1 \dots\dots\dots D_n)$$

D_i: يمثل لنا المتغيرات الوهمية التي تأخذ القيمة 1 للفرد والقيمة 0 للأفراد الأخرى التي يمكن تمثيلها بشكلها المصفوفي كالآتي:[1]

$$D = \begin{bmatrix} 1 & 0 & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & 1 & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 0 & 1 & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \dots & 1 \\ 0 & 0 & \cdots & 1 \end{bmatrix} = (D_1, D_2, , , , , , , D_N)$$

يمكن تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية كما يلي:[2]

$$b = \left[\grave{X}M_D X\right]^{-1}\left[\grave{X}M_D Y\right] = B^{indra}$$

مع:

$$M_D = I - D\left(\grave{D}D\right)^{-1}\grave{D}$$

[1]: Isabelle CABORET, et *al*, op.cit, p : 270.

[2]: william GREENE, op.cit, p: 347.

هيكل D يمثل المصفوفة القطرية التالية:

$$M_D = \begin{bmatrix} M^0 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & M^0 & 0 & 0 \\ \vdots & \dots & M^0 & \vdots \\ \vdots & \dots & \dots & \vdots \\ \vdots & \dots & \dots & M^0 \end{bmatrix}$$

كل مصفوفة من المصفوفة القطرية تأخذ الشكل التالي:

$$M^0 = I_T - \frac{1}{T} it'$$

إذن إن تطبيق المربعات الصغرى لـ M_{DY} على M_{DX} هو نفس الانحدار.

$$[\mathrm{Y_{it}} - \bar{Y}_{\mathrm{i.}}] \text{على} [\mathrm{X_{it}} - \bar{X}_{\mathrm{i.}}] \text{أو} \bar{Y}_{i.} \text{و} \bar{\mathrm{X}}_{\mathrm{i.}}$$

على التوالي العددية والمتجهات (Kx1) لمتوسطات Y_{it} وX_{it} على كل المشاهدات T لكل الأفراد i.كما يمكن إيجاد النموذج إنطلاقا من المعادلة العادية لانحدار المقسم التالي[1]:

$$\grave{D}D\alpha + \grave{D}xb = \grave{D}y$$

$$\alpha = \left(\grave{D}D\right)^{-1}\grave{D}(y - xb)$$

بالنسبة لكل فرد نجد:

$$\alpha_i = \bar{\mathrm{Y}}_{\mathrm{i.}} - \bar{\mathrm{X}}_{\mathrm{i.}}\,\mathrm{b}$$

كما تساوي المقدر المناسبة لتباين المقارنة لـ b هي:

$$VarAsy.Est.[b] = \delta^2\left[\grave{X}M_D X\right]^{-1}$$

كما يمكن كتابة المقدر التباين للبواقي كالتالي:

$$S^2 = \frac{\sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{n}}\sum_{\mathrm{t}=1}^{\mathrm{T}}\left(\mathrm{Y_{it}} - \grave{\mathrm{X}}_{\mathrm{it}}\mathrm{b} - \alpha_{\mathrm{i}}\right)^2}{nT - n - K}$$

[1]: Wiliam GREENE, op.cit, p: 347.

أما مقدر تباين الأفراد α_i تعطى كما يلي:[1]

$$Var(\alpha_i) = \frac{\sigma_\varepsilon^2}{T} + \bar{X}_{i.} Var(b) \bar{X}_{i.}$$

2-1 تقدير النموذج بطريقة (Within نموذج داخل الأفراد):

انطلاقا من:

$$\hat{\beta} = \left(\dot{X} M_d X\right)^{-1} \dot{X} M_{Dy}$$

بالنظر إلى خصائص المصفوفة M_D نلاحظ أن تقدير $\hat{\beta}$ في المربعات الصغرى للنموذج.

$$M_d Y = M_d X b + M_d \varepsilon$$

كما يتعلق تقدير Withim بتقدير المربعات الصغرى على البيانات المركزية بالنسبة لمتوسط الثبات معناه:

$$\hat{\beta} = \hat{\beta}_{withim}$$

استنادا على نظرية Kruskal التي تنص على أن التقدير بطريقة المربعات الصغرى بالنسبة للمتوسط هو نفس تقدير المربعات الصغرى المعممة MCG[2] التي تأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} - \bar{Y}_{i.} = (X_{it} - \bar{X}_{i.}) b + (\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_{i.})$$

حيث:

$i=1, \ldots..n$

$t= 1, \ldots.., T$

زيادة على الاعتماد على طريقة Free Shwah التي تسمح بتفكيك المعالم إلى مرحلتين:

1/ تقدير β عن طريق المربعات الصغرى العادية.

2/ تحديد الثابت إستنادا على العلاقة التالية:

$$\hat{\alpha}_i = \bar{Y}_{i.} - \hat{\beta}_{withim} \bar{X}_{i.}$$

[1] : Wiliam GREENE, op cit, p: 347.

[2]: Hubert TEMPF, **Econométrie des données de Panel, théorie et applications**, Ed économica, Paris 2011, p :62.

2-1-2 تقدير عن طريق الفرق الأول:

اقترح Anderson وHsiao التقدير بطريقة المتغيرات الاصطناعية لنموذج الفرق الأول والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} - Y_{it-1} = \beta_1(X_{it} - X_{it-1}) + \beta_2(X_{2it} - X_{2t-1}) + \cdots t$$
$$\beta_k(X_{kit} - X_{kit-1}) + \lambda(Y_{it-1} - Y_{it-2}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})$$

حيث:

t= 3,…., T و i=1,…… N

نضع:

$$v_{it} = \varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1}$$

تقدير MCO لهذا النموذج غير متحيز وله سلوك تقاربي ما دام المتغيرات المفسرة خارجية ولكن بصفة ضعيفة إي:

$$E(v_{it}\ /X_{1it},\dots X_{kit}) = 0$$
$$E\left(v_{it}^2\ /X_{1it},\dots X_{kit}\right) = 2\delta_\varepsilon^2$$

تكون مصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ كالتالي:[1]

$$Var(v/X) = \delta_\varepsilon^2(I \otimes \phi)$$

$$\phi = \begin{bmatrix} 2 & -1 & \cdots & \cdots & 0 \\ -1 & 2 & -1 & \cdots & 0 \\ 0 & -1 & 2 & \cdots & \vdots \\ \vdots & \vdots & -1 & \cdots & \vdots \\ 0 & \vdots & & \cdots & 2 \end{bmatrix}$$

مع ϕ ذات البعد (T-2,T-2) وI(N,N)

نضع: X^D مصفوفة المتغيرات المفسرة لنموذج الفروق الأولى ذات البعد (K+1) ,(NT-2)

$X^D = [\Delta X \quad \Delta Y_{-1}]$

[1] : Isabelle CABORET, et *al*, op.cit, p: 278 - 279.

تأخذ المصفوفة الاصطناعية Z^D الصيغة التالية:

$$Z^D = [\Delta X Y_{-2}] \text{أو} Z^D = [\Delta X \Delta Y_{-2}]$$

في هذه الحالة يكتب التقدير بطريقة المربعات الصغرى كالتالي:

$$\begin{bmatrix} \hat{\beta} \\ \hat{\lambda} \end{bmatrix} = \left(X^{\grave{D}} P_{Z^D} X^D\right)^{-1} \left(X^{\grave{D}} P_{Z^D} \Delta y\right)$$

مع:

$$P_{Z^D} = Z^D \left(Z^{\grave{D}} Z^D\right)^{-1} Z\grave{D}$$

3-1-2 إختبار الأثر الفردي:

فيما تكمن أهمية وجود عدّة طرق للتقدير؟

يتم إعطاء فكرة عن دقة تحديد النموذج المقبول إن كان النموذج محدد جيدا فإن تقدير داخل الأفراد Withim هو نفس تقدير الفرق الأول التقاربي إستنادا على اختبار ستيونت بموجبه يتم اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الفردي، ولكن هذه الفرضية على مجموعة معينة تكون غير مجدية، إذا كنا مهتمين بالفرق بين المجموعات، نستطيع اختبار ذلك استنادا على اختبار فيشر[1]، والذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$F_{(n-1;\, nT-n-k)} = \frac{\left(R^2_{LSDV} - R^2_{Groupé}\right) / (n-1)}{(1 - R^2_{LSDV}) / (nT - n - k)}$$

حيث تحث فرضية العدم المتمثلة في تساوي معالم الأثر الفردي فإن أحسن التقديرات هو تقدير الإجمالي (5Group2 أو بصيغة أخرى تقدير الإجمالي (Pooled)، أي أن النموذج يحتوي على ثابت مشترك لجميع مجموعات الأفراد.[2]

2-2 تقدير نموذج ذو الأثر الثابت الزمني والأثر الفردي

يمكن توسيع النموذج للمتغيرات الصورية بإضافة الأثر الزمني ويصبح النموذج كالتالي:[3]

$$Y_{it} = \grave{X}_{it}\beta + \alpha_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

---

[1] : William GREENE, op.cit, p: 348.

[2]: صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

[3]: مرجع نفسه ، ص: 124 - 125.

تحت القيد التالي:

$$\sum_{i=1}^{n} \alpha_i = \sum_{t=1}^{n} \gamma_t = 0$$

وعليه ومن أجل تقدير معالم المتغيرات الخارجية عن طريق طريقة المربعات الصغرى بعد تحويل المتغيرات والتي تؤخذ على الشكل التالي:[1]

$$Y_{*it} = Y_{it} - \bar{Y}_{i.} - \bar{Y}_{.t} + \bar{\bar{Y}}$$

$$X_{*it} = X_{it} - \bar{X}_{i.} - \bar{X}_{.t} + \bar{\bar{Y}}$$

مع:

$$\bar{Y}_{.t} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} Y_{it} \text{ و} \bar{\bar{Y}} = \frac{1}{nT}\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} Y_{it}$$

أما بالنسبة لمقدرات الثوابت نجدها اعتمادا على:

$$\hat{\alpha}_i = a_i = \left(\bar{Y}_{i.} - \bar{\bar{Y}}\right) - \left(\bar{X}_{i.} - \bar{\bar{X}}\right)\acute{b}$$

$$\hat{\gamma}_t = d_t = \left(\bar{Y}_{.t} - \bar{\bar{Y}}\right) - \left(\bar{X}_{.t} - \bar{\bar{X}}\right)\acute{b}$$

$$\hat{\mu} = m = \bar{\bar{Y}} - \bar{\bar{X}}b$$

أما التقدير التقاربي للتباين المشترك لـ b المحدد من خلال مربع مجموع تقدير X_{*it}.[2]

$$S^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{t}\left(Y_{it} - \grave{X}_{it}b - m - a_i - d_t\right)^2}{nT - (n-1) - (T-1) - K - 1}$$

[1] : William GREENE, op.cit, p: 349.

[2]: صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص :125

المطلب الثالث: نماذج بانيل ذات الأثر العشوائي

يمكن إطلاق عليه، نموذج الأخطاء المركبة المحددة عشوائيا غير ملاحظة وغير المرتبطة بالمتغيرات التفسيرية، وهو نموذج يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدّها العشوائي والذي يعطى بالصيغة التالية:[1]

$$Y_{it} = \alpha + \grave{\beta} X_{it} + \mu_{it} \begin{vmatrix} i = 1, \dots \dots, N \\ t = 1, \dots \dots T \end{vmatrix}$$

مع:

$$\mu_{it} = \mu_i + \varepsilon_{it}$$

μ_i: ثابت مع مبرر الزمن الذي تأخذ بعين الاعتبار تأثير المتغيرات المحذوفة من النموذج.

نفرض أن:

$$E\left(\mu_i \mu_j \, / X_{1it} \dots, X_{kit}\right) = 0 / \; i \neq j$$

ε_{it}: المتغير العشوائي الذي يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحذوفة بالنسبة لكل فرد عبر الزمن.

نفرض أن:

$$E\left(\varepsilon_{it} \varepsilon_{jt} \, / X_{1it} \dots, X_{kit}\right) = 0 \; / \; i \neq j \text{أو} t \neq \grave{t}$$

كذلك:

$$E(\mu_{it} \mu_{i\bar{t}} \, / X_{1it} \dots, X_{kit}) = \delta_\mu^2 / \;\; t \neq \grave{t}$$

$$E(\mu_{it} \mu_{i\bar{t}} \, / X_{1it} \dots, X_{kit}) = 0 / \;\; i \neq i \text{و} t \neq \grave{t}$$

مصفوفة التباين والتباين المشترك لـ ذات البعد (T,T) تكتب كالتالي:

$$\Omega = \begin{bmatrix} \sigma_\mu^2 + \sigma_\varepsilon^2 & \sigma_\mu^2 & \dots & 0 \\ \sigma_\mu^2 & \sigma_\mu^2 + \sigma_\varepsilon^2 & \dots & 0 \\ \dots & \vdots & \dots & \vdots \\ \sigma_\mu^2 & \vdots & \dots & \sigma_\mu^2 + \sigma_\varepsilon^2 \end{bmatrix} = \sigma_\varepsilon^2 IT + \sigma_\varepsilon^2 i\grave{i}$$

[1] : Isabelle CABORET, op.cit, p: 288.

مصفوفة التباين والتباين المشترك للمتغير العشوائي: ذات البعد (NT, NT) تعطى كالتالي:

$$Var(\mu/x) = E(\mu\grave{\mu}/x)\begin{bmatrix} \Omega & 0 & \dots & 0 \\ 0 & \Omega & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ \dots & \dots & \dots & \Omega \end{bmatrix} = I \otimes \Omega = \Lambda$$

1-2 تقدير نموذج ذات الأثر العشوائي:

نموذج الأخطاء المركبة هو نموذج ذات الأخطاء من شكل خاص حيث أنها مرتبطة بافتراض أن:

Ω معلومة فإن أحسن التقديرات الخطية للمعالم النموذج هو تقدير MCG.

يجب ايجاد محدد المصفوفة المعكوسة لـ $\Lambda^{-1/2}$ إذن هي مصفوفة $\Omega^{-1/2}$[1] التي تعطى كما يلي:

$$\Omega^{-1/2} = I - \frac{\theta}{T}\grave{\imath}\grave{\imath}\overline{\text{مع}}\theta = 1 - \frac{\sigma_\varepsilon}{\sqrt{T\sigma_\mu^2 + \sigma_\varepsilon^2}}$$

تقدير MCG تنطلق من تقدير بطريقة المربعات الصغرى للنموذج المحول التالي:

$$Y_{it} - \theta\bar{Y}_{i.} = \alpha(1-\theta) + \beta_1(X_{1it} - \theta\bar{X}_{i.}) + \beta_2(X_{2it} - \theta\bar{X}_{2i.}) + \cdots$$
$$+ \beta_k(X_{kit} - \theta\bar{X}_{ki.}) + (\boldsymbol{\mu_{it}} - \theta\bar{X}_{i.})$$

مع:

i=1,….., N و t=1,……, T

$$\hat{\beta}^{+} = \left(X^{+1}\bigwedge^{-1}X^{+}\right)^{-1}\left(X^{+\prime}\bigwedge Y\right)$$

[1] : Isabelle CABORET, et *al*, op.cit, pp : 285 - 287.

مع مصفوفة التباين والتباين المشترك المعطى بـ:

$$Var(\hat{\beta}^{+}) = \sigma_w^2 \left(X^{+1} \bigwedge^{-1} X^{+} \right)^{-1}$$

ولكن لكي نتمكن من التقدير يجب معرفة معالم المصفوفة **θ** وتباينات المتغير العشوائي لـ μ_i وε_{it} ثم يمكن تطبيق تقدير طريقة المربعات الصغرى الشبه المعممة:

(Moindre Carrés Quasi Généralisés) (MCQG).

$$\theta = 1 - \frac{\hat{\sigma}_{\varepsilon}}{\sqrt{T\hat{\sigma}_{\mu}^2 + \hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}}$$

من أجل تقدير معالم **θ** نستعمل نتائج التقدير الداخلي withim و الخارجي Between.

1- نموذج withim:

يأخذ الشكل التالي:

$$Y_{it} - \bar{Y}_{i.} = \beta_1(X_{1it} - \bar{X}_{1i.}) + \beta_2(X_{2it} - \bar{X}_{2i.}) + \cdots + \beta_k(X_{kit} - \bar{X}_{ki.}) + (\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_{i.})$$

تقدير المربعات الصغرى العادية غير متحيزة w_{it}متغيرات عشوائية للنموذج withim

$$w_{\mathrm{it}} = (\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_{i.})$$

e_{wit} بواقيو $\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2$ التباين المشترك المقدر لمتغيرات العشوائية ε_{it}

$$\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2 = \frac{\sum_i \sum_{\mathrm{t}} e_{w_{\mathrm{it}}}^2}{\mathrm{NT} - \mathrm{N} - \mathrm{K}}$$

$\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2$ هو تقدير غير متحيز لσ_{ε}^2

2- تقدير ما بين الأفراد Between:

لتطبيق معاكل ما بين الأفراد للنموذج المركب الأخطاء نستعمل متوسط الأفراد:

لدينا:

$$\bar{Y}_{i.} = \alpha + \beta_1 \bar{X}_{1i.} + \beta_2 \bar{X}_{2i.} + \cdots + \beta_k \bar{X}_{ki.} + \bar{\varepsilon}_{i.} + \mu_i$$

$$\gamma_{i.} = \mu_i + \varepsilon_{i.}$$

تباين الأخطاء الناتج عن هذا النموذج هو:

$$\widehat{\sigma}_{b}^{2} = \frac{\sum_{i} e_{bi}^{2}}{N - (K + 1)}$$

وبالتالي يمكننا أن نستنتج التقدير غير متحيز وتقاربي لمعالم$\hat{\theta}$

$$\hat{\theta} = 1 - \frac{\widehat{\sigma}_{\varepsilon}}{\sqrt{T\widehat{\sigma}_{b}^{2}}}$$

يكتب تقدير بطريقة المربعات الصغرى الممكنة كمتوسط مرجح لتقديرات withim وBetween.

$$\hat{\beta}_{MCG} = F^{w}\hat{\beta}_{w} + (I - F^{w})\hat{\beta}_{b}$$

مع

$$F^{w} = \left(X^{\grave{w}}X^{w}\right) + (1 - \theta)^{2}\left(TX^{\grave{b}}X^{b}\right)^{-1}\left(X^{\grave{w}}X^{w}\right)$$

1-1-2 إختبار الأثر الفردي العشوائي:

1- إختبار Breush Pagan:

لإختبار وجود أو عدم وجود الأثر الفردي العشوائي نختبر الفرضية العدم لتباين الأخطاء[1] μ_i

$$H_0: \sigma_{\mu}^{2} = 0$$

$$H_1: \sigma_{\mu}^{2} \neq 0$$

[1]: Bruno CREPAN,_Nicolas JACQUEMET, op. cit, p :183

اعتمادا على الإحصاء المحسوبة التالية:[1]

$$LM = \sqrt{\frac{NT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_i(\sum_t \hat{\mu}_{it})^2}{\sum_i\sum_t \hat{\mu}_{it}^2} - 1\right)^2} \longrightarrow \chi_1^2$$

مع $\hat{\mu}_{it}$ البواقي المتحصل عليها في تقدير MCO

2- إختبار Honda:

يقترح Honda إختبار أحداي بسيط جدا متمثل في مقارنة اختبار إحصائية Breush and Pagan بالتوزيع الطبيعي المختصر:

$$H_0: \sigma_\mu^2 = 0$$

$$H_1: \sigma_\mu^2 > 0$$

إعتمادا على الكمية التالية:

$$LM = \sqrt{\frac{NT}{2(T-1)}\left[\frac{NT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_i(\sum_t \hat{\mu}_{it})^2}{\sum_i\sum_t \hat{\mu}_{it}^2} - 1\right)^2\right]} \longrightarrow N(0,1)$$

المطلب الرابع: اختبار الكشف عن نماذج بانيل

سيتم الكشف عن أي نموذج أفضل بالاعتماد على اختبار هوسمان

1-4 إختبار هوسمان Huausman:

من أجل التفرقة بين أحسن نموذج ما بين نموذج ذو الأثر الفردي والنموذج الأثر العشوائي والذي يأخذ بعين الاعتبار مصفوفة التباين المشترك لمعالم النموذج والذي يأخذ الصيغة الكمية التالية:[2]

$$\grave{H} = \left(\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{moy}\right)` \left[Var\left(\hat{\beta}_{LSDV}\right) + Var\left(\hat{\beta}_{moy}\right)\right]^{-1}\left(\hat{\beta}_{LSDV-}\hat{\beta}_{moy}\right)$$

$$\grave{H} \longrightarrow \chi^2(K)$$

$\hat{\beta}_{moy}$: تقدير متوسط النموذج الاجمالي.

[1]: Isabelle CABORET et *al*, op.cit, p : 287.

[2]: William GREENE, op.cit, p : 364-365.

2-4 اختبار التحديد:

من أجل اختبار تساوي تباينات بين الأفراد في النموذج العام لبانيل نستعمل اختبار Wald والذي يتبع توزيع كأي تربيع.

1-2-4 اختبار والد (Wald test):

يتم اختبار والد في فرضية العدم والفرضية البديلة:

$$H_0: \hat{\sigma}_i^2 = \sigma_j^2;\ \forall i \neq j$$

$$H_0 = \exists \sigma_i^2 \neq \sigma_j^2;\ \forall i \neq j$$

ويعطى اختبار Wald بالعلاقة التالية:

$$W = \sum_{i=1}^{n} \frac{\left(\hat{\sigma}_i^2 - \sigma^2\right)^2}{Var(\hat{\sigma}_i^2)}$$

حيث: $w \longrightarrow \chi^2[\ ]$

تحت فرضية $\text{plim}\hat{\sigma}^2 = \sigma^2$

بحيث: $\hat{\sigma}^2$ تمثل تقدير التباين من التقدير عن طريق المربعات الصغرى للنموذج الإجمالي (Pooled)، و $\hat{\sigma}_i^2$ يتم حسابها كما يلي:

$$\hat{\sigma}_i^2 = \frac{1}{T}\sum_{i=1}^{n} e_{it}^2$$

من خلال هذا المبحث اتضح لنا أن كيفية التعامل مع نماذج بانيل تختلف نوعا ما عن النماذج القياسية الأخرى وبهذا سيتم في المبحث الموالي تطبيق ذلك على عينة من الدول خلال فترة 2000-2017

المبحث الثالث: تقدير نماذج بانيل لبعض الدول المصدرة للبترول

من أجل تحديد وتقييم أثر الاعتماد على المورد الوحيد على نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، سيتم وضع حزم السلاسل الزمنية المقطعية المجمعة بوضع مجموعة تتألف من سلسلة زمنية لكل مجموعة بيانات مقطعية، ولهذا الغرض سنقوم بتقدير النموذج الإجمالي Pooled وتقدير نموذج الأثر الثابت ونموذج ذات الأثر العشوائي.

اعتمادا على بعض الاختبارات سيتم اختيار أحسن وأفضل نموذج للدراسة.

المطلب الأول: تقدير نماذج بانيل

استهدفت هذه الدراسة، إلى تقدير أثر القاعدة الاقتصادية الصناعية و الفلاحية والخدماتية، ونسبة إيرادات البترول في بناء النمو الاقتصادي، باستعمال سلسلة من البيانات لعينة متكونة من ثمانية أفراد متتابعة خلال الفترة 2000-2017 للمتغير التابع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لقاعدة البيانات لكل دولة تتضمن معدلات:

النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة والنمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الصناعة والنمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات وكذا الإيرادات البترولية.

خلال الفترة T سنة وبذلك يكون عدد المشاهدات الكلية NT لكل متغير أي 144 مشاهدة.

1-1 النموذج المستخدم:

من أجل بناء النموذج، تم استخدام معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومعدل النمو السنوي القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ومعدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الصناعة ومعدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات ونسبة إيرادات البترول في الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة.

تم استخدام الدالة التالية:

$$\%CRois = (\%VAAgriclt; \%VAIndustr; \%VAServc; R - oil)$$

بشكل مختصر يمكن كتابة النموذج بصيغته العامة التالية:

$$Crois_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

مع:

t= 1,2,……..,T

i=1,2,……..,N

بحيث:

$Crois_{it}$: يمثل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الزمن t.

α_i: يرمز للتأثير الخاص بكل بلد.

β: متجه عمودي لـ K معلمة.

ε_{it}: متجه عمودي لـ T_n حد الخطأ العشوائي للدولة i والزمن t.

X_{it}: مصفوفة لـ k متغيرة مفسرة.

وعلى ضوء العينة المستخدمة يتم كتابة الصيغة كالتالي:

$$Crois_{it} = \alpha_i + \beta_1 Agrclt_{it} + \beta_2 indstl_{it} + \beta_3 serv_{it} + \beta_4 R - oil + \varepsilon_{it}$$

2-1 تعريف المتغيرات:

الجدول التالي يتضمن لنا متغيرات النموذج

الجدول رقم (4 - 2) التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة.

رمز المتغير	اسم المتغير
Crois.T	معدل نمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي
R-oil	نسبة إيرادات البترول في الناتج المحلي الإجمالي
Agrclt	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة
indstl	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الصناعة
Serv	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على متغيرات النموذج محل الدراسة.

3-1 دراسة استقرارية معطيات بانيل:

يتم دراسة استقرارية بيانات بانيل، اعتمادا على عدة اختبارات كالآتي:

الجدول رقم (4 - 3): نتائج اختبارات ADF-LLC لدراسة استقرارية معطيات Panel

المتغيرات	الاحصاءة	عند المستوى I(0)Level	عند التفاضل الأول I(1) (1st différence)
R-oil	Levin, lin & chut t*	-1,54734 (0,0609)***	-9,62618 (0,0000) ***
	Im, Pesasan and Shin W-Start	-0,75997 (0,2236) ***	-7,17548 (0,0000) ***
	ADF-Fisher Chi-Square	16,2162 (0,4380) ***	77,2327 (0,0000) ***
Croiss	Levin, lin & chut t*	-11,5743 (0,0000) ***	
	Im, Pesasan and Shin W-Start	-10,8370 (0,0000) ***	
	ADF-Fisher Chi-Square	115,923 (0,0000) ***	
Agreclt	Levin, lin & chut t*	-12,1760 (0,0000) ***	
	Im, Pesasan and Shin W-Start	-12,6577 (0,0000) ***	
	ADF-Fisher Chi-Square	136,503 (0,0000) ***	
Indstr	Levin, lin & chut t*	-9,29434 (0,0000) ***	
	Im, Pesasan and Shin W-Start	-9,72813 (0,0000) ***	
	ADF-Fisher Chi-Square	103,884 (0,0000) ***	
Servc	Levin, lin & chut t*	-11,2697 (0,0000) ***	
	Im, Pesasan and Shin W-Start	-10,2876 (0,0000) ***	
	ADF-Fisher Chi-Square	107,843 (0,0000) ***	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على برنامج .Eviews

(*) معنوي عند 10%، (**) معنوي عند 5%، (***) معنوي عند 1%،

من خلال نتائج الجدول المتحصل عليها، بعد تطبيق الاختبارات الثلاثة تشير إلى غياب جذر الوحدة لكل المتغيرات المدروسة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة، معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة، معدل نمو القيمة المضافة

لقطاع الخدمات عند المستوى (Level) ما يدل على قبول الفرضية البديلة، إذن لا وجود لجذر الوحدة، بينما معدل إيرادات البترول هي المتغيرة الوحيدة التي تضم التفاضل من الدرجة الأولى عند مستوى 1%.

المطلب الثاني: تقدير النموذج الإجمالي Pooled

يتم تقدير نموذج الاجمالي وفق التقديرات التالية :

1-2 تقدير النموذج:

يتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية التي تأخذ الشكل التالي:

$$\mathrm{Crois}_{it} = \alpha_i + \beta_1 \mathrm{indstl}_{it} + \beta_2 \mathrm{Agrclt}_{it} + \beta_3 \mathrm{serv}_{it} + \beta_4 \mathrm{R} - oil_{it} + \varepsilon_{it}$$

الجدول رقم (4 - 4): تقدير النموذج الإجمالي

النموذج الإجمالي	الثابت	Indstr	Agreclt	Servc	R-oil
R^2=0,5683 R^2ajuster=0,5558 F^2=45,74 (0,000)*** Dw=1,41; SE=2,8822 Wald Test =15,42 NT=144 N=8 T=18	0,8663 (0,0655)***	0,1787 (0,0000)***	0,0878 (0,0161)***	0,3637 (0,0000)***	0,0273 (0,2008)***

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews.

تمثل قيمة الاحصاءة P.Value قبول المعالم لمستوى المعنوية 1%.

قبول المعالم بمستوى المعنوية 5% قبول المعالم بمستوى معنوية 10%.

النموذج المتحصل عليه:

$$\mathrm{Crois}_{it} = 86{,}63 + 17{,}87\ \mathrm{indstl}_{it} + 8{,}78\ \mathrm{Agrclt}_{it} + 36{,}37\ \mathrm{serv}_{it} + 2{,}73\ \mathrm{R} - \mathrm{oil} + \varepsilon_{it}$$

من خلال ما تم التحصل عليه، أظهر الانحدار وجود العلاقة الطردية لمعالم النموذج مع معدل النمو كما هو متوقع من النظرية الاقتصادية، كما أن كل معالم النموذج لها معنوية إحصائية، غير أن إيرادات البترول ليس لها معنوية، أما معامل التحديد الذي يعني المتغيرات تفسر حوالي 55,58% من التغير الحاصل في المتغير التابع والقيمة المتبقية تمثل تأثير

متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، كما أن الاحصاءة F فيشير لها معنوية إحصائية عند مستوى 5%، غير أن نتائج التقدير لا يمكن الاعتماد عليها لأن إحصاءة دربن واتسن تدل على وجود ارتباط الأخطاء والتي سيتم الكشف عنها لاحقا.

2-2 اختبار وجود ارتباط الأخطاء:

يتم ذلك اعتمادا على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_0: \rho > 0 \end{cases}$$

بما أن DW < dL: هذا يعني وجود ارتباط موجب حسب وقوع القيمة في منطقة رفض العدم، الذي يعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، لمعالجة هذه المشكلة نقدر النموذج في وجود ارتباط الأخطاء من النوع AR(1).

3-2 التقدير في حالة وجود ارتباط الأخطاء (Cachrane-Orcult):

كما هو الحال بالنسبة للسلاسل الزمنية يمكن استعمال إلا1-t وتطبيق MCO على شبه الفرق حسب (Cachrane-Orcult)، مع الأخذ بعين ارتباط الأخطاء من النوع AR(1) الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4 - 5) : تقدير حسب (Cochrane-Orcult)

النموذج الإجمالي	الثابت	Indstr	Agreclt	Servc	R-oil	AR(1)
R^2=0,6323 R (Adjuter)=0,6182 Prob (F-Statistic)=0,000 Dw=1,92; SE=2,7136	0,5606 (0,3767)***	0,2054 (0,0000)***	0,0843 (0,0086)***	0,3143 (0,0000)***	0,0433 (0,1472)***	0,3336 (0,0001)***

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews8

(*) معنوي عند 10%، **(**)**معنوي عند 5%، **(***)**معنوي عند 1%،

يبدي النموذج المقدر تحسنا واضحا، بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، بالنظر إلى النموذج ككل يلاحظ، تحسن معامل التحديد وقيمة الخطأ المعياري للانحدار

أصبحت أصغر، وقيمة داربن واتسن اقتربت من 2، أي أن du<dw<4-dL مما ينفي وجود ارتباط بين الأخطاء.

المطلب الثالث: تقدير النموذج باستعمال التأثيرات الثابتة

سيتم تقدير النموذج باستعمال المتغيرات الأدواتية و من تم الكشف عن وجود الأثر الثابث.

1-3 تقدير باستعمال المتغيرات الأدواتية LSDV:

تأخذ الصيغة العامة التالية:

$$\mathrm{Crois_{it}} = \beta_1\,\mathrm{Agrclt} + \beta_2 \mathrm{indstl} + \beta_3 \mathrm{serv} + \beta_4 \mathrm{R-oil} + \alpha_1 D_1 + \alpha_2 D_2 + \alpha_3 D_3 + \alpha_4 D_4 + \alpha_5 D_5 + \alpha_6 D_6 + \alpha_7 D_7 + \alpha_8 D_8$$

باستعمال برنامج Eviews_ في التقدير، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (4 - 6): تقدير النموذج باستعمال المتغيرات الأدواتية (LSDV)

النموذج	متغيرات النموذج	
	Agreclt	0,0774 (0,0352)
	Indstr	0,1571 (0,0000)
	Servc	0,3136 (0,000)
R^2=0,6125	R-oil	0,0852 (0,04)
R^2 (Adjuter)=0,5802	D1	-0,5792 (0,5380)
	D2	-1,9201 (0,2660)
SE=2,8021	D3	1,3133 (0,0745)
	D4	1,2684 (0,0872)
Dw=1,53	D5	-0,0128 (0,9902)
	D6	-0,2222 (0,8330)
	D7	0,0325 (0,9644)
	D8	1,7479 (0,5146)

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews8

(*)معنوي عند 10%، **(**)** معنوي عند 5%، **(***)**معنوي عند 1%.

تبين نتائج التقدير، نموذج معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الموضحة نتائجه في الجدول أعلاه، أن معالم النموذج كلها ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5% وبإشارة موجبة، أي العلاقة طردية بين المتغيرات المفسرة والمتغيرة المفسرة فبذلك توافق النظرية

الاقتصادية، إلا أنه توضح النتائج على عدم معنوية المتغيرات الوهمية عند مستوى 5%، فنتائج تقديرها تعني أن معدل النمو ينخفض بمعنوية في الفترات التي تأخذ فيها كل من D_6, D_5, D_2, D_1 القيمة 1 بـ 75,92 ; 192,01 ; 1,28 ; 22,22 على الترتيب ويرتفع بمعنوية في الفترات التي تأخذ فيها D_8, D_7, D_4, D_3القيمة 1 بـ 131,33 ;126,84;3,25 ;174,7 على الترتيب.

في حين تدل قيمة R^2 على أن المتغيرات المستقلة تفسر تغيرات معدل النمو بـ 58,02%.

1-1-3 اختبار وجود الأثر الثابت الفردي

يتم الكشف على وجود الأثر الثابت الفردي بالاعتماد على إحصاءة فيشر كالتالي:

$$F = \frac{(SCR_{Pooled} - SCR_{LSDV})/(N-1)}{1 - SCR_{LSDV}/(NT-N-1)}$$

F = 2,1531

F= 2,1531 ⟶ F= 1,94

بما أن فيشر المحسوبة أكبر من فيشر الجدولية نرفض الفرض العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج ذو أثر فردي.

المطلب الرابع: نموذج ذو تأثيرات ثابتة أم ذو تأثيرات عشوائية

لتقدير هذا النموذج،تفسير العلاقة بين معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاعات و كدا إيرادات البترول، سيجرى من خلال تقدير النموذج الأثر الثابت والأثر العشوائي، استنادا على اختبار اختبار Hausman سيتم المفاضلة بين النموذجين.

1-4 تقدير النموذج ذو الأثر الثابت وذو الأثر العشوائي

نعتمد في تقدير معالم نموذج التأثيرات الثابتة، على طريقة المربعات الصغرى (OLS)، بينما سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة في تقدير معالم نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS).

الموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (4 - 7): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام نماذج ذي الأثر الثابت والأثر العشوائي.

المتغير التابع: نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي		
الفترة: 2000-2017 N= 8 T= 17		
المتغيرات	نموذج التأثير الثابت (OLS)	نموذج التأثير العشوائي (EGLS)
القاطع (Constant)	0,2324 (0,7865)***	0,866333 (0,0587)***
Agréculture	0,1579 (0,0000)***	0,087860 (0,0130)***
Insdist	0,0779 (0,0346)***	0,178771 (0,0136)***
Servc	0,3132 (0,0000)***	0,363750 (0,0000)***
Roil	0,0839 (0,0793)***	0,027330 (0,1968)***
hausman test	(0,0148)***	$\chi^2[4]$=12,366427
Number of observation	144	144
R-Squared	R^2=0,6110	0,568310
Adjusted R-Squared	$\bar{R}^2$=0,5786	0,555887
Prob (F-statistic)	(0,0000)***	(0,0000)***
S.E of regression	2,807527	2,882260

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على برنامج Eview8.

(*) معنوي عند 10%، **(**)** معنوي عند 5%، **(***)** معنوي عند 1%.

2-4 اختبار Hausman:

استنادا على اختبار Hausman، سيتم الكشف عن وجود أو عدم وجود نموذج الأثر العشوائي، من خلاله يتسنى لنا اختبار أي نموذج أنسب نموذج التأثيرات الثابتة أم نموذج التأثيرات العشوائية، الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$H = \left(b_{FE} - \hat{\beta}_{RE}\right)' (Var_{FE} - VRE)^{-1} \left(b_{FE} - \hat{\beta}_{RE}\right)$$

اعتمادا على الجدول التالي:

الجدول رقم (4 - 8) : نتائج اختبار Hausman

قيمة الاختبار Chi	P-value
12,3664	0,0148*

(*)معنوي الاختبار عند 5%.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على برنامج Eview8.

بلغت قيمة إحصاءة هوسمان 12,366427، اعتبارا أنّ إحصاءة هوسمان تتبع توزيع كاي تربيع من الدرجة الرابعة (4)، ثم مقارنتها مع إحصاءة الجدولية التي تظهر أكبر من قيمته $\chi^2[4]$=9,488، علاوة إلى أنّ P-Value = 0,0148 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد أن النموذج ذو الأثر الثابت هو الأنسب والأفضل لبيانات الدراسة.

المطلب الخامس: اختبار صلاحية النموذج وتحسينه

إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها، يتبين أن العلاقة بين المتغيرات المفسرة التي تفسر حوالي 61,10% من التغير الحاصل في معدل النمو، نوعا ما قوية، زيادة إلى معنوية النموذج ككل اعتمادا على قيمة الإحصاءة فيشر، بالإضافة إلى أن كل معالم النموذج لها معنوية إحصائية ما عدا معلمة نسبة ايرادات البترول (R-Oil)، التي يمكن أن يكون ذلك راجع لمشكل ارتباط ذاتي للأخطاء، التي سيتم معالجتها لاحقا، علاوة إلى توافق إشاراتها الموافقة للنظرية الاقتصادية، ما يبين قدرة المتغيرات المفسرة على تفسير التغير الحاصل في معدل النمو.

بعد إجراء الاختبارات: اختبار وجود الأثر الفردي واختبار Hausman، للمفاضلة بين نموذجين، الذي انتهى باختيار نموذج الأثر الثابت، الذي سيتم تحسينه بعد إجراء بعض الاختبارات كالتالي:

1-5 اختبار وجود ارتباط الأخطاء:

يتم ذلك، اعتمادا على احصاءة داربن واتسن الموسعة نجد بما أن DW<dL: مما يعني وجود ارتباط موجب، مما يطفو بنا إلى إعادة التقدير في حالة وجود ارتباط الأخطاء.

2-5 تقدير النموذج في حالة وجود ارتباط الأخطاء:(Cochran-orcutt)

بما أنه، يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، يمكن التقدير مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء من النوع AR(1)، وقد كانت النتائج كالتالي:

1-2-5 تقدير نموذج ذو الأثر الثابت في حالة وجود مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء:

يتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(4 - 9) : نموذج ذو الأثر الثابت في حالة وجود مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء

المتغير التابع: نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي		
الفترة: 2000-2017 N= 8 T= 17		
المتغيرات التفسيرية	نموذج الأثر الثابت	
القاطع (Constant)	-0,380728 (0,6962)***	
Insdistl	0,186943 (0,0000)***	
Agrécltr	0,073317 (0,0269)***	
Servc	0,286230 (0,0000)***	
Roil	0,112254 (0,0387)***	
AR(1)	0,272902 (0,0014)***	
الجزائر	-0,628021	R^2=0,6622
المملكة العربية السعودية	-2,689633	R^2 (Adjuter)=0,6292
كوريا الجنوبية	1,238758	Prob (F-Statistic)= 0,0000
مصر	1,485763	DW=1,9537≈2
الإمارات العربية المتحدة	-0,956164	Wald = 1,172081
إيران	-0,301703	Pro (0,2434)
النرويج	0,236447	
قطر	1,614554	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على برنامج Eview8.

تحليل نتائج الانحدار:

يمكن مناقشة نتائج الدراسة كالآتي:

عند مستوى معنوية 5%، المتغير Agreclt المعدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة بالنسبة للمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي هو معنوي وإيجابي، إذا ازداد

بـ 1% مع ثبات العوامل الأخرى يزداد معه معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بـ 7,33%، وهذه النسبة ضئيلة جدّا، ما يدل على انخفاض أداء القطاع في مساهمته، مما يتضح من أن الأثر ثابت، التباين في الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي سجلت فيه بعض دول الدراسة نمو متباينا في ذات القطاع، خير نموذجا دولة إيران إذ رغم تمركزها لأرض خصبة تشكل سوى 20% من أراضيها إلا انها تقدم حوالي 60% من المحاصيل الزراعية، كما أن كوريا الجنوبية التي قامت على الإصلاح الزراعي من خلال تقليل الفجوة بين دخول سكان الريف والمدن وكذا تطور البنية التحتية وخاصة في المناطق الريفية، وقامت بإقامة مجمعات صناعية للمحافظة على البيئة المحيطة.غير أن الجزائر بامتلاكها لـ 80% من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية عالميا و التي تشكل لها إستراتيجية بديلة تخلف قطاع المحروقات من خلال تحسين كفاءة الاستغلال للموارد الزراعية بالاستفادة من التقنية الحديثة للدول الرائدة في هذا المجال على رأسها إيران.

عند مستوى معنوية 5%، المتغير Indstrl معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الصناعة، تدل الإشارة الموجبة للمعلمة و معنوياتها على وجود علاقة طردية، ما يوافق النظرية الاقتصادية، فأي تغير في معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الصناعة بـ 1% يؤدي إلى زيادة في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بـ 18,69%، فالقطاع الصناعي يحسن الكفاءة التقنية لقطاع الفلاحة والخدمات في العمليات الإنتاجية من ماكنة وبدوره يخلق إنتاجا داخل الاقتصاد، لكن يبقى التأثير دون المستوى المطلوب، فما من شك أن زيادة التصنيع ساهم في التنقلات والتوزيعات السكانية القطاعية، غير أنها تختلف من دولة لأخرى باختلاف ظروف وعوامل متعددة لكل منها، أهمها درجة التصنيع ومستوى تطوره الثقافي والاقتصادي، وخير دولة من بين دول الدراسة أكثر مساهمة بنسب كبيرة في تطوير هذا القطاع إيران (بالرغم من الظروف التي مرت بها) إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة، تليها النرويج بإرسائها لنظام معرفي قائم على البحث والتطوير، الذي يتميز بالتنوع ويشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي.

عند مستوى 5%، Servc الزيادة في معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات تجعل أي تغير في هذا الأخير بـ 1% مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة في

معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بـ 28,62%، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين بشكل متوافق مع النظرية الاقتصادية وبمعنوية إحصائية، غير أنه، يبقى هذا التأثير دون المستوى المطلوب، كما يتضح أن تأثير قطاع الخدمات على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي متباين ما بين الدول، إضافة إلى اختلاف درجة اعتماد دول قيد الدراسة على القطاع الخدماتي في تحفيز واستدامة نموها الاقتصادي، إذ شهدت كل من كوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة وإيران والنرويج نقلة هائلة في قطاع السياحة، الذي بات خلال السنوات الأخيرة موردا مهما للدخل في منظومة ما بعد البترول .

نسبة مساهمة إيرادات البترول في الناتج المحلي الإجمالي R-oil بإشارته الموجبة فتدل على وجود العلاقة الطردية وهي ما توافق النظرية الاقتصادية لمعنوية إحصائية 5%، فحسب التقديرات المتوصل إليها بارتفاعه بـ 1% مع ثبات العوامل الأخرى،ترتفع نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بـ 11,22% وهي نسبة ضئيلة لاستدامة النمو الاقتصادي، والذي يرجع إلى اعتماد بعض الدول، الدراسة على سلعة أولية واحدة، مثل الجزائر التي أدى تركيزها الكبير على عدد قليل من القطاعات، فضلا عن عدم تنوع إنتاجها من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، علاوة إلى تأثرها بالصدمات الخارجية، إذا ما قورنت بدولة مرّت نوعا ما بنفس ظروفها من استعمار،... مثلا كوريا الجنوبية التي استطاعت التحول من دولة متوسطة الدخل ومتلقية للمساعدات الأجنبية إلى دولة متقدمة وداعمة من خلال تطوير بنية هيكلية اقتصادية وصناعية جيدة. ويعود سبب النمو الهائل في اقتصاد كوريا الجنوبية نتيجة لتطور قطاع الصناعة التحويلية في البلاد، نتيجة تطبيق لإستراتيجيةإحلال الواردات كمرحلة أولى، ثم إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير كمرحلة ثانية، ذلك بتقديم الدعم والمساندة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت نسبة مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي 14,3% عام 1962 لينتقل إلى 39,2% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعد قطاع الخدمات الأكبر إنتاجا إذ يساهم بنسبة 58,2% في الناتج المحلي الإجمالي، فهي تجربة تنموية

لدولة استطاعت بناء اقتصاد مثمر خلال بضعة عقود لمواجهة خطر صدمات أسعار البترول[1].

ان التقدير بطريقة المربعات الصغرى لنموذج الأثر الثابث لوجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، قد حسنت لنا نتائج المحصل عليها في التقدير، حيث إن إشارة المتغيرات الخارجية موجبة، أي هناك علاقة طردية مع المتغيرة الداخلية، بالتالي توافق النظرية الاقتصادية، كما أن حسب اختبار WALD، لا يوجد مشكل تجانس تباين الأخطاء، وأيضا حسب ما هو موضح، أن هناك اختلاف تأثير كل دولة في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما قد تم توضيحه أنفا في اختبار تأثير الأفراد، كما سيتم تقدير النموذج ذو الأثر الثابت الفردي-الزمني.

[1]: حسين أحمد الحسين الغرو، **الاقتصاد الدولي الحديث، بين الجدلية النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص: 196-197.

3-5 تقدير النموذج ذو الأثر الثابت الفردي - الزمني:

الجدول رقم(4 - 10) : نموذج ذو الأثر الثابت الفردي-الزمني

المتغير التابع: نسبة النمو الناتج المحلي الإجمالي (Crois)			
الفترة: 2000-2017 N= 8 T= 17			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الأثر الثابت الفردي والزمني		
القاطع (Constant)	(0,5902)***	0,774442	R^2=0,6843 $\overline{R}^2$=0,6075 S.E = 2,70 Prob (F-Statistic)= 0,0000
Agrécltr	(0,0396)***	0,076331	
Insdistrl	(0,0004)***	0,123923	
Servc	(0,0000)***	0,338921	
Roil	(0,0719)***	0,140186	

	الأثر الثابت الفردي		الأثر الثابت الزمني
الجزائر	-0,731400	2000	1,851190
المملكة العربية السعودية	3,304618	2001	-0,714846
كورية الجنوبية	1,743903	2002	0,229784
مصر	1,631235	2003	1,630752
الإمارات العربية المتحدة	-0,165631	2004	1,077855
إيران	-0,509319	2005	1,050140
النرويج	0,364106	2006	0,250582
قطر	0,971725	2007	0,893439
		2008	0,981996
		2009	-1,926480
		2010	1,970173
		2011	0,319504
		2012	1,920084
		2013	1,430315
		2014	-0,408515
		2015	-0,866073
		2016	1,413531
		2017	0,217534

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على برنامج Eviews8.

المعلمة α_i غير معنوية عند مستوى 5% وتؤثر سلبا على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، وقيمتها تختلف من دولة إلى أخرى حسب خصوصيتها.

تحليل نتائج انحدار الأثر الثابت الزمني:

من نتائج انحدار الأثر الثابت الزمني يمكن اعتبار الأثر الزمني كعامل جيوسياسي، إذ شهدت الفترة الممتدة ما بين 2000-2007 أرقاما تاريخية نمت معها معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لدول قيد الدراسة، غير أن في 2008 قد أحدثت الأزمة تأثيرات حادة في أسعار البترول، إذ انخفضت من 100$ للبرميل إلى 36,37$،غير أنه، بتدخل من المنظمة العالمية الأوبيك ودول أخرى خارج الأوبك، مثل روسيا تطبيقا لإستراتيجية امتصاص فائض المعروض في السوق، قامت بتخفيض حجم الإنتاج اليومي للتقليل من حجم الخسائر، سعيا لتحقيق الاستقرار المطلوب بين العرض والطلب، حينها عاود التعافي لسوق البترول تحديدا في مارس 2009، كما أشارت النتائج للسنوات 2011-2014 تعافي معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي المرتبط باعتماد هذه الدول على سلعة أولية واحدة.

إثر تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع تخمة المعروض في سوق البترول، أسهما بشكل كبير لبلوغ الأسعار إلى أدنى مستوياته في جوان 2014، حين بلغ فائض العرض 1 مليون برميل/يوم عام 2014 وواصل حتى 2015 إلى 2,060 مليون برميل/يوم، في الوقت الذي سجل فيه تقدير عرض البترول من دول خارج الأوبك بأقل مما كان عليه في 2015 بمقدار 700 مليون برميل/يوم لعام 2016، أي بحوالي 32,33 مليون برميل/يوم بزيادة مقدارها 131 ألف برميل/يوم من عام 2015، نتيجة اهتمامها نحو تغيير إستراتيجيتها من سياسة خفض الإنتاج لدعم الأسعار إلى سياسة إبقاء الإنتاج على مستوياته المرتفعة، بحجة الحفاظ على حصتها السوقية نتيجة استمرار المنافسة داخل أعضائها التي كانت على رأسها المملكة العربية السعودية.

ثمة قناعة أن سقوط أسعار البترول من أواخر 2014 تجاوز ما تمليه الأساسيات الاقتصادية، فهو جزء من معادلة حرب اقتصادية سياسية، فضلا عن كونه مورد ناضب، تأثرت بها اقتصادات دول الدراسة بصورة مباشرة بتراجع قاعدة إيراداتها البترولية غير القادرة على أن تخدم الجيل الحالي، ناهيك عن الأجيال القادمة، معرضة بذلك إلى عجز

ماليتها العامةومشاريعها الاستثمارية خاصة تلك التي ركزت على بعض القطاعات.

بالرغم من تفاوت تجارب استخدام إيرادات الموارد المتاحة تحت وفوق الأرض، استخداما أمثلا المختلف بين دولة وأخرى، مما قد يتبين من الدراسة مدى فشل وهشاشة نظام اقتصادي غير متنوع، خاصة من الجزائر والمطالبة بإصلاح نظام اقتصادي بأسره والتفكير في أنماط التنمية الحالية مع الانتباه إلى أهمية تسريع عملية الانتقال من الاقتصاد البنى إلى اقتصاد متنوع.

انطلاقا من فكرة قصور مساهمة إيرادات البترول في استدامة النمو الاقتصادي، أظهرت هذه الدراسة القياسية ضرورة التسريع في تنويع النشاط الاقتصادي، ارتكازا بجميع القطاعات دون التمييز لاسيما في ظل اهتزازات سوق البترول العالمي.

باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) على عينة مكونة من 8 دول لـ 18 سنة، تم تقدير ثلاثة نماذج، ثم أجريت عدة اختبارات لاختيار أحسنها وأفضلها، إذ خلصت الدراسة بالنتائج التالية:

أثبتت على وجود علاقة إيجابية موجبة بين كل نسب النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاعات على النمو السنوي لمعدل الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول محل الدراسة، بحيث أفضل معدل للنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ارتبط بقطاع الخدمات تلتها قطاع الصناعة ثم في الأخير قطاع الفلاحة بسبب نسبته الضئيلة.

التأثير الإيجابي بنسبته الضئيلة لإيرادات البترول على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي المحدد أسعاره في السوق العالمية الأكثر عرضة للعوامل الجيوسياسية.

كما وجدنا أن هناك تباين في التأثير في نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بين الدول، حيث كان هذا التأثير أكبر في الدول التالية: النرويج، إيران، الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية، التي يمكننا أخذها كتجارب تنموية في البحث عن مصادر غير البترولية لمواجهة خطر الاعتماد على المصدر الوحيد.

حتمية تبتني مرحلة انتقالية في الاستثمار في الطاقة مع ضرورة أن تشمل إستراتيجية الاعتماد على الطاقات المتجددة إجراءات أخرى، ديناميكية تشمل تنويع الاستثمارات القطاعية، لاسيما في المجالات النظيفة، كالفلاحة والسياحة وقطاع الخدمات.

خاتمـة عامـة

لا زالت مسألة صدمات أسعار البترول تثير جدلا واسعا تهدد اقتصادات الدول النامية المصدرة للبترول، بسبب التحولات الاقتصادية العالمية، التي شغلت العديد من الاقتصاديين وصناع القرار، صاحبت تلك التغيرات التكنولوجية والسياسية صاعدة بالأزمات الاقتصادية عاصفة معها لاقتصادات الدول النامية عامة والمصدرة منها للبترول خاصة.

حاولنا من خلال دراستنا، الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المتعلقة بمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار السوق العالمية للبترول على النمو الاقتصادي لبعض الدول النامية المصدرة له في ظل تطبيق إستراتيجية معالجتها، ذلك من خلال فصول التي تجسد مضمونها كالتالي:

بداية، تم التطرق إلى أهم النظريات سوق البترول العالمية التي ناقشت إشكالية نضوب الموارد، فحسب إحصائيات الهيئات العالمية أن إنتاج البترول العالمي قد وصل ذروته خلال الأعوام 2007 و2011 ، هذا ما أثبته نظرية هيوبرت 1956، حينما قدم فرضيته القائلة "إنتاج البترول سيصل إلى حدّه الأقصى ثم يبدأ بالتراجع لا محالة"، لاسيما وأن الندرة تتناسب طرديا مع الاستنزاف وكذا عامل التكلفة، خاصة وأن الكمية هي المحددة للسعر بدالتها العكسية للطلب، رجوعا لطبيعة سوق البترول الأكثر عرضة لحالات عدم اليقين التي تكتنف الظروف السياسية والاقتصادية وكذلك القرارات المستقبلية لمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، بشأن مستويات الإنتاج، ما جعل السعر ينقلب بعنف جرّنا للبحث عن العوامل المشخصة للسوق وأثرها على الأسعار وكذا الأطراف العاملة فيه.

هكذا، وكان لتشخيص عوامل سوق البترول صدى واسعا لفهم أساسيات تحديد أسعاره، بالمقابل نستشعر مدى أضرار الصدمات العكسية لأسعار البترول على أطراف المعادلة التي تكبدت خسائر قياسية للخام منذ 2014، فحسب تحليلنا لأثر صدمات الأسعار اتضح أن تلك الدول تحصل على إيرادات مريحة فقط عند بلوغ معدل سعر البترول 100 دولار للبرميل على الأقل، إلا أن هذا قد يكون بعديد المنال في ظل الوضع الدولي الراهن، إلى جانب الاعتماد الكلي على المورد الواحد مصاحبا معه استمرار انحصار عائدات الثروة البترولية التي يمكن اعتبارها من أخطر المؤشرات الاقتصادية التي تكبدتها تلك الدول التي كانت من بينها الجزائر.

اللافت، أن الجزائر رغم انتعاش إيراداتها وتراكمت لديها حجم سيولة كبيرة خلال الطفرة، إلا أنه، لم يسعف اقتصادنا بالنهضة، إذ هي دولة ذات أعداد عالية لنسب البطالة والمستويات المنخفضة من التصنيع وذات الاستثمارات الأجنبية المنخفضة والتي غابت لديها ركائز الحوكمة من الشفافية، الإفصاح، المشاركة، المساءلة والتي أضحى لديها وقودا لممارسة الفساد الذي يسدّ طريق إمكانية التقدم الحقيقي لديها، بالمقابل واجهت سلسلة من التحديات التي تفاقمت عقب صدمة الأسعار البترولية التي عانت بعدها من تزايد في معدلات البطالة وتجميد بعض النفقات العامة وكذا التمييز بين القطاعات.

الجزائر مدركة لخطورة اعتمادها على المورد الناضب الدائم العرضة للصدمات الخارجية والداخلية، لا طالما انتهجت العديد من الاستراتيجيات للخروج من بئر إيراد المورد الواحد لبناء درع يحميها، التي كانت دوما حاضرة في جدول أعمال الدول المصدرة للبترول.

فمن خلال دراستنا لتقدم بعض الدول النامية والتي تسير في طريق تنوع الاقتصاد في البحث عن موارد بديلة نظيفة، قادتها إلى نجاح اقتصادها وقدرتها على أن تكون ممولا لمشاريعها الاقتصادية، إلى جانب الطاقات اللاحفورية الأخرى، التي كانت من بين تلك الدول التي قد وضعت قدما في هذا الطريق؛ الإمارات العربية المتحدة، إيران، كوريا الجنوبية والنرويج.

ندرك أن للجزائر إمكانيات يزيدها منزلة لمواكبة هذه الدول في البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات، إذ تعتبر مسألة مصيرية، في حين، تبين لدينا من خلال دراستنا، أنه كإستراتيجية أولوية للتنويع الاقتصادي تكون بالتركيز على أولوية القطاع، حيث يعتبر قطاعا الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يجب على الحكومة التركيز عليها في الوقت الراهن، وزيادة الاستثمار فيهما، إضافة إلى أن قطاع السياحة بديل استراتيجي فعال، خاصة في قدرته لجلب العملة الصعبة، غير أنه يعاني من قصور في المناخ المهيأ إضافة إلى نقص القدرة التمويلية خاصة في ظرف تذبذب أسعار البترول، أمّا قطاع الطاقات المتجددة، نهدف إليه كإستراتيجية مستقبلية، يجب تهيئة الظروف المناسبة للاستثمار فيه، وهذا لخدمة التنمية المستدامة.

كما انه، لاستدراك الاختلالات من الضروري الاهتمام بتأهيل المورد البشري كونه المرافق و المؤطر للإستراتيجية الطاقوية البديلة، لاسيما في مجال الفلاحة والسياحة وقطاع الخدمات. إضافة إلى دعم برامج البحث والتطوير في إشكالية محاربة الفساد وغياب الشفافية التي لا يمكن فصلها عن جدول أعمال الإصلاحات الاقتصادية التي تشكل حماية لا غنى عنها، لتفادي استمرارية سياسة ردئية في مجالات الاستثمار لجميع القطاعات.

في هذا الإطار، تمكنا من خلال الدراسة القياسية في محاولة إظهار طبيعة العلاقة بين معدلات النمو السنوية لقطاع الفلاحة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات وكذا معدل إيرادات البترول، وتأثيراتها في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول محل الدراسة، من خلال إعطاء رؤية شاملة ناجعة كإستراتيجية كل حسب أدائها، إذ يمكن أن نستخلص النقاط التالية:

- لا توجد إستراتيجية واحدة تلاءم كل الدول؛
- أثبتت نماذج البيانات المقطعية أثر كل دولة منها، حسب نقاط قوتها كإستراتيجية ناجحة لديها؛
- أثبتت الدراسة، باستخدام نماذج البيانات المقطعية، أثر الاضطرابات التي هزت كل منها، كل حسب قدرة تنويعها الاقتصادي وبالتالي يمكن بناء نموذج انحدار مستقل للدول الأكثر قوة ونجاح.

نتائج اختبار الفرضيات:

مكنت الدراسة التي خصت الجانب القياسي، باستخدام نماذج البيانات المقطعية (Data Panel) من استنتاج أهم نتائج الدراسة التي سعت من خلالها إلى اختبار مدى صحة الفرضيات التي تم وضعها:

1/ بناء على نتائج الجدول رقم (4 - 10): فإنه يمكن تأكيد الفرضية الأولى القائلة بأن يخضع تحديد أسعار البترول في السوق العالمية لعوامل اقتصادية و جيوسياسية؛

2/كما يمكن استنادا على نتائج جدول رقم (4 - 9): تأكيد الفرضية الثانية القائلة بأن التنويع الاقتصادي القطاعي أهم آلية للتقليل من أثر تقلبات أسعار البترول؛

3/ أثبتت الدراسة القياسية لأثر الأزمات البترولية على ضعف وعدم مرونة الواقع للنشاط الاقتصادي الوطني لهذه الصدمات، بالرجوع كذلك لتحليل نتائج النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، يتضح أن امتلاك الجزائر لإمكانيات الموارد فوق وتحت سطح الأرض غير كاف لتجعلها رائدة، بل يستدعي الأمر أولا تأهيل مسيري تلك الموارد وهذا يؤكد نفي الفرضية على المدى الطويل القائلة: بأن إمكانيات الجزائر المعتبرة تجعلها دولة تنافس الدول الرائدة في كل القطاعات.

نتائج الدراسة:

انتهت هذه الدراسة بالنتائج الموضحة فيما يلي:

1/ اهتمامات المفكرين للنظريات الاقتصادية لأسواق المورد الناضب وطرق عمل السوق البترولية في تحديد توجهات أسعار حالات عدم اليقين، كان منذ 1914م؛

2/ إلزامية ترشيد استهلاك الطاقة، لاسيما وأن معدل استهلاكه الحالي يؤثر بمعدل إنتاجه واستهلاكه في المستقبل، خاصة وأنه مورد ناضب متواجد بكميات ثابتة غير متجددة؛

3/ ازدواجية تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة المعروض البترولي في السوق، كان جزء من معادلة حرب اقتصادية سياسية في تحديد أسعار البترول، مؤدية بذلك إلى صدمة عكسية مؤثرة على مكاسب الدول المنتجة له؛

4/ تعتبر التقنيات الحالية المستخدمة في استخراج البترول مكلفة وغير مجدية عند مستويات الأسعار التي تقل عن 85دولار للبرميل؛

5/ تحقيق التنمية، مرهون بتقوية الاقتصاد، إذ أن مشكل الاقتصادات الريعية ليس في أسواق البترول بل في اعتمادها على إيرادات البترول إجماليا؛

6/ الاستفادة من تجارب الدول ذات الأداء الجيد وإسقاطها على البيئة الاستثمارية بالجزائر(الإمارات العربية المتحدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وإيران في مجال الفلاحة، النرويج في استخدامها الأمثل لإيرادات الصناديق السيادية،...)؛

7/ تمتلك الجزائر لإمكانيات هائلة، تؤهلها لتصبح قطبا دوليا رائدا لبناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، بأولوية للقطاع الفلاحي، قطاعي الخدمات والسياحة، انطلاقا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

8/ عدم وضوح السياسات الجزائرية وقلة الشفافية والرقابة، أدت إلى ضعف قدرة الإنجاز رغم اعتماد الجزائر لنموذج التنموي الجديد المبني على التنوع القطاعي؛

9/ لا يمكن تجسيد بنية تحتية لتطوير الاقتصاد البيني دون الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغياب إدارة موارد بشرية مؤهلة وناجحة لمواجهة المخاطر والتهديدات؛

10/ تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر جاذبية للاستثمار المباشر، مقارنة مع مجموعة الدول المدروسة لارتفاع أدائها في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار وبيئة أداء الأعمال والبيئة المؤسساتية من العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي عوامل تتميز بالضعف في البيئة الاستثمارية الجزائرية.

بناء على هذه النتائج، يمكن عرض مجموعة من الاقتراحات المتمثلة فيما يلي:

- وضع برامج تفادي المخاطر على المستويات الإدارية المركزية و المحلية، من خلال إقامة ندوات وأيام دراسية ومؤتمرات على مستوى الوطن العربي المطبقة لمعايير الحكم الراشد للاستفادة وتبادل الخبرات؛
- وضع دليل لحواجز ومؤهلات تنمية القطاعات في الجزائر والوقوف على أهم التجارب الناجحة التنموية لبعض الدول لتحديد استراتيجيات محكمة، بالاعتماد على طرق كمية وتحليلية يتم اختيار أفضلها لمواجهة المخاطر الحالية والمستقبلية المحتملة؛
- تحديد سياسات جديدة مرتبطة بتطبيق إستراتيجية، تقوم على أسس علمية سليمة والقدر الكافي من الشفافية والرقابة والموضوعية والخبرة، التي تتناسب مع الظروف الجغرافية الاجتماعية وخاصة التمويلية لما تتلاءم الإمكانات المتاحة والمحتملة؛
- ضرورة أن تشمل إستراتيجية الاعتماد على قطاع الفلاحة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الناشطة في مجال الفلاحة، وكذا مختلف القطاعات المنتجة مع وضع هيئات رقابة مختصة ومحترفة للحد من الفساد؛
- ضرورة أن تشمل السياسات الجديدة إعادة استخدامات إيرادات صندوق ضبط الموارد الجزائري في تمويل مشاريع إنتاجية.

آفاق البحث:

عقب الفراغ من هذا البحث الذي عالج في ثناياه موضوع إستراتيجية الدول النامية المصدرة للبترول في مواجهة تقلبات أسعار السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، استنادا على دراسة قياسية لتجارب بعض الدول الناجحة، وهي بذلك لم تتناول عوامل عديدة أخرى، تبين لنا العديد من الجوانب التي هي في حاجة إلى مواصلة ضمن هذا الاتجاه ولعلّ أهمها:

- دور القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضرورة في إستراتيجية التنمية؛
- مقارنة بين الجزائر ودولة الإمارات العربية المتحدة في إستراتيجية جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- دراسة النشاط الاقتصادي لكل من دول النرويج وإيران والإمارات العربية المتحدة كل دولة على حدة ومحاولة إسقاطها على البيئة الاستثمارية في الجزائر؛
- دور احتياطات صندوق ضبط الموارد في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر محرك للتنمية الإستراتيجية الطاقوية النظيفة.

الملاحـــق

الملحق رقم (1): جدول توزيع الناتج المحلي الداخلي حسب كل قطاع

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الإجمالي							
		قطاع المحروقات	قطاعات أخرى	قطاعات أخرى					
				الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2001	4227,1	1443,9	2480,3	412,1	315,2	358,9	921,9	472,1	320,9
2002	4522,8	177,0	1668,2	417,2	337,6	409,9	1004,2	499,4	377,5
2003	5247,5	1868,9	2980,3	515,3	355,4	445,2	1112,2	552,3	403,1
2004	6150,4	2319,8	3384,4	580,5	390,5	508,0	1302,2	603,2	446,2
2005	7563,6	3352,9	3716,7	581,6	420,1	564,4	1518,7	631,9	494,0
2006	8520,6	3882,2	4146,3	641,3	444,4	674,3	1708,4	677,9	492,1
2007	9408,3	4089,3	4786,6	704,2	476,0	825,1	1924,8	856,5	532,4
2008	10090,0	4997,6	5438,5	727,4	519,5	956,7	2147,0	1087,9	653,9
2009	10034,3	3109,1	6209,4	931,1	573,1	1094,8	2384,6	1225,6	715,8
2010	12034,5	4180,4	7160,4	1015,3	616,7	1257,4	2629,9	1587,1	747,1
2011	14526,2	5242,1	8429,5	1183,2	663,8	1333,3	2862,6	2386,6	854,6
2012	16115,5	5536,4	9501,6	1421,7	728,6	1491,2	3205,6	2654,5	1077,5
2013	16643,8	4968,0	10433,7	1640,0	765,4	1627,4	3849,6	2551,2	1242,2
2014	17205,1	4657,8	11308,9	1771,5	837,0	1794,0	4191,0	2715,4	1238,4
2015	16591,9	3134,3	12149,0	1936,4	900,9	1908,1	4549,9	2853,7	1308,6
2016	17406,8	3025,6	13042,1	2140,3	975,7	2069,3	4837,8	3018,9	1339,1
2017	18876,6	3615,0	13862,7	2318,9	1037,0	2213,6	5172,0	3121,3	1398,9
ثلاثي 2018	5070,2	1164,1	3566,2	594,7	266,2	577,8	1359,5	767,9	339,9

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2008 إلى 2018.

الملحق رقم (2): نتائج اختبار استقرارية المتغيرة ايرادات

Pool unit root test: Summary
Series: ROIL_ALGERIE, ROIL_SAOUDIT, ROIL_COREE, ROIL_EGYPT, ROIL_EMAR, ROIL_IRAN, ROIL_NORVG, ROIL_QATAR
Date: 01/17/19 Time: 14:31
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.54734	0.0609	8	136
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.75997	0.2236	8	136
ADF - Fisher Chi-square	16.2162	0.4380	8	136
PP - Fisher Chi-square	16.4718	0.4205	8	136

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (3): نتائج الاستقرارية للفرق الأول و جدر الوحدة للمتغيرة :ROIL :

Pool unit root test: Summary
Series: ROIL_ALGERIE, ROIL_SAOUDIT, ROIL_COREE, ROIL_EGYPT, ROIL_EMAR, ROIL_IRAN, ROIL_NORVG, ROIL_QATAR
Date: 01/17/19 Time: 14:34
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.62618	0.0000	8	122
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.17548	0.0000	8	122
ADF - Fisher Chi-square	77.2327	0.0000	8	122
PP - Fisher Chi-square	99.6504	0.0000	8	128

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (4): نتائج إختبار إستقرارية CROIS :

Pool unit root test: Summary
Series: CROIS_ALGERIE, CROIS_SAOUDIT, CROIS_COREE, CROIS_EGYPT, CROIS_EMAR, CROIS_IRAN, CROIS_NORVG, CROIS_QATAR
Date: 01/17/19 Time: 14:40
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.5743	0.0000	8	121
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.8370	0.0000	8	121
ADF - Fisher Chi-square	115.928	0.0000	8	121
PP - Fisher Chi-square	439.413	0.0000	8	128

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (5): نتائج إختبار إستقرارية AGRECLT :

Pool unit root test: Summary
Series: AGRECLT_ALGERIE, AGRECLT_SAOUDIT, AGRECLT_COREE, AGRECLT_EGYPT, AGRECLT_EMAR, AGRECLT_IRAN, AGRECLT_NORVG, AGRECLT_QATAR
Date: 01/17/19 Time: 14:41
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.1760	0.0000	8	123
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-12.6577	0.0000	8	123
ADF - Fisher Chi-square	136.503	0.0000	8	123
PP - Fisher Chi-square	951.130	0.0000	8	128

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (6): نتائج إختبار إستقرارية INDSTR :

Pool unit root test: Summary
Series: INDSTR_ALGERIE, INDSTR_SAOUDIT, INDSTR_COREE, INDSTR_EGYPT, INDSTR_EMAR, INDSTR_IRAN, INDSTR_NORVG, INDSTR_QATAR
Date: 01/17/19 Time: 14:42
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.29437	0.0000	8	119
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.72813	0.0000	8	119
ADF - Fisher Chi-square	103.884	0.0000	8	119
PP - Fisher Chi-square	317.631	0.0000	8	128

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (7): نتائج إختبار إستقرارية SERVC **:**

Pool unit root test: Summary
Series: SERVC_ALGERIE, SERVC_SAOUDIT, SERVC_COREE, SERVC_EGYPT, SERVC_EMAR, SERVC_IRAN, SERVC_NORVG, SERVC_QATAR
Date: 01/17/19 Time: 14:43
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.2697	0.0000	8	124
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.2876	0.0000	8	124
ADF - Fisher Chi-square	107.843	0.0000	8	124
PP - Fisher Chi-square	389.580	0.0000	8	128

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (8): نتائج تقدير نموذج الانحدار الإجمالي

Dependent Variable: CROIS?
Method: Pooled Least Squares
Date: 01/17/19 Time: 14:48
Sample: 2000 2017
Included observations: 18
Cross-sections included: 8
Total pool (balanced) observations: 144

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.866333	0.466687	1.856347	0.0655
INDSTR?	0.178771	0.031986	5.589106	0.0000
AGRECLT?	0.087860	0.036078	2.435246	0.0161
SERVC?	0.363750	0.041717	8.719418	0.0000
ROIL?	0.027330	0.021634	1.263312	0.2086

R-squared	0.568310	Mean dependent var	4.388194
Adjusted R-squared	0.555887	S.D. dependent var	4.325004
S.E. of regression	2.882260	Akaike info criterion	4.989132
Sum squared resid	1154.732	Schwarz criterion	5.092250
Log likelihood	-354.2175	Hannan-Quinn criter.	5.031033
F-statistic	45.74757	Durbin-Watson stat	1.410869
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (9):نتائج التقدير في حالة وجـود ارتباط الاخطاء : (cochrane-orcutt)

Dependent Variable: CROIS?
Method: Pooled Least Squares
Date: 01/17/19 Time: 21:00
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments
Cross-sections included: 8
Total pool (balanced) observations: 136
Convergence achieved after 9 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.560634	0.632094	0.886947	0.3767
INDSTR?	0.205459	0.032556	6.310955	0.0000
AGRECLT?	0.084320	0.031613	2.667209	0.0086
SERVC?	0.314369	0.042184	7.452252	0.0000
ROIL?	0.043346	0.029724	1.458271	0.1472
AR(1)	0.333697	0.080645	4.137831	0.0001

R-squared	0.632380	Mean dependent var	4.297794
Adjusted R-squared	0.618241	S.D. dependent var	4.391936
S.E. of regression	2.713631	Akaike info criterion	4.877567
Sum squared resid	957.2928	Schwarz criterion	5.006066
Log likelihood	-325.6745	Hannan-Quinn criter.	4.929786
F-statistic	44.72524	Durbin-Watson stat	1.925517
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (10): نتائج تقدير نموذج انحدار الأثر الثابت :

Dependent Variable: CROIS?
Method: Pooled Least Squares
Date: 01/17/19 Time: 21:38
Sample: 2000 2017
Included observations: 18
Cross-sections included: 8
Total pool (balanced) observations: 144

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.232492	0.856766	0.271360	0.7865
INDSTR?	0.157940	0.032487	4.861695	0.0000
AGRECLT?	0.077976	0.036517	2.135371	0.0346
SERVC?	0.313265	0.044067	7.108834	0.0000
ROIL?	0.083959	0.047484	1.768144	0.0793
Fixed Effects (Cross)				
_ALGERIE--C	-0.795086			
_SAOUDIT--C	-2.106054			
_COREE--C	1.086987			
_EGYPT--C	1.042450			
_EMAR--C	-0.228514			
_IRAN--C	-0.334240			
_NORVG--C	-0.191743			
_QATAR--C	1.526199			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.611033	Mean dependent var	4.388194
Adjusted R-squared	0.578619	S.D. dependent var	4.325004
S.E. of regression	2.807527	Akaike info criterion	4.982140
Sum squared resid	1040.451	Schwarz criterion	5.229625
Log likelihood	-346.7141	Hannan-Quinn criter.	5.082704
F-statistic	18.85096	Durbin-Watson stat	1.504219
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (11): نتائج اختبار معامل التحديد :

Wald Test:
Pool: POOLEDFIXWALD

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	11.91501	(2, 132)	0.0000
Chi-square	23.83002	2	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=0,C(5)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	0.232492	0.856766
C(5)	0.083959	0.047484

الملحق رقم (12): التقدير نموذج الانحدار الأثر الثابث في حالة وجـود ارتباط الاخطاء (cochrane-orcutt):

Dependent Variable: CROIS?
Method: Pooled Least Squares
Date: 01/17/19 Time: 21:44
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments
Cross-sections included: 8
Total pool (balanced) observations: 136
Convergence achieved after 12 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.380728	0.972681	-0.391421	0.6962
INDSTR?	0.186943	0.033109	5.646238	0.0000
AGRECLT?	0.073317	0.032734	2.239793	0.0269
SERVC?	0.286230	0.043400	6.595199	0.0000
ROIL?	0.112254	0.053716	2.089791	0.0387
AR(1)	0.272902	0.083447	3.270352	0.0014
Fixed Effects (Cross)				
_ALGERIE--C	-0.628021			
_SAOUDIT--C	-2.689633			
_COREE--C	1.238758			
_EGYPT--C	1.485763			
_EMAR--C	-0.956164			
_IRAN--C	-0.301703			
_NORVG--C	0.236447			
_QATAR--C	1.614554			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.662215	Mean dependent var	4.297794
Adjusted R-squared	0.629261	S.D. dependent var	4.391936
S.E. of regression	2.674179	Akaike info criterion	4.895868
Sum squared resid	879.6015	Schwarz criterion	5.174283
Log likelihood	-319.9190	Hannan-Quinn criter.	5.009009
F-statistic	20.09476	Durbin-Watson stat	1.953718
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (13): نتائج تقدير نموذج انحدار الأثر الزمني :

Dependent Variable: CROIS?
Method: Pooled Least Squares
Date: 01/17/19 Time: 21:49
Sample: 2000 2017
Included observations: 18
Cross-sections included: 8
Total pool (balanced) observations: 144

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.898590	0.491061	1.829894	0.0697
INDSTR?	0.149132	0.033541	4.446213	0.0000
AGRECLT?	0.081218	0.036106	2.249402	0.0263
SERVC?	0.390473	0.043969	8.880675	0.0000
ROIL?	0.026080	0.022251	1.172081	0.2434
Fixed Effects (Period)				
2000--C	2.192475			
2001--C	-0.824393			
2002--C	-0.103873			
2003--C	1.519826			
2004--C	1.007636			
2005--C	-0.418782			
2006--C	0.052258			
2007--C	-0.895639			
2008--C	-0.461819			
2009--C	-2.170050			
2010--C	2.040753			
2011--C	0.782976			
2012--C	-1.614671			
2013--C	-1.262407			
2014--C	-0.469776			
2015--C	0.047127			
2016--C	0.781553			
2017--C	-0.203195			

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.638519	Mean dependent var	4.388194
Adjusted R-squared	0.576297	S.D. dependent var	4.325004
S.E. of regression	2.815253	Akaike info criterion	5.047744
Sum squared resid	966.9289	Schwarz criterion	5.501466
Log likelihood	-341.4376	Hannan-Quinn criter.	5.232111
F-statistic	10.26193	Durbin-Watson stat	1.360291
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (14): نتائج تقدير نموذج انحدار الأثر الثابث و الأثر الزمني :

Dependent Variable: CROIS?
Method: Pooled Least Squares
Date: 01/23/19 Time: 21:56
Sample: 2000 2017
Included observations: 18
Cross-sections included: 8
Total pool (balanced) observations: 144

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.774442	1.433989	-0.540061	0.5902
INDSTR?	0.123923	0.033677	3.679756	0.0004
AGRECLT?	0.076331	0.036679	2.081079	0.0396
SERVC?	0.338921	0.046157	7.342847	0.0000
ROIL?	0.140186	0.077167	1.816647	0.0719
Fixed Effects (Cross)				
_ALGERIE--C	-0.731400			
_SAOUDIT--C	-3.304618			
_COREE--C	1.743903			
_EGYPT--C	1.631235			
_EMAR--C	-0.165631			
_IRAN--C	-0.509319			
_NORVG--C	0.364106			
_QATAR--C	0.971725			
Fixed Effects (Period)				
2000--C	1.851190			
2001--C	-0.714846			
2002--C	0.229784			
2003--C	1.630752			
2004--C	1.077855			
2005--C	1.050140			
2006--C	0.250582			
2007--C	0.893439			
2008--C	0.981996			
2009--C	-1.926480			
2010--C	1.970173			
2011--C	0.319504			
2012--C	1.920084			
2013--C	1.430315			
2014--C	-0.408515			
2015--C	-0.866073			
2016--C	1.413531			
2017--C	0.217534			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.684390	Mean dependent var	4.388194
Adjusted R-squared	0.607546	S.D. dependent var	4.325004
S.E. of regression	2.709448	Akaike info criterion	5.009264
Sum squared resid	844.2277	Schwarz criterion	5.607351
Log likelihood	-331.6670	Hannan-Quinn criter.	5.252293
F-statistic	8.906215	Durbin-Watson stat	1.467921
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (15): نتائج تقدير نموذج انحدار الأثر العشوائي :

Dependent Variable: CROIS?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 01/17/19 Time: 22:12
Sample: 2000 2017
Included observations: 18
Cross-sections included: 8
Total pool (balanced) observations: 144
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.866333	0.454586	1.905761	0.0587
INDSTR?	0.178771	0.031156	5.737883	0.0000
AGRECLT?	0.087860	0.035143	2.500070	0.0136
SERVC?	0.363750	0.040636	8.951521	0.0000
ROIL?	0.027330	0.021073	1.296940	0.1968
Random Effects (Cross)				
_ALGERIE--C	0.000000			
_SAOUDIT--C	0.000000			
_COREE--C	0.000000			
_EGYPT--C	0.000000			
_EMAR--C	0.000000			
_IRAN--C	0.000000			
_NORVG--C	0.000000			
_QATAR--C	0.000000			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	2.807527	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.568310	Mean dependent var	4.388194
Adjusted R-squared	0.555887	S.D. dependent var	4.325004
S.E. of regression	2.882260	Sum squared resid	1154.732
F-statistic	45.74757	Durbin-Watson stat	1.410869
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.568310	Mean dependent var	4.388194
Sum squared resid	1154.732	Durbin-Watson stat	1.410869

الملحق رقم (16): نتائج اختبار هوسان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: POOLREDOM01
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	12.366427	4	0.0148

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
AGRECLT?	0.077976	0.087860	0.000098	0.3192
INDSTR?	0.157940	0.178771	0.000085	0.0236
SERVC?	0.313265	0.363750	0.000291	0.0031
ROIL?	0.083959	0.027330	0.001811	0.1833

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: CROISSAN?
Method: Panel Least Squares
Date: 01/20/19 Time: 15:30
Sample: 2000 2017
Included observations: 18
Cross-sections included: 8
Total pool (balanced) observations: 144

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.232492	0.856766	0.271360	0.7865
AGRECLT?	0.077976	0.036517	2.135371	0.0346
INDSTR?	0.157940	0.032487	4.861695	0.0000
SERVC?	0.313265	0.044067	7.108834	0.0000
ROIL?	0.083959	0.047484	1.768144	0.0793

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

مؤلفات:

1. حسين أحمد الحسين الغرو، الاقتصاد الدولي الحديث، بين الجدلية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
2. داود خير الدين وآخرون، الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
3. سعد الله داورد، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
4. عيد خليفة الحمودي، أساسيات إنتاج الطاقة (البترول، الكهربا، الغاز)، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان ، 2016.
5. صبرينة يونسي، النفط وإشكالية التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017
6. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، الطبعة التاسعة، مكتبة عين الشمس، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2002- 2003.
7. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
8. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الاسكندرية، 2015.
9. عبد الرزاق بني هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2014
10. عبد الناصر رويسات، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،وهران، 2006.
11. عبد القادر مطالس، أثر التغييرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة، الطبعة الأولى، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، تلمسان، 2017.

12. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015.
13. قصي عبد الكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.
14. محمد زاهر السمّاك، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، مطبوعة جامعية، جامعة الموصل، الجمهورية العراقية، 1980-1981.
15. مهدي أحمد رشيد، جغرافيا النفط، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، 2015.
16. محمد ماضي، كمال ديب، اقتصاديات الطاقات الناضبة و المتجددة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017.
17. نوّاف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهرية العربية الليبية، 2000 .
18. نوري محمد عبيد الكصب، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة 2015.
19. وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، الطبعة 2010، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الشراقة، الجزائر، 2010.
20. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة خليل فلسطين، 2015.

أطروحات

1. يحي حمود حسن البوعلي، سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص فلسفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، 2010،
2. حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول مينا، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، اطروحة دكتوراه

في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

3. بكريتي نصيرة، دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ـ حالة قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019/2018.
4. صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 2005-2006.

مقالات ومدخلات

1. أحمد حسين علي الهيتي، عمار محمد سلو أحمد العبادي، " أسعار الفائدة وفكرة النضوب وتوجهات، أسعار النفط الخام"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 5، العدد 15، 2009.
2. بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة،" الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة البترول في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، 2012

3. عماد الدين محمد المزيني، " العوامل التي أثرت على اتفاقيات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، 2013.
4. عبد الستار عبد الجبار موسى، " العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية - دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك"، مجلة ادارة الاقتصاد، العدد 4، 2007.
5. رقية سهلي، راتول محمد، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو وإنعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2016.

6. سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار، 2008-2010، مجلة الباحث، عدد 09/2011.
7. رقية سهلي، راتول محمد، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو وانعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر،ـ الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016.
8. بوعوينة مولود، هاشم جمال، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 03، العدد 05/ 2017.
9. زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية للفترة الممتدة (1980-2014)، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
10. دين عبد الفتاح دحمان، أحدادي عبد الغني، فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، ديسمبر 2016.
11. فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية، دراسة تجربة لكل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4 ، ديسمبر 2015.
12. مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ضمن المحور الثاني: التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة والتداعيات على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، يوم 14 ماي 2015.
13. موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.
14. محمد طالبي، محمد الساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ـ عرض تجربة ألمانيا ـ، مجلة الباحث، عدد 06، الجزائر،2008.

15. ملاحي رقية، بوشنقير ايمان، زرواط فاطمة الزهراء، مكانة الطاقات المتجددة في السياسات التنموية الجزائرية ـ دراسة تحليلية لعناصر المناخ المؤثرة في الرياح باستعمال المركبات الأساسية، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزء الثاني، العدد 12، جوان 2017.

16. فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد11 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012 .

17. ملاحي رقية، غلاي نسيمة، مكي عمارية، السياسات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية لما بعد البترول ـ دراسة حالة الجزائر ـ، ملتقى دولي حول ما بعد البترول: التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية، جامعة مستغانم، الجزائر، 24/23 أكتوبر 2018.

18. روشو عبد القادر، البعد التنموي المحلي للتحول الطاقوي في الجزائر ـ دراسة في إطار المخطط الطاقوي2030/2011، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3، 2018/12/30، ص 134.

19. الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد3، 2018/12/30،

20.الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد3، 2018/12/30.

21. بوفاس الشريف، بلايلية ربيع، تفعيل استخدام الطاقة المتجددة كإستراتيجية للتنويع الطاقوي في الجزائر، ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، قالمة، الجزائر، 25 و26 أفريل 2017.

22. بغداد لنبن وعبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام

المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، الجزائر.

23. سليمان ناصر، عواطف محسن ."قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج إطار المحروقات المعوقات والحلول"، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسيات الجزائر الاقتصادية، استقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الالفية الثالثة بالجزائر. جامعة المسيلة، الجزائر بالتعاون مع مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادي، 28 و29 أكتوبر 2014.

24. الأخضر بن عمر وعلي البلوشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 06/05 ماي 2013.

25. نسمن فطيمة، الفلاحة الجزائرية بين التبعية والاكتفاء الذاتي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 02، جوان 2017.

26. بوزيان فتيحة، شباكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018.

27. بوزيان فتيحة، شباكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018.

28. بربيش السعيد وشابي حليمة، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15 -16 نوفمبر 2011.

29. مراد اسماعيل، ملاحي رقية، المؤشرات الاقتصادية للعمل السياحي ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.

30. ملاحي رقية، بشني يوسف، بن شني عبد القادر، أثر تبني معايير الابداع والابتكار في تسويق الخدمات السياحية البيئية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مؤتمر

دولي حول الابداع والابتكار، الكلية الاماراتية الكندية الجامعية، دبي، 18/17 جانفي 2018.

31. سبتي وسيلة، محمد تاج الدين صحراوي، السياحة كبديل استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، يوم دراسي حول الخيارات الإستراتيجية والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/04/19.

32. عقون شراف، بوحديد ليلى، دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017.

33. عقون شراف، بوحديد ليلى، دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017.

34. أحمد داودي، داودي عبد الهادي، اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، يوم دراسي حول الخيارات الإستراتيجية والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد بسكرة، الجزائر، 2018/04/19.

35. بوقموم محمد، كنيدة زليخة، آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة: قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016 ـ دراسة حالة الجزائر ـ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر 2017.

36. بوقموم محمد، كنيدة زليخة، آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة: قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016 ـ دراسة حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر 2017.

37. مقيمح صبري، هرموش ايمان، واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 7، جوان 2017.

38. بوقنيش وسيلة، "اقتصاد ما بعد النفط، الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017.

39. موسى باهي، كمال روابنية، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد05، ديسمبر 2016.

40. بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، "إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 01، سنة 2018.

41. حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، (التاريخ لا يتوفر).

تقاريـــــــر

1. تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ص: 144-145.

2. تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص: 199-200.

3. تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص : 148-149.

4. تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص : 203-204.

5. تقرير الأمين العام السنوي التاسع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص : 203-204.

6. تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك).

7. تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك).

8. التقرير السنوي رقم (8)، الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، أفريل 2015.

9. البنك الجزائري، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

10. التقرير الأسبوعي، العراق للطاقة، تنشيط الاقتصاد العراقي، 25 فيفري 2014.

11. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقارير الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية ودول الأعضاء، الإدارة الاقتصادية، من 2014-2017.

12. التقرير السنوي رقم (08)، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أفريل 2015.

13. مجموعة البنك الدولي، التفاوتات والانتفاضات والصراع في العالم العربي، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أكتوبر 2015.

14. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

15. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.

16. تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016.

17. بنك الجزائر، تقارير سنوية للسنوات: 2003، 2006، 2008، 2013، 2015، 2016

18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار، 2013.

19. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2014.

20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2015.

21. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2016.

22. تقرير وزارة الفلاحة الفلاحية المؤرخة في 2016/06/02.

23. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س 2025"، كتاب 2، الجزائر، جانفي 2008.

24. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (أفاق 2025) SDAT، الكتاب 5: المشاريع ذات الأولوية السياحية، الجزائر، جانفي 2008.

25. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2008.

26. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2009 .

27. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2010.

28. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2011.
29. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2012.
30. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2013 .
31. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2014.
32. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2015 .
33. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2016.
34. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2017.
35. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2018.
36. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،جويلية 2018.
37. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018.

وثـــائـــق

1. مركز البحوث والدراسات، العربية النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، القاهرة، مصر، 1993.
2. أنور أبو العلا، درس للمبتدئين في اقتصاديات البترول، قناة العربية، الأحد 28 ديسمبر 2014.
3. جامعة الملك سعود، مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي، "دراسة قياسية".
4. خالد علي المرزوك، تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة، الكمية، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد.
5. وكالة اس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية ترفع توقعات لأسعار النفط للفترة المتبقية من عام 2016، وتقوم بتحديد توقعاتها لأسعار النفط والغاز الطبيعي لعام 2016، نشر 20 سبتمبر 2016.
6. علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ملف ندوة، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7 نوفمبر 2015.

7. كوثر عباس الربيعي،التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مركز الدراسات الدولية، قسم الدراسات الأمريكية، بغداد.
8. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببيه (Ganger).
9. شموئيل إيفن، غيران يشيف، الآثار الإستراتيجية للتطورات في سوق النفط العالمية على الشرق الأوسط، حياة وسوق، السنة السادسة، العدد 275، الأحد 12 فيفري 2017.
10. ضويفي حمزة، دور صندوق ضبط الموارد في إدارة مداخيل الجباية البترولية وتمويل عجز الخزينة، المركز الجامعي تيسمسيلت.
11. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي التعايش من انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب.
12. برنامج وزارة الطاقة الجزائرية لتطوير الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية
13. احصائيات وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية.
14. النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية
15. بنك الجزائر، تقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
16. نشريه المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم 2016.
17. قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
18. أحمد ماجد، ندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية و ريادة عالمية، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث، أغسطس 2016.

Références en langues étrangères

Ouvrages

1. Bernard BERNIER, Henri Louis VEDIE, Initiation à la microéconomie, 3éme édition, Dunod, Paris, France,2009.
2. Michael PARKIN, Robin BADE, Introdction à la micro-économie moderne, 3ème édition, Bibliothèque nationale du Québec, Canada,2005
3. Alain PILOTTE, économétrie des données de Panel théorie et applications, Corpus Economie, imprimé en France, Paris, N° 640286, février 2011.
4. Bruno CREPAN, Nicolas JACQUEMENT, économétrie méthodes et applications, groupe de Boeck, édition de Boeck université, Paris, Aout 2010.
5. Isabelle CABORET, Catherine BENJAMIN, Franck MARTIN, Nadine HERRARD, Steven TANGUY, Econométrie appliquée (Méthodes-applications-corrigés), groupe de Boeck, 2eme édition, Paris, 2009.
6. William GREENE, économétrie, université Paris, 7eme édition, 2011.
7. Hubert TEMPF, économétrie des données de Panel, théorie et applications, Ed économica, Paris 2011.

Articles et communications

1. James L. SWEENEY: Economic theory of depletable ressources, an introduction, Stanford university, To Appear as Chapter 17 in Handbook of Natural Resource and Energy Economics, Volume 3, 1992.
2. Oluwadunsin ALALADE, "what determines oil production? a case study of nigeria and United Kingdom a thesis submited for the degre of Mphil", Beunel University London, March 2016.
3. Frédéric REYNES, Samule OKULLO, Marjan HOFKERS," (How does economic theory explain the hubbert peak oil model?) », institiore for environnemental studies faculty of Earth and life sciences (FALW), Vu University Amsterdam.

Rapports

1. OPEC, annual satistical belletin, organization of the petrolium exporting countries, 2017.
2. OPEC Annuall statistical bulletin, organization, of petrolium exporting countries, 2017.
3. OPEC Annuall statistical bulletin, organization, of petrolium exporting countries, 2016.
4. OPEC Annuall statistical bulletin, organization, of petrolium exporting countries, 2017
5. OPEC: Annuel statistical bulletin, organization of the petroleum exporting countries, 2018
6. OPEC, Annuel statistical bulletin, Cd Rom and web version, 2007, World Proven Crud Oil reserves by country 1980-2007, Oil and Gaz data.
7. OPEC, annuel statistical bulletin, organisation of the petroleum exporting countries, 2013.
8. OPEC, Annuel Statistical Bulletin, organisation of the petroleum countries, 2014.
9. Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie 2016
10. Banque mondiale 2009b
11. Ministère des Finances, Direction des Douanes, 2017.
12. World Travel & Tourism Council (2016) Algeria: Travel & Tourism Economic Impact 2016

Site internet

1. http://www.alarabiya.net
2. 2.http://www.alarabiya.,et/ar/aswaq/oiland gaz.
3. www.bayyrog.com
4. http://bayyraq.com2016
5. www.reelwafurat.com

6. faculty.ksu.edu.sa

7. www.iasj.net

8. 8. www.inawdoob.com consulté le 14/11/2017 heur 11H00.

9. https://www.skynewsarabica.com>article

10.www.standardandpooks.com/ratingdirect

11.www.iasg.net

12.www.crushthestreet.com/dollar

13.www.crushthestreet.com/dollar

14.www.abbyy.com

15.www.oanda.com

16.www.eldarelgamaya.net

17.http//www.jadwa.com

18.http://www.cbi.iq/document/dr.ahmed.ibrahi-2

19.www.eia.gov

20.http://www.cbi.iq/document/dr.ahmed.ibrahi-2

21.http://www.jarwa.com

22.http://www.jarwa.com

23.http://www.cbi.iq/document/dr.ahmed.ibrahi-2

24.http://www.makkahnp.com

25.https://platform.almanhal.com

26.https://www.swfinstitute.org/.../linaburg-maduell-transparency-inde.

27.http://www.energy.gov.dz

28.http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

29.http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

30.http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

31.http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

32.www.dhaman.net

33.http://wdi.worldbank.org/table/4.2

34.http://www.minagri.dz

35.https://donnees.banquemondiale.org

36.https://knoema.com

37.www.deboeck.com

جدول المحتويات

عنوان	صفحة
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	
الفصل الأول السوق العالمي للبترول	
المبحث الأول: نماذج تحديد آليات سوق البترول	17
المطلب الأول: نظرية النضوب وفقا لأفكار لويس سسيل جراي	17
1-1 أسس نظرية لويس سسيل جراي	17
المطلب الثاني: نظرية النضوب عند هوتلنك	18
1.1 معدل سعر الفائدة الأمثل	19
2.1- فرضيات هوتلنك	20
3.1 صيغة نموذج هوتلينك	21
1.3.1- تأثير الزيادة المتوقعة في الأسعار المستقبلية	24
2.3.1- الأسعار المستقبلية للسعر الخام قياسا إلى أسعار سنة الأساس	25
3.3.1- فرضية هوتلينك للتكلفة	26
المطلب الثالث:نظرية النضوب عند هيوبرت	27
1.3- فرضيات ذروة هيوبرت	28
2.3- منحنى هيوبرت	28
3.3- صيغة نموذج هيوبرت	29
المبحث الثاني: أطراف سوق البترول العالمي	32
المطلب الأول : الدول المصدرة للبترول	32
1-1 احتياطات	32
2-1 إنتاج **البترول**	35
المطلب الثاني : الدول المستوردة للبترول	38

1.2- الطلب العالمي **للبترول**	38
2-2 الدول المستوردة للبترول	40
المطلب الثالث : الشركات العالمية للبترول	43
1.3- أنواع شركات البترول العالمية	43
1/ شركات البترول الكبرى	43
2/ الشركات المستقلة	45
3/ الشركات الوطنية	47
المبحث الثالث: تحليل سوق البترول العالمي	48
المطلب الأول: أوضاع العرض والطلب على البترول	48
1-1 دالة العرض وطلب البترول	48
أ- العرض البترولي	50
أ.1- المرونة السعرية للعرض البترولي	50
ب - الطلب البترولي	51
ب.1- مرونة الطلب السعرية للبترول	51
المطلب الثاني: المرونة العكسية للطلب	52
1.2 المرونة العكسية للطلب (مرونة الكمية)	52
2.2 آلية تعامل أسواق البترول	55
- الأسواق الفورية	55
-الأسواق المستقبلية	55
1.2.2 العلاقة بين أسواق البترول الفورية والآجلة	56
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على العرض و الطلب البترولي	56
1.3 العوامل المؤثرة على العرض البترولي	56
1/ مقدار توفر البترول	56
2/ تكاليف إنتاج البترول	57
3/ العوامل الجيوسياسية	58

2.3 العوامل المؤثرة في الطلب البترولي	58
1/ النمو الاقتصادي	58
2/ أسعار البترول	59
3/ مستوى الرفاه الاقتصادي	60
4/ حجم النمو السكاني	60
5/ العوامل المناخية	61
الفصل الثاني تأثير صدمات أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية	
المبحث الأول: تشخيص عوامل سوق البترول وأثرها على الأسعار	65
المطلب الأول : العرض والطلب على البترول	65
1.1 العوامل المتعلقة بالطلب	67
1.1.1ضعف الطلب في مواكبة زيادة العرض	67
2.1.1 كثافة استخدام البترول في الاقتصاديات الناشئة	69
3.1.1 تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الناشئة	70
2.1 العوامل المتعلقة بجوانب عرض البترول	70
1.2.1 تباطؤ الاستثمارات	71
2.2.1 محدودية القدرة الإنتاجية	72
3.2.1 السياسة الضريبية في الدول المتقدمة	74
المطلب الثاني : متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر صرف الدولار	75
2-1 علاقة سعر البترول الخام مع سعر صرف الدولار	75
2-2 أثر سعر صرف الدولار على أسعار البترول الخام	76
المطلب الثالث : السياسات الحكومية	78
المبحث الثاني: صدمات البترول وتأثيرها على أطراف سوق البترول(اقتصاديات الدول النامية)	81
المطلب الأول : التحليل الاقتصادي لدرجة التقلبات أسعار البترول	81
1.1التحليل الاقتصادي لدرجة التقلبات خلال الفترة 2000-2009	81

2.1التحليل الاقتصادي للتقلبات خلال الفترة 2010 - 2017	82
المطلب الثاني : تأثير أسعار البترول على الدول المصدرة والمستوردة له	85
1.2 تأثير تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة	86
2.2 تأثير تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة	88
المطلب الثالث : مكاسب وخسائر المستهلكين والمنتجين من انخفاض أسعار البترول	90
- مكاسب وخسائر المستهلكين و المنتجين	90
المبحث الثالث: تأثير صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري	92
المطلب الأول: الإمكانيات البترولية الجزائرية	92
1.1- تطور الاحتياطي المؤكد في الجزائر	92
2.1- تطور إنتاج البترول في الجزائر	93
3.1- كميات البترول المصدرة في الجزائر (مليون طن)	95
المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار البترول على نشاط الاقتصاد الجزائري	96
1.2- علاقة أسعار البترول بالناتج المحلي الاجمالي	97
2.2- نسبة مساهمة قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الإجمالي	98
3.2- وضعية الموازنة العامة في الجزائر	100
4.2- النتائج المترتبة عن الفساد على عجز الموازنة العامة	101
المطلب الثالث: نمط استخدام الإيرادات البترولية في الاقتصاد الجزائري	102
1.3 ماهية صندوق ضبط الموارد	103
أولا/ جانب الإيرادات	103
ثانيا/ جانب النفقات	103
2.3 أهداف صندوق ضبط الإيرادات	104
3.3 حوكمة صندوق ضبط الموارد الجزائري	105
الفصل الثالث آليات الخروج من الأزمة البترولية " وفقا " للبدائل الاقتصادية في الجزائر	
المبحث الأول: رهانات استغلال الطاقات المتجددة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	111

المطلب الأول: مفاهيم عن الطاقة المتجددة	111
1-1 تعريف الطاقات المتجددة	111
2-1 أهمية الطاقات المتجددة	112
1. الطاقات المتجددة هي بديل الطاقة التقليدية	112
2. التغيير المناخي كسب للتفكير في الطاقات المتجددة	113
المطلب الثاني: الطاقات المتجددة في الجزائر	114
1-2 الطاقة الشمسية	114
2-2 طاقة الرياح	115
3-2 الطاقة المائية	116
4-2 الآفاق المستقبلية الطاقات المتجددة في الجزائر	117
المطلب الثالث:آثار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الجزائري كبديل للمحروقات	119
1-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية	119
2-3 واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	120
1-2-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات	124
2-2-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة	125
3-3-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال العمل	126
المطلب الرابع: تحليل أداء الجزائر بالنسبة لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر	127
1-4 تحليل أداء الجزائر في المجموعات الثلاث 2013-2016	127
2-4 تحليل أداء الجزائر في مجموعة المتطلبات الأساسية	128
3-4 تحليل أداء الجزائر في مؤشرات بيئة أداء الأعمال	130
المبحث الثاني:الزراعة و التنمية الريفية كبديلين تنمويين للاقتصاد الجزائري:	134
المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	134
1-1 مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي لمختلف الدول	134
2-1 واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	135

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	136
1-2 تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحي	136
2-2 مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	138
المطلب الثالث: السياسات المنتهجة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر لآفاق 2019	140
1-3 البرنامج الخماسي الخاص بالقطاع الفلاحي	141
2-3 الإنتاج الفلاحي المتوقع سنة 2019	142
المبحث الثالث: القطاع السياحي واقتصاد المعرفة كبديلين استراتيجيين للاقتصاد الجزائري	144
المطلب الأول: مساهمة السياحة في الناتج المحلي لإجمالي والعمالة في الجزائر	144
1-1 مساهمة السياحة في الناتج المحلي لإجمالي	144
2-1 مساهمة السياحة في التشغيل في الجزائر	145
المطلب الثاني: الاستثمار السياحي و التنمية المستدامة في الجزائر	147
1-2 الاستثمار السياحي في الجزائر	147
2-2 التنمية السياحية المستدامة في الجزائر لآفاق 2025	148
1.أهداف الأقطاب السياحية	148
2.المشاريع والفنادق والقرى السياحية المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س)SDAT2025	149
أ.المشاريع	149
ب.الفنادق	149
المطلب الثالث: الاستثمار في اقتصاد المعرفة كإستراتيجية لدعم قاعدة التنوع	151
3-1أداء الجزائر ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة	152
3-2 مشاكل بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر	154
الفصل الرابع مقارنة إستراتيجية الجزائر مع بعض الدول النامية المصدرة للبترول	
المبحث الأول: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري	159
المطلب الأول: النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات	159
1.1 توزيع الناتج الإجمالي الداخلي الخام حسب القطاعات	159

2.1 نمو القطاع الفلاحي	160
1-2-1 نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في نمو الناتج المحلي الإجمالي	162
3.1 نمو القطاع الصناعي	163
1.3.1 نسبة مساهمة القطاع الصناعي في نمو إجمالي الناتج الداخلي	163
4.1 نمو قطاع الخدمات	164
1.4.1 نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	165
المطلب الثاني: صادرات وواردات الجزائر من غير المحروقات	166
1-1هيكل الصادرات	166
2-1 تحليل تطور المنتجات المستوردة (2005-2017)	167
المطلب الثالث: مقارنة الجزائر ببعض الدول	168
1-3 قطاع الصناعة	168
2-3 قطاع الفلاحة	170
3-3 قطاع الخدمات	172
المطلب الرابع : واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول	173
1-4 مؤشرات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة **للبترول**	174
المبحث الثاني: نماذج قياسية لمعطيات بانيل	176
المطلب الأول: النماذج الأساسية لمعطيات بانيل	176
1-1 أبعاد نماذج بانيل	176
2-1 النماذج الأساسية لبانيل	176
المطلب الثاني: نماذج ذا الأثر الثابت	177
1-2 تقدير نموذج ذا الأثر الثابت	178
1-1-2طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (LSDV)	178
2-1-2 تقدير عن طريق الفرق الأول	182
3-1-2 إختبار الأثر الفردي	173
2-2 تقدير نموذج ذو الأثر الثابت الزمني والأثر الفردي	183

المطلب الثالث: نماذج بانيل ذات الأثر العشوائي	185
3-1 تقدير نموذج ذات الأثر العشوائي	186
1- نموذج withim	187
2- تقدير ما بين الأفراد Between	187
3-1-1 إختبار الأثر الفردي العشوائي	188
1- إختبار Breush Pagan	188
2- إختبار Honda	189
المطلب الرابع: اختبار الكشف عن نماذج بانيل	189
4-1 إختبار هوسمان Hausman	189
4-2 اختبار التحديد	190
4-2-1 اختبار والد (Waldtest)	190
المبحث الثالث: تقدير نماذج بانيل لبعض الدول المصدرة للبترول	191
المطلب الأول: تقدير نماذج بانيل	191
1-1 النموذج المستخدم	191
1-2 تعريف المتغيرات	192
1-3 دراسة استقرارية معطيات بانيل	193
المطلب الثاني: تقدير النموذج الإجمالي Pooled	194
2-1 تقدير النموذج	194
2-2 اختبار وجود ارتباط الأخطاء	195
2-3 التقدير في حالة وجود ارتباط الأخطاء (Cochrane-Orcutt)	195
المطلب الثالث: تقدير النموذج باستعمال التأثيرات الثابتة	196
3-1 تقدير باستعمال المتغيرات الأدواتية LSDV	196
3-1-1 اختبار وجود الأثر الثابت الفردي	197
المطلب الرابع: نموذج ذو تأثيرات ثابتة أم ذو تأثيرات عشوائية	197

1-4 تقدير النموذج ذو الأثر الثابت وذو الأثر العشوائي	197
2-4 اختبار Hausman	198
المطلب الخامس: اختبار صلاحية النموذج وتحسينه	199
1-5 اختبار وجود ارتباط الأخطاء	199
2-5 تقدير النموذج في حالة وجود ارتباط الأخطاء:(Cochrane-orcutt)	200
1-2-5 تقدير نموذج ذو الأثر الثابت في حالة وجود مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء	200
3-5 تقدير النموذج ذو الأثر الثابت الفردي - الزمني	204
خاتمة عامة	
ملاحق	
مراجع	

إستراتيجية الدول النامية المصدرة للبترول في مواجهة تقلبات الأسعار في السوق و أثرها على النمو الاقتصادي

The strategy of exporting petroleum countries developing in the face of price fluctuations in the market and their impact on economic growth

La stratégie des pays en développement exportateurs de pétrole face aux fluctuations des prix sur le marché et à leur impact sur la croissance économique

ملخص :

لقد شد اهتمام الدول النامية المصدرة للبترول وضعية سوق البترول غير المستقر، خاصة تلك التي تعتبر مداخل البترول من أهم مواردها، ما زاد انشغال العديد من الباحثين في البحث عن تبني إستراتيجية وقائية على المدى القصير و المتوسط من أثر صدمات أسعار النفط من خلال التوجيه نحو الاهتمام بالتطور التقني، الصناعي، ألخدماتي و ألفلاحي لتنويع مصادر دخلها.

محاولة لمراجعة و إعادة صياغة السياسات للدول الأكثر اتكاء على الإيرادات الريعية، قد تم التعرف عن بعض الحواجز والإمكانيات لتنمية بعض القطاعات الأساسية بالجزائر كونها واحدة من تلك الدول، و تم الوقوف على أهم التجارب الناجحة التنموية لبعض الدول و إسقاطها على البيئة الاستثمارية بالجزائر لتبني استراتيجيات محكمة اعتمادا على طرق تحليلية و مية. استنادا على نماذج القياسية لمعطيات بانيل، المازجة لبيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية لعينة مكونة من 8 دول خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017، بهدف إيجاد التقارب ما بين هذه الدول، من خلال تحليل أثر معدلات النمو السنوي لجميع القطاعات و كدا إيرادات البترول على النمو الاقتصادي، التي خلصت بتحليل لتباعد مسجلا لأثر كل دولة.

الكلمات المفتاحية : سوق البترول ،أسعار البترول ،الاستراتيجيات البديلة،صدمات البترول، نماذج بانيل.

The oil-exporting developing countries have been concerned about the unstable situation in the oil market, Especially those whose hydrocarbon revenues are among the most important resources; This has made many researchers more preoccupied with the problem; It is problematic to adopt a short-term preventive strategy from the impact of oil price shocks by directing attention to technological, industrial, service and agricultural development to diversify its sources of income;

An attempt to review Reformulate policies for countries that are more dependent on petroleum revenues; Some of the barriers and qualifications of sector development in Algeria have been developed as one of those countries; The most important successful development experiences of some countries were highlighted and dropped on the investment environment in Algeria to adopt Strict strategies based on analytical and quantitative methods; but in this study we used a Panel data model (cross-sectional time study) constructed by a sample consisting of about eight countries during the period from 2000 to 2017, In order to achieve a convergence between these countries by analyzing the annual growth rates of all sectors and increasing oil revenues on economic growth, which concluded with an analysis of the recorded spread of the impact of each country

Keywords: Petroleum Market, Oil prices, Alternative strategies, petroleum shocks, panel data

Les pays en développement exportateurs de pétrole s'inquiètent de la situation instable concernant le marché du pétrole, en particulier, ceux, dont les revenus relatifs au pétrole, sont considérés comme essentiels. Ce qui a suscité les préoccupations de nombreux chercheurs, afin d'adopter une stratégie préventive à court terme visant à atténuer L'impact des chocs pétroliers, en portant une attention au développement technologique, industriel, des services et de l'agriculture, pour diversifier leurs sources de revenus.

En vue, de revoir et de reformuler les politiques des pays les plus dépendants des revenues rentiers, il a été mis en place les dispositions pour valoriser le développement du secteur économique, s'inspirant ainsi des expériences réussies de certains pays , en les appliquant à l'environnement de l'investissement en Algérie, afin d'adopter des stratégies judicieuses, s'appuyant sur des méthodes analytiques et quantitatives, fondées sur les modèles économétriques des données de panel, pour un échantillon de 8 pays entre 2000 et 2017 , avec un objectif de trouver un rapprochement entre ces pays par le biais de l'analyse des taux de croissance annuels de tous les secteurs, et également des revenus pétroliers sur la croissance économique, qui s'est conclue par une analyse de la différence enregistrée, de l'impact de chaque pays.

Les mots clés : Marché du pétrole, Prix du pétrole, Stratégies alternatives, chocs pétrolier, Modèles de panel.